دولة ليبيا
وزارة التَّعليم والبحث العلمي
جامعة سرت

كليَّـــة الآداب
قسـم اللّغة العربية/شعبة اللُّغويات

رسالة بعنوان

منهج العطَّار (ت 1205 هـ) في حاشيته على شرح مُوصِّل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري(ت 905 هـ) الباب الأول والثاني (دراسة نحوية وصفية)

قدمت هذه الرّسالة استكمالًا لمتطلّبات نيل درجة الإجازة العالية(الماجستير) في اللُّغة العربيّة

إعداد:
الطَّالبة: نعيمة محمَّد ميلاد

إشـراف:
الدّكتورة: غزالة ضو الحسوني

العام الجامعي
2021-2022م

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ ﴾ الرّعد/**17-19**

صَدَقَ الله العَظِيمِ

الإهداء

بكل الحب والوفاء....بخالص البذل والعطاء....أهدي جني هذا الغرس وثمار هذا الجهد:

**** إلى روح أمي الطّاهرة .

**** إلى والدي العزيز.

**** وإلى زوجي الذي شدّ من أزري وشجعني بشعوره النّبيل تجاه المسئوليّة العلميّة والعائليّةِ، وانفراده بالتّضحيّة بوقته، وراحته بنفس سمحة راضية ، فكان العضد والسّاعد ، والسند والمساعد، والعون –بعد الله سبحانه وتعالى– على إكمال هذا العمل بما وفّره لي من وسائل البحث العلمي وتهيئة ظروفه ، جزاه ربي خيرًا ، وجعله خيرَ معين لي في الدّنيا والآخرة.

**** وإلى فلذة كبدي ، وقرة عيني ، ابني العزيز مصباح ، وابنتي العزيزة ردينة ، راجية من الله تعالى أنْ يجعلهما فتحًا لأمتهم في الدين والثّقافة والعلم والتّمكين.

إليهم جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع أسأل الله أن ينفعني به يوم ألقاه وأن يجزيهم عني خير الجزاء.

شكر وتقدير

الحمد والشّكر والثّناء لله ربي العالمين على توفيقه ومنّه وعطائه وإحسانه ، والصّلاة والسّلام على خاتم أنبيائه ورسله سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

امتثالًا لقوله تعالى : ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ إبراهيم /7 ، فإنّي أشكر الله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ، شكرًا يليق بجلاله ، وبعظمة سلطانه ، وعملًا بقول المصطفى –صلى الله عليه وسلم–: ((من لم يشكر النّاس لم يشكر الله)) [1].

فإني أتقدم بوافر شكري ، وثنائي العاطر إلى المسؤولين في كلية الآداب ، وأخص بالشّكر جميع أعضاء هيئة التّدريس بقسم اللغة العربية أشكرهم جميعًا على حسن التّوجيه والرعاية.

ولا يسعني إلّا أن أزجي الشّكر العميق و الثّناء الجزيل إلى أستاذتي القديرة الدّكتور/**غزالة ضو محمد،** التي غرست فيّ حب العلم والمثابرة والاجتهاد ، والتي كان لإرشادها وتوجيهها الفضل الأول في تمام هذا البحث.

لقد وجدتُ فيها الأستاذة الحفي[2] بأبنائها ، والمرشد الحكيم لطلابها ، تقودهم بعلمها الغزير إلى الجادة ، وتحوطهم بحنانها وعطفها ، وتأخدهم بحزمها وجدها ، فجزاها الله خير الجزاء ، وحفظها ذخرا للعلم وطلابه .

ولا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي نصيحة، أو دلني على مصدر، أو نبهني على خطأ، من الأساتذة والزّملاء الأجلاء .

كما أشكر – سلفًا– الأستاذين الكبيرين عضوي لجنة المناقشة على تفضلهما بقبول مناقشة هذا العمل ، وأرجو أن أكون أهلًا للإفادة من توجيهاتهما.

وما توفيقي إلا بالله له الحمد في الأولى والآخرة

نعم المولى ونعم النصير

1– أخرجه أبو داود في سننه 255/4، كتاب الأدب ، باب في شكر المعروف ، رقم الحديث:(4811) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

2 - (الحفي) الْعَالم المستقصي واللطيف الرَّقِيق (جمعه) حفواء، ينظر: المعجم الوسيط (حفي).

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدِّمة

الحمدُ لله الذي تكفّل بحفظ كتابه، وعلّمنا لغة القرآن لتدبر معانيه ووجوه إعرابه ، وبيّن لنا محكم آيِه وفصل خطابه ، الحمدُ لله حمد الشّاكرين الذّاكرين حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وصلّى الله وسلّم على النّبي الأكرم القائل: ((مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ))[1] ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ..

فإنَّ اللُّغة العربيّة لُغة محكمة القواعد، متينة البناء ، فصيحة المفردات ، نطقها العرب الخلّص الفصحاء، السّليمة فطرتهم، والمصونة لُغتهم عن تلوث عامية الأمصار، إلى أنْ حدث اختلاط بين العرب والأعاجم وذلك عندما بعث الله نبيّنا محمّدًا – صلى الله عليه وسلم – بالإسلام للنّاس، حينها دخلوا فيه أفواجا، ففسدت تلك السَّليقة ، وكانت الحاجة ملحة إلى ظهور تلك القواعد للحفاظ على اللُّغة العربيّة .

فظهر علماء سخرهم الله لخدمة هذه اللُّغة، فوضعوا أصول النّحو العربي وقواعده وتهيأت له سبل النّمو حتى اكتمل بناؤه، فجاء الخليل بن أحمد الفراهيدي ،وعيسى بن عمر الثّقفي، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والكسائي، والمبرد، والأخفش، والفرَّاء، وقطرب، وتوالت الأيَّام فجاء من بعدهم أبو علي الفارسي، وابن جنِّي، ثم جاء عصر ابن مالك، وابن هشام، وأبو حيَّان، والسيُّوطي وغيرهم ممَّا يطول ذكرهم هؤلاء العلماء الذين خدموا اللُّغة ليل نهار لا يستطيع إنكار جهودهم أحد.

1- أخرجه مسلم في الذِكر، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، حديث رقم (2699).

فآثارهم التي تركوها لنا مثل: الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جنِّي، ومغني اللَّبيب لابن هشام، وارتشاف الضَّرب لأبي حيَّان خير دليل على ذلك ، ولعلَّ من بين الكتب التي ظهرت في عصور التّأليف والاهتمام باللُّغة والنّحو كتب ابن هشام الأنصاري (**ت 761هـ**) فقد ترك لنا هذا العالم كتبًا جمَّة من بينها كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) الذي جمع فيه خلاصة تجاربه ومقاصده التّعليميَّة، فكان لها حُسن الوقع عند ذوي الألباب ، ونهاية عموم النَّفع في جماعة الطُّلاب، وذلك لأنَّها مقدِّمة موجزة هادفة.

ورغم صغر الكتاب فإنَّ (ابن هشام) – رحمه الله – استطاع فيه أنْ يفصح عن أبعاد خبرته وتطلعاته لتحديد مصطلحات التّحليل الإعرابي، ودلالات الأدوات ووظائفها التّركيبيَّة.

وكانت أبوابه مُوَزَّعة كالآتي:

الباب الأوّل: في شرح الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها، وفيه أربع مسائل: **الأولى** : في شرحها، و**الثّانية:** في بيان الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب، و**الثّالثة:** في بيان الجمل الّتي لا محلَّ لها من الإعراب، و**الرّابعة:** في الجملة الخبريّة.

الباب الثّاني: في الجار والمجرور، وفيه أربع مسائل أيضًا: **الأولى:** تعلّق الجار والمجرور بفعل أو بما في معناه، و**الثّانية:** في بيان حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنّكرة، و**الثّالثة:** في بيان متعلّق الجار والمجرور والمحذوف في هذه المواضع ، و**الرّابعة:** حكم المرفوع بعد الجار والمجرور في المواضع السّابقة.

الباب الثّالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المُعْرِب، وهي ثمانية أنواع.

الباب الرّابع: في الإشارة إلى أمور محرَّرة مستوفاة موجزة، وهي ثمانية أنواع أيضًا.

الأمر الذي جعل العلماء يتسابقون على قراءة هذه القواعد وتعلُّمها، ومن ثم شرحها.

ومن أهم بعض هذه الشّروح يمكن تصنيفها إلى:

أولًا: الشّروح المطبوعة و المحققة:

1. شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، تأليف: محيي الدين الكافيجي **(ت:879هـ)**.

2. موصِّل الطّلاب إلى قواعد الإعراب ، تأليف: خالد بن عبدالله الأزهري**(ت:905هـ)**.

3. شرح قواعد الإعراب، تأليف: محمد بن مصطفى القوجوي (المعروف بالشّيخ زاده)، **(ت:950هـ)**.

4.**شرح تحفة الطّلاب في نظم قواعد الإعراب**، تأليف: أحمد بن محمد بن عماد الدّين ، ابن الهائم، **(ت:815)**،تح: أحمد شيخ عبداللطيف عثمان.

52.**أوثق الأسباب (شرح قواعد الإعراب)**، تأليف: محمّد بن أبي بكر بن العزيز، ابن جماعة **(ت:819هـ)**، تح: نادي حسين عبدالجواد.

6. **تعليق لطيف على قواعد الإعراب**، تأليف: محمد بن خليل بن محمّد البصروي**(ت:889هـ)**،تح: أسماء أحمد عبدالله البدَّاح.

7.**كاشف القناع والنّقاب بإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب**، تأليف: محمد بن عبدالكريم بن عبدالوهاب البركلي **(ت: القرن العاشر هجري)**، تح: محمد إبراهيم محمد عبدالله.

8.**لطائف الإعراب في شرح قواعد الإعراب**، تأليف: حاجي بابا إبراهيم بن عبدالكريم بن عثمان الطوسي **(ت: القرن التاسع الهجري)**، تح: محمد أحمد عبدالوهاب محمد المليجي.

ثانيًا: الشّروح المخطوطة:

عددها كثير وقد احصيتُ منها ما يقارب ثمانية عشر مخطوطًا نذكر منها:[1]

1-**رفع الحجاب على شواهد قواعد الإعراب** ،تأليف: عبد القادر بن خالد العيسي الجبالي(**ت:1122هـ**).

2-**بغية الإعراب إلى نظم قواعد الإعراب**، تأليف: عثمان بن سند البصري النّجدي(**ت:1242هـ**).

3-**فتح الوهّاب على شرح قواعد الإعراب**، تأليف: حسن بن علي بن أحمد المدابغي(**ت:1170هـ**).

4- **شرح الإعراب عن قواعد الإعراب**، تأليف: أبوبكر بن عبد الرّحمن بن محمد السخاوي (**ت893هـ**).

5-**ذخر الطّلاب في تمهيد قواعد الإعراب**، تأليف: محمد بن نصير الميداني.

وقد استوقفني كتاب (شرح موصِّل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب للشّيخ الأزهري)، لكثرة ما لقيه من القبول عند أهل العلم وطالبيه، وكثرة ما وُضِع عليه من الحواشي، **ومن أشهر تلك الحواشي :**

1- **حاشية الزّرقانيّ** على موصّل الطلاّب(**ت1061هـ**).

2- **حاشية الشّنواني** على موصّل الطلاّب، المسمَّاة بـ (هداية أولي الألباب إلى موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب)، (**ت1075هـ**) .

3- **حاشية المدّابِغيّ** على موصّل الطلاّب ، (**ت1170هـ**) .

4- **حاشية سُويْدان** على موصّل الطلاّب، (**ت1234هـ**).

5- **حاشية العطّار** على موصّل الطلاّب،(**ت1250هـ**).

1- فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب ،محمد علي بن علان الصديقي، تح : د. عبدالوهاب عبد العال، ود. محمد درويش، دار الاستقامة ،طرابلس /ليبيا ،2013، 13-18.

وقد استوقفني من تلك الحواشي:

(حاشية العطّار على موصّل الطلاّب)، تأليف: حسن بن محمَّد العطَّار (**ت:1250هـ**)، فقد وقعت بين يدي صدفة (الحاشية) (الباب الأول والثّاني)منها محققة حديثا، وقمتُ بقراءتها قراءة متأنية وأعجبت بها أيما إعجاب وخاصة في مادتها العلمية القيمة ومصادرها اللُّغوية الكثيرة والمفيدة لذا قمت بتتبع هذه المصادر وتنسيقها وترتيبها ودراستها للخروج بنتائج تفيد البحث العلمي.

• أهميَّة الموضوع:

تتبلور أهميَّة هذا الموضوع في الآتي:

1- يُعَد كتاب (ابن هشام) ، (الإعراب عن قواعد الإعراب) منهجًا فريدًا في التّأليف النَّحوي.

2- إنَّ هذا الكتاب على إيجازه يُعَد النّواة الأولى لأعظم إنتاج علمي لـ(ابن هشام) هو كتابه (مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب) الذي قال في مقدِّمته: ((... فدونك كتاب تشد الرّحال فيما دونه وتقف عند فحول الرجال ولا يعدونه إذا كان الوضع في هذا العرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله وممَّا حثَّني على وضعه – كتابه المغني – أنَّني لمَّا أنشأت في معناه المقدِّمة الصُّغرى المسمَّاة بـ(الإعراب عن قواعد الإعراب)حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطُّلاب ...)). [1]

3- مكانة الإمام (ابن هشام) فهو يُعَد من كبار النُّحاة المتأخرين، وقد كان محقِّقًا بارعًا أجمع المتأخِّرون على إمامته في النَّحو، وأثنى عليه علماء عصره، حتَّى قال عنه (ابن خلدون) في

1- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ،دار الفكر، دمشق، ط6/1985م، ص12 ،13.

مقدِّمته: ((ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالم بالعربيَّة يقال له: (ابن هشام) أنحى من سيبويه))[1].

4- الدّراسة العلمية للكتب القيمة التّراثية واستخراج النّتائج المهمة منها يفيد البحث العلمي والباحثين.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

لنا توافرت وتواردت بعض الأسباب جعلتني أرغب في بحث هذا الموضوع، منها:

1- توضيح المبهم وبيان مراد المصنف من عبارته وجمله وتسليط الضّوء على الأهم .
2- محاولة غربلة الحاشية من الزيادة والاستطراد للخروج بنتائج لغوية تفيد البحث العلمي.

3- الاتصال بأصول التُّراث النَّحوي الضَّخم الذي خطَّه الأوائل، واستخراج جوهره السَّاطع، وبسط ما غمض من مجاهله، وإعادة ترتيب ما تناثر منه هنا وهناك؛ لهذا قصدت الباحثة هذا الميدان .

4- إبراز تلك الجهود الصَّادقة التي بذلها النَّحويون الأوائل لتكون مجالًا لدراستي سعيًا وراء تحقيق إضافة تخدم هذا المجال.

5- تميّز حاشية الشّيخ العطّار بمادة علميّة مفيدة ففيها تفصيل لما أجمله (الشّارح ، والمصنف) وتفسير لما أبهماه .

6- احتواء الحاشية والشّرح على شواهد مختلفة ومصادر متنوعة تدل على غزارة علمهما وسعة ثقافتهما.

- **أهداف الدِّراسة:**

تهدف دراسة هذا المخطوط المحقَّق إلى الآتي:

1- إثراء المكتبة بنص تراثي وآراء نحاة مهمة لم تصل إلى أغلب الباحثين المعاصرين.

1- مقدمة ابن خلدون، تح: علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي 2 /501.

2- الكشف عن شخصية الشّيخ العطّار النّحوية وإماطة اللّثام عن جهودها وآثارها العلمية.

3- الوقوف على بعض المسائل النّحوية المختلفة ومعرفة مواقف النُّحاة منها.

4- بيان ما قدّمه أرباب الحواشي من خدمة للنّحو العربي و تسليط الضّوء عليها لخدمة الباحثين في أغلب الدِّراسات الحديثة.

5- كيفيّة الوقوف على منهج الشّيخ العطّار في الاعتراض على النُّحاة والرّد عليهم بالحجج والأدلة.

6- إنّ تحقيق الكتب له فائدة كبيرة وقد تم تحقيق العديد من الكتب دون دراستها دراسة مستفيضة للخروج ببعض الفوائد العلمية الجديدة التي أضافتها هذه الكتب المحققة وقد وقع بين يدي حاشية الشّيخ العطّار فرأيت فيها كنوزًا علميا يجب أن يركز عليها وتسلّط عليها الأضواء فسعيتُ إلى دراسة هذه الحاشية لما فيها من فوائد جمّة.

وقد تنبهتُ إلى ما وقع في يديّ بأنّه (الباب الأول والثّاني) فقط.....

ووجدتُ ضآلتي فيهما ونظرًا لأنّ (الباب الثّالث والرّابع) في فترة تحقيق ولم يحقق حتى ساعة كتابتي للبحث ولكثرة المعلومات والحقائق اللغوية فيهما رأيت أن أبدأ مشواري في دراستهما وأوصي طلبة قسم اللغة العربية بدراسة (الباب الثّالث والرّابع).....

حيث أنّ هذه الدّراسة تهدف إلى البحث في بعض جوانب التّفكير اللّغوي عند الشّيخ العطّار من خلال حاشيته وتسليط الضّوء على منهجه المتبع في الحاشية وطريقته في الشّرح واستطراداته وبيان موقفه من بعض العلماء من خلال مناقشة آرائهم ومنهجه في الرّد عليها وترجيح ما يراه مناسبا لإبراز شخصيته العلمية من جهة ، وإظهار قيمة الحاشية وما قدمته من خدمة وتجلية للنّص من جهة أخرى.

- **الدِّراسات السابقة:**

فهذه الدِّراسات السّابقة كانت متمثِّلة في (الرّسائل العلميَّة) وهذه الرّسائل لا تخلو من الفائدة، فقد أفدت منها كما استطعتُ أن استخلص منها معلومات أفادت البحث خصوصًا.

وكانت متمثلة في الآتي:

أ. الرّسائل العلميَّة على كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) لـ(ابن هشام).

- **كاشف القناع والنّقاب لإزالة الشّبه عن وجوه الإعراب، محمّد بن عبدالكريم الرّومي (شرح زادة)** (تحقيق ودراسة)، إعداد الطّالب: محمّد إبراهيم عبدالله، (رسالة ماجستير)، سنة: 1401 هـ، جامعة الأزهر.

- **شروح عز الدين ابن جماعة على قواعد الإعراب** (دراسة وصفيَّة تحليليَّة) إعداد الطّالب: أسامة خالد محمَّد حمَّاد، (رسالة ماجستير) سنة 2006 م ،الجامعة الإسلامية ، غزة.

- **حواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب** (دراسة وتحقيق)، إعداد الطّالب: عبد الفتاح فؤاد بدوي (رسالة ماجستير)، سنة 2008 م، الجامعة الإسلامية ، غزة.

ب. الرّسائل العلميَّة على (شرح مُوصِّل الطُّلاب للأزهري) الذي يشرح في كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام) :

- (دراسة وتحقيق) لشرح الشّيخ (خالد الأزهري) لقواعد الإعراب المسمى (موصِّل الطّلاب إلى قواعد الإعراب)إعداد الطّالب: سيد سعيد شرف الدين(رسالة ماجستير)،سنة1979م،جامعة الأزهر.

ج. الرّسائل العلميَّة على الحواشي الشّارحة لشرح موصِّل الطُّلاب (للأزهري):

- **حاشية الزّرقاني على موصِّل الطّلاب إلى قواعد الإعراب** (دراسة وتحقيق)،إعداد الطّالب: عبدالرؤوف محمّد عثمان (رسالة ماجستير)،سنة:1993 م، جامعة الأزهر.

-**حاشية الحموي على شرح قواعد الإعراب**(دراسة تحليليّة)،إعداد الطّالب: خضر عبدالرحمن الأسطل(رسالة ماجستير)، سنة2006 م، الجامعة الإسلامية غزة.

- **هداية أولي الألباب إلى موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب ، لأبي بكر بن إسماعيل الشّنواني**، تحقيق ودراسة : محمّد عاشور محمّد حسن ، وماهر عبد الغني (رسالة ماجستير)، سنة: 1402هـ، جامعة الأزهر.

د. الرّسائل العلمية على حاشية العطّار:

-**حاشية الشّيخ حسن العطّار على شرح الشّيخ خالد الأزهري المُسمى موصِّل الطّلاب إلى قواعد الإعراب**(دراسة وتحقيق)،إعداد الطّالب: الزّبير بن محمّد أيوب بن عمر(رسالة دكتوراه)،سنة2007م، جامعة الملك فهد.

-**حاشية العطَّار على شرح قواعد الإعراب**(دراسة و تحقيق)،إعداد الطّالب: محمّد علي عبيد(رسالة ماجستير) سنة2018م،جامعة مصراتة.

وقد اهتما بجانب التّحقيق ولم يفصلا القول في الحديث عن الحاشية من حيث مصادرها وشواهدها ومسائلها وما إلى ذلك من المعالم المنهجية لها ، وجنحا إلى التّلميح والإيجاز.

لذلك ، أردت أن أدرس منهجها، دراسة نحوية ، لمعرفة الطّرق والأساليب التي اعتمدها[شارحها] في توضيح خفايا (المتن) وجلاء غموضه، وتبيين مراده ومقاصده.

<u>* منهج البحث:</u>

المنهج الوصفي التحليلي تضمن وصفًا دقيقًا للحاشية وفق القضايا التي طرحت من قبل الشيخ العطار، ثم تحليلها، إضافة للمنهج التاريخي من حيث تتبع الشروح والحواشي على المخطوط[1].

1- ينظر: منهج البحث وتحقيق النّصوص، د. يحيى وهيب الجبّوري، دار الغرب الإسلامي تونس، 2008/2م ، ص 15،20.

•خِطَّة البحث:

هذا وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم هذا البحث إلى مقدِّمة وتمهيد وأربعةِ فصول وخاتمة، ثم تقسيم الفصول إلى مباحث، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

- **المقدِّمة:**

1. أهمية الموضوع.
2. أسباب اختيار الموضوع.
3. أهداف الدِّراسة.
4. الدِّراسات السّابقة.
5. المنهج المتَّبع في البحث.

- **التَّمهيد:**

أولًا: التَّعريف بالمصطلحات التي تتمحور عليها الدِّراسة ، تناولت فيه الحديث حول الآتي:

*المتن.

*الشَّرح.

*الحاشية.

ثانيًا: التَّعريف بأصحاب الدِّراسة المتمثِّلة في:

* الشّيخ ابن هشام وكتابه (المصنّف ومتنه ، الإعراب عن قواعد الإعراب).

* الشّيخ الأزهري وشرحه (الشّارح وشرحه ، موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب) .

* الشّيخ العطّار وحاشيته (المحشي وحاشيته على شرح موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب).

ثالثًا: النِّقاط الجوهريَّة التي تميّز بها كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) عن كتاب (مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب).

رابعاً: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

أمَّا فصول الدِّراسة فقد كانت موزَّعة كالآتي:

* **الفصل الأول:** طريقة عرض الشّيخ العطَّار لمادته العلمية في شرح الحاشية:

وفيه أربع مباحث:

المبحث الأول :أهم الأسس التي اعتمد عليها الشّيخ العطّار في حاشيته:

- اهتمامه بالحدود أو التّعريفات .
- تفسير المفردات اللغوية .
- ذكر الفروق اللّغوية بين المفردات.
- بيان الأوجه الإعرابية .

المبحث الثّاني: موقفه من مدرستي البصرة والكوفة.

المبحث الثالث: موقفه من المصنف والشّارح وأصحاب الشّروح والحواشي.

المبحث الرابع: الاستطراد وأثره في تفسير المعنى:

- استخدامه أسلوب الحوار.
- إيراده نظمًا لبعض المسائل والقضايا النّحوية.
- إيراده ألغازًا نحوية.
- ذكره مصطلحات غير متعارف عليها في كتب النّحو.
- تعريفه ببعض الأعلام والبلدان.
- اهتمامه بالعلوم الأخرى ومحاولة ادماجها في أبواب النّحو ،ومنها:

- اهتمامه بعلم الصّرف.
- اهتمامه بعلم البلاغة.
- اهتمامه بعلم الهندسة.
- اهتمامه بعلم المنطق.

- **الفصل الثَّاني:** أصول وشواهد الشّيخ العطَّار في حاشيته:

المبحث الأول: الأصول التي اعتمد عليها الشيخ العطّار.

المبحث الثاني: شواهد الشيخ العطار ، موزعة كالآتي:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانيًا: القراءات القرآنيّة.

ثالثًا: الحديث النّبوي والآثار.

رابعًا: كلام العرب:

- الشّعر.
- النثر (الأمثال والأقوال).

- **الفصل الثَّالث:** مصادر الشّيخ العطَّار في حاشيته:

وفيه أربعة مباحث موزّعة كالآتي:

المبحث الأول: الكتب التي اعتمد عليها الشّيخ العطّار.

المبحث الثّاني: العلماء الذين ورد ذكرهم عند الشّيخ العطّار.

المبحث الثّالث: المذاهب والطّوائف واللُّغات والجماعات.

- طرق الإفادة من المصادر.
- الخلاصة.

الفصل الرّابع: اعتراضات الشّيخ العطّار على النُّحاة في حاشيته:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: العبارات التي تميّز بها الشّيخ العطّار.

المبحث الثّاني: اعتراضات الشّيخ العطّار على الشّارح وأصحاب الشّروح والحواشي:

اعتراضاته في الباب الأول: في شرح الجملة وذكر أقسامها وأحكامها:

- اعتراضاته في الجملة وأحكامها.
- اعتراضاته في الجملة الاسميّة.
- اعتراضاته في الجملة المضاف إليها.
- اعتراضاته في الجملة التّفسيريّة.

اعتراضاته في الباب الثّاني : في الجار والمجرور.

أمّا الخاتمة: فقد أوجزت فيها أهم النّتائج التي بدت لي من خلال ثنايا هذا البحث .

ثم وضعت فهارس فنيّة تشمل الآتي:

* فهرس الآيات القرآنيّة مرتبة حسب ترتيب سور القرآن الكريم.
* فهرس الحديث النّبوي والآثار.
* فهرس الأشعار مرتبًا بحسب حروف الهجاء مع ذكر بحرها والقائل.
* فهرس الأمثال والأقوال.
* فهرس المصادر والمراجع.
* فهرس الموضوعات.

*** آلية الدراسة:**

أمَّا المنهج الذي سرت عليه فيتضمّن الخطوات الآتية:

1- توثيق نص كلٍّ من (ابن هشام)، و(الأزهري)، و(العطَّار) من مصادرها الأصليَّة.

2- مصادر هذا البحث ومراجعه فقد تنوعت بين قديم وحديث ، وقد جعلت من المصادر الأصليّة همي الأكبر فيما يتعلّق بدراسة آراء النُّحاة القدماء فجاءت في الصّدارة مؤلفات هؤلاء الأعلام : سيبويه ، والمبرد ، وابن جني ، والزّجاجي ، وعبد القاهر الجرجاني ، والزّمخشري ، وأبي حيّان ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن هشام ، ثم السّيوطي ، وغيره .

3- أمّا الآراء الحديثة فقد اخترت منها ما يمثّل اتجاهًا واضح المعالم ، واعتمدت فيها على مؤلفات أصحابها أنفسهم ، وبعض علماء اللُّغة الغربيين الذين تُرجِمتْ أعمالهم إلى العربيّة .

4- قد التزمت في كل مناقشة بما تفرضه الحيدة التّامة والموضوعيّة المتوخاة راجية من وراء ذلك أنْ أضعها في السّياق الصّحيح من الفهم الرّاشد .

5- التّقديم بتوطئة لكل مبحث في الرّسالة.

6- ترتيب المسائل وفق ترتيبها في الحاشية.

7- اتَّبعتُ طريقة التّوثيق الكامل للهامش بذكر بيانات الكتاب عند وروده لأوَّل مرَّة.

8- قمت بتخريج الآيات القرآنيّة ، والأحاديث الشّريفة , والأشعار ، والأمثال من مظانها.

9- توثيق القراءات القرآنيّة وعزوها لمن قرأ بها وتوثيقها من مصادر القراءات.

10- وتقت المصادر الواردة في النّص المحقّق.

11- تصدير المسائل بنص (الشّيخ ابن هشام) من قواعد الإعراب.

12- تفصيل ما دار حول المسألة من آراء ؛ والإشارة إلى من قال بهذه الرأي.

13- بيان مصادر وشواهد الشّيخ العطّار الي اعتمد عليها في وضع حاشيته.

وختامًا:

يبقى هذا العمل جهدًا بشريًا يعتريه كثير من النّقص والزّلل والتّقصير والخلل , ولا شك أني لو أعدت النّظر في هذا البحث مرة بعد أخرى ، لوجدت فيه ما يحتاج إلى تعديل , من: تبديل أو تقديم , أو تأخير , وهذا من طبيعة البشر , وما أجمل ما كتب أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرّحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني معتذرًا عن كلام استدركه عليه : ((إني رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه , إلّا قال في غده : لو غيِّر هذا لكان أحسن , ولو زيد كذا لكان يُستحسن , ولو قُدِّم هذا لكان أفضل , ولو تُرك هذا لكان أجمل , وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النّقص على جملة البشر))[1].

ولم يبق إلّا أنْ أتلّقى بكل التّقدير ما يضيفه استاذاي المناقشان , حتى يكتمل ما في البحث من نقص , وأتقدم إليهم بخالص الشّكر والتّقدير سلفًا .

وأسأل الله المعونة والتّوفيق والإخلاص والسّداد ، وأن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم ، وأن يوفقنا للعلم النّافع والعمل الصّالح.

وأرجو أن أكون قد وفّقت في هذا العمل المتواضع ، الذي عملت من خلاله على خدمة تراث أمتنا الخالد ، وعلى تزويد المكتبة العربية ببحث جديد مفيد .

والله من وراء القصد

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحثة

1- ينظر: كشف الظّنون ، حاجي خليفة ، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، 1/17،18.

التّمهيد

أولًا: التّعريف بالمصطلحات التي تتمحور عليها الدِّراسة :

* المتن .

* الشّرح وأنواعه .

* الحاشية .

ثانيًا: التّعريف بأصحاب الدِّراسة :

* الشّيخ ابن هشام وكتابه (المصنّف ومتنه ، الإعراب عن قواعد الإعراب).

* الشّيخ الأزهري وشرحه (الشّارح وشرحه ، موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب) .

* الشّيخ العطّار وحاشيته (المحشي وحاشيته على شرح موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب).

ثالثًا: أهم النِّقاط الجوهرية التي تميّز بها كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، عن كتاب (مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب) .

رابعًا: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

التَّمهيد

العربية واحدةٌ من اللُّغات التي يصحُّ تقديمها نموذجًا لعناية أهلها بها – منذُ أن وُجِدَت – إذ نظموا بها الشِّعر ، وتباروا في فنونها ، وبقيت كذلك إلى أن زادها الله شرفًا ومنعةً بنزول القرآن الكريم بها ، فألبسها رداءَ الخُلْدِ والعزّة ، فزاد تعلّقُ أبنائها بها ، حتَّى أصبح درسُ العربية ميدانًا تتبارى فيه العقول والأفكار ، وأصحابُ هذا الدّرسِ أعلامٌ وعلماء ، أغنوا هذا الدّرسَ بمؤلفاتهم الغزيرة النّافعة، وتُعدُّ المتونُ النَّحوية خيرَ مثال عليها ، لما أودعَ أصحابُها فيها من خُلاصةٍ للعلم إذ استوعبتْ ما في المطولات ومن هنا جاءت الحاجة إلى الشّروح وربما جُلِّلَتْ بالحواشي.

أولًا: التَّعريف بالمصطلحات التّي تتمحور عليها الدِّراسة وفق الآتي:

*** المتن :**

قال التّهانوي : ((هو اللّفظ)) [1].

((ويطلق المتن في العربية على: النكاح ، والحلِف ، والضّرب)) [2].

((المتنُ من الأرض: ما صلب وارتفع ، والجمع متانٌ ومُتون))[3].

((ويطلق المتن على الكتاب الأصل ، ويتصف بأمرين غالبًا، وهما :

الأول: أن يكون صغير الحجم ، موجز العبارة .

1- كشّاف اصطلاحات الفنون ، محمّد علي ، التّهانوي ، تح علي دحروج ، مكتبة لبنان – بيروت ، 1966/1م ، 1446.

2- تاج العروس من جواهر القاموس ،محمّد مرتضى الزّبيدي ،تح: عبد السّتار أحمد فراج، التّراث العربي الكويت /1965 م، مادة (متن).

3- الصّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربية ، أبو نصر الجوهري الفارابي ، تح : أحمد عبد الغفور العطّار ، دار العلم والملايين ، بيروت ، 4 /1987م ، مادة (متن).

الثّاني: أن يكون مشتملًا على أبواب العلم كلّه)).[1]

*** الشّرح:**

قال الزّبيدي: ((شرح فلان أمره ، أي : أوضحه ، وشرح مسألة مشكلة بيّنها وهو مجاز... تقول: شرحت الغامضّ إذا فسّرته)) [2].

و((الشّرح : هو حقيقة في الأعيان ، واستعارة في المعاني ، وشرحت الأمر : بينته وأوضحته))[3].

صيغ أو آلية الشّرح:

اتّبع المؤلفون طرقًا عدّة في الشّرح ، وهي :

1- الشّرح بـ (قال ، أقول).

2- والشّرح بـ (قوله) .

3- والشّرح الممزوج.

وقد وصف ذلك (حاجي خليفة) فقال : ((إنّ أساليب الشّرح على ثلاثة أقسام :

الأول: الشّرح بـ (قال : أقول) كشرح المقاصد ، وشرح الطّوالع للأصفهانيّ ، وشرح العضد ، وأما المتن فقد يكتب في النّسخ بتمامه وقد لا يُكتب لكونه مندرجًا في الشّرح بلا امتياز .

والثّاني: الشّرح بـ (قوله) كشرح البخاري لابن حَجَر ، والكرماني ، ونحوهما ؛ وفي أمثاله لا يلتزم المتن وإنّما المقصود ذكر المواضع المشروحة ، ومع ذلك قد يكتب بعض النّساخ منه تمامًا إمّا في الهامش ، وإمّا في المسيطر فلا ينكر نفعه .

1- تدريب الرّواي في شرح تقريب النواوي ، السّيوطي ، تح: أبو قتيبة محمّد الفاريالي ، مصر ، 42/1.

2- تاج العروس ، مادة (شرح).

3- الكليات ، أبو البقاء الحنفي، تح : عدنان درويش ، محمّد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، مادة (شرح).

والثّالث: الشّرح مزجًا ويقال له : شرح ممزوج يمزج فيه عبارة المتن والشّرح ، ثم يمتاز إمّا بالميم والشين ، وإمّا بخطّ يخطّ فوق المتن ، وهو طريقة أكثر الشرّاح المتأخرين من المحققين وغيرهم ، لكنّه ليس بمأمون عن الخلط والغلط)) [1].

***الحاشية:**

جاء في لسان العرب: ((وحاشية كل شيء : جانبه وطرفه))[2]، **وفي كشف الظّنون :** ((عبارة عن أطراف الكتاب ، ثم صار عبارة عما يكتب فيها وما يجرد منها بالقول فيدرون تدوينًا مستقلًا متعلقًا ، ويقال لها تعليقة أيضًا))[3].

وجاء في تاج العروس : ((الحاشية : جانب الثّوب،... وحاشية الكتاب: طرفه وطرّته،... وحشّى الرجل تحشيةً: كتب على حاشية الكتاب ، عاميّة ثمّ سُمّي ما كُتِبَ حاشية مجازًا))[4].

وظهرت الحاشية بداية من القرن الهجري السّابع، لأنّه كان عصر العلم والعلماء ، كثرت فيه المناظرات والمباحثات العلمية ، ونمت فيه العلوم نموًا لم نعهده من قبل ، وحلل كل علم فيه، تحليلًا دقيقًا، وبحثت أجزاؤه بحثًا كاملًا .

1- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ،مكتبة المثنى ، بغداد ، 1/ 37 .

2- لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر – بيروت ، 3 ، مادة (حشا).

3- كشف الظّنون 1/ 623.

4- تاج العروس ، مادة (حشي).

ثانيًا : التَّعريف بأصحاب الدِّراسة المتمثِّلة في:

***** ابن هشام وكتابه (المصنّف ومتنه(الإعراب عن قواعد الإعراب):):**

***ابن هشام(المصنّف):**

***اسمه ونسبه وأسرته :**

اسمه: أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يُوسُف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ. [1].

نسبه: يعرف ابن هشام نسبة إلى الأنصار ، فيقال له ابن هشام الأنصاري[2].

كنيته: يُكنى بأبي محمد ، ولكنه اشتهر بـ (ابن هشام)[3].

أسرته : ((كان له ولدان : أكبرهما هو محمد ولقبه (محب الدين) ، وكان هو أيضًا نحويًا محققًا نابه الشأن ، فإذا كان أبوه قد وصفه (ابن خلدون) بأنه أنحى من سيبويه، فإن هناك من وصفه هو بأنه (أنحى من أبيه) ، وقد درس على والده وغيره من النّحاة والعلماء ، أما النّجل الآخر لابن هشام ، فهو عبد الرحمن ، ولقبه (تقي الدين))) [4].

*** مولده ونشأته:**

ولد يوم السبت من الخامس من ذي القعدة سنة (708 هـ)[5]، نشأ (ابن هشام) في القاهرة، وقد أدرك الفترة التي حكم فيها الملك النّاصر (محمد بن قلاوون) الذي تولى السّلطة ، و استطاع أن يقضي على خصومه ، فساد الأمن والاستقرار ، حتى أصبحت القاهرة محط الأنظار

1- ينظر: الأعلام ، خير الدين الزّركْلِي ، دار العلم للملايين بيروت ، 1992/1م، 291.

2- بغية الوعاة للسّيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، 1965/1م ، ص 293.

3- النّجوم الزاهرة ، جمال الدين بن تَغْري ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 336/1.

4- حسن المحاضرة، السّيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الحلبي- مصر،1/ 1978م، 526.

5- ينظر: بغية الوعاة ، السيوطي، 68/2 .

يأتي إليها الطلبة من كل حدب وصوب ليرتشفوا منها مناهل العلم والأدب ، في هذا العصر نشأ ابن هشام فأخذ العلم من موارده العذبة الأصيلة ، وقد نجح في ذلك نجاحًا كبيرًا[1].

*** شيوخه:**

تتلّمذ ابن هشام على طائفة جليلة من العلماء لعلّ من أشهرهم:

* الشّيخ تاج الدين الفاكهاني، العلامة النّحوي، من تصانيفه: الإشارة في النّحو، توفي سنة 731هـ[2].

* بدر الدين محمد بن جماعة، كان قوي المشاركة في الحديث عارفًا بالفقه وأصوله، توفي سنة 733 هـ[3].

* الشّهاب عبد اللّطيف بن المرّحَّل ، من علماء اللُّغة ، والنّحو والمعاني والبيان والقراءات، توفي سنة 744 هـ[4].

* الشيخ تاج الدين التبريزي، فقيه شافعي، عالم بالنحو والبيان، توفي سنة 746 هـ[5].

* شمس الدين أبو عبد الله محمد بن نمير المعروف بابن السّراج الكاتب المجود المقرئ ، انتهت إليه الرئاسة في تجويد الكتابة وإسناد القراءات في مصر، المتوفي سنة 747 هـ[6].

* سمع من أبي حيان، الإمام الشهير صاحب التّصانيف المفيدة، منها البحر المحيط، وارتشاف الضّرب والتّذييل والتّكميل[7].

1- ينظر: شرح اللّحمة البدرية لابن هشام، تح: د.هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ط1، 1977م ،81-91.
2- ينظر: شذرات الذّهب 191/6 .
3- ينظر: شذرات الذهب ، ص 105.
4- ينظر : شذرات الذّهب 6 /140-191.
5- ينظر: بغية الوعاة 2، 68 ، 171 .
6- ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين أبي الخير الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1982/2، 256.
7- حسن المحاضرة 1، 466 .

4- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

حقق كتب العربية وأتقنها حتى فاق أقرانه وشيوخه ومعاصريه، ولم تكن شهرته بمصر فقط بل تعداها إلى المشرق والمغرب، حيث قال عنه **ابن خلدون:** ((إنّ **ابن هشام** على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النّحو...، وكان ينحو في طريقته منحا أهل الموصل الذين اقتفوا أثر **ابن جني** واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عصيب دال على قوة ملكته واطلاعه...))[1].

*** تلاميذه:**

تتلمذ لابن هشام مجموعة من العلماء منهم:

* علي بن أبي بكر بن أحمد البالسي المصري النحوي، أخذ عن بن هشام، توفي سنة 767 هـ.

* جمال الدين محمد بن أحمد النويري، أخذ العربية عن بن هشام وكان فصيح العبارة عالمًا وفقيهًا ، توفي سنة 786 هـ.

* ولده محب الدين ، محمد ، قيل عنه: أنها أنحى من أبيه، توفي سنة 799 هـ[2].

*** مؤلفاته:**

صنف بن هشام مصنفات عديدة في علوم متنوعة في النحو، والصرف ، والأدب ، والشعر، وغيرها تدل على علو منزلته، وعمق ثقافته، ومن أبرز آثاره النحوية والصرفية :

1- الإعراب عن قواعد الإعراب .
2- الألغاز .
3- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
4- التذكرة في العربية.
5- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.
6- الجامع الصغير في النحو.
7- عمدة الطالب في تصريف صرف بن الحاجب.
8- الجامع الكبير في النحو.

1- مقدمة ابن خلدون، 3/ 516.

2- ينظر: حسن المحاضرة ، 1/ 466.

9- شرح قصيدة بانت سعاد.

10- شذور الذهب.

11- كفاية التعريف في علم التصريف.

12- قطر النّدى وبل الصّدى.

13- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب.[1]

*** وفاته:**

توفي ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة **(761 هـ)** الموافق **(1360م)**.[2]

قال **السّيوطي:**[3] ورثاه **ابن نُباتة** بقوله:

سقَى ابنَ هشامٍ في الثّرَى نوءُ رحمةٍ ... يجرُّ على مثواهُ ذيلَ غمـــــــــامِ

سأروي له من سيرة المدح مسنـــدًا ... فما زِلتُ أرْوِي سيرةَ ابنِ هشـــــامِ

*** **الكتاب، المتن (الإعراب عن قواعد الإعراب):**

يُعدّ كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب من أهم المختصرات النّحوية وأكثرها فائدة من حيث اختصاره لقواعد النّحو وسلاسة ألفاظه ، وهو منهج فريد لم يسبق إليه في التّأليف النّحوي ، حيث أنّه لم يسر فيه حسب أبواب النّحو – المعهودة من قبل – المعربات فالمبنيات ، أو المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات، ولا يخفى على الباحثين هو أسلوب (ابن هشام) حيث جاء أسلوبه سهلًا بسيطًا، ذا جمل قصيرة ، سهلة التّناول، يسيرة الفهم ، كما أن كلمات المصنف خالية من التّعقيد والتّعميم ، لدرجة أنها لا تحتاج إلى شرح أو تعليق أو توضيح ، مما يناسب طلاب العلم ، ويقارب مستواهم الفكري واللغوي.

1- ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا بن محمد أمين ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1992/4م/243، وينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين من كشف الظّنون ، لإسماعيل باشا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1992/5م، ص 465.

2- ينظر: النّجوم الزّاهرة، 1/ 263.

3- ينظر: بغية الوعاة ، 2/ 70.

وقد اعتمد في شواهده على آيات القرآن الكريم بالدّرجة الأولى ، ثم الشّعر ، وكان مقلًا من الاستشهاد بالحديث والنّثر.

فقد عرض (ابن هشام) المسائل النّحوية وحصره في أربعة أبواب:[1]

الباب الأول: في الجملة وأحكامها .

الباب الثّاني: في الجار والمجرور.

الباب الثّالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرِّب.

الباب الرّابع: في الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة.

***** الأزهري وشرحه (الشّارح وشرحه(موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب):**

***الأزهري(الشّارح):**

*** اسمه ونسبه وكنيته:**[2]

هو زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، الشّافعي، النّحوي ، المصري، المعروف بالوقّاد ، والمصّرح.

*** مولده ونشأته:**

ولد الأزهري في جرجة بصعيد مصر سنة (838 هـ) ، وكان طفلًا حين رحل مع أبويه إلى القاهرة التي قرأ فيها القرآن ، ومختصر أبي شجاع ، ثم تحول إلى جامع الأزهر ليعمل

1- ينظر: المغني، 1/ 9-13، وينظر: مقدمة الإعراب عن قواعد الإعراب، تح: علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، 1/ 1981م، ص 1-3.

2- ينظر: بدائع الزّهور في وقائع الدّهور ، محمّد بن أحمد ابن إياس ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة، 1961م، ص425، والضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع ، شمس الدين محمد السّخاوي، دار الخيل، بيروت، 3/171،172.

وقادًا، فعرف بذلك ، وأثناء قيامه بهذه المهنة سقطت منه فتيلة على كراس أحد الطّلبة ، فشتمه وعيره بالجهل، فترك الوقادة ، وأكب على طلب العلم، فبرع، وكان عمره حينذاك (36) عامًا[1].

*** <u>دراسته وشيوخه:</u>**

قد تتلّمذ الشّيخ خالد لكثير من الشّيوخ كانوا هداة عصرهم، وهم العلماء الأجلاء، والأئمة الذين يُرحل إليهم من كل مكان، فأخذ عنهم وأسهموا بحظ وافر في تكوينه العلمي الذي أتاح له النّبوغ والشّهرة ونباهة الذّكر ، ولعلّ من أبرزهم:[2]

* يعيش المغربي **(ت864 هـ)**.

* داود المالكي **(ت863 هـ)**.

* السّنْهُوري **(ت889 هـ)** ، عالم اللغة والقراءات والأصول .

*الشُّمُنِّي **(ت872 هـ)** من علماء التّفسير والحديث والنحو.

* المناوي **(ت871 هـ)**.

* الكافيجي **(ت 879 هـ)**.

وغيرهم مما يطول ذكرهم .

*** <u>مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:</u>**

لقد طلب العلم وبرع فيه ، قال عنه **الخوانساري**[3]: ((كان من أدباء المتأخرين ، وأفاضل فضلاء المتبحرين)).

* وقال عنه صاحب **الشّذرات** : ((وأكثر النّفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحها))[4].

1- ينظر: الكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي، تح: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1/ 188.

2- ينظر: الأعلام 276/1.

3- روضات الجنات في أحوال العلماء والسّادات، الخوانساري الأصبهاني، تح: أسد الله إسماعيليان، دار المعرفة ، بيروت ، 278/3.

4- شذرات الذّهب، ص 26.

*** مؤلفاته :**

كان للشيخ الأزهري نتاج علمي من مؤلفات وشروح وتعليقات، تدل وتشهد على سعة أفقه، وغزارة علمه، ومن أشهر مؤلفاته النحوية والصرفية[1]،

1- الألغاز النّحوية.

2- التّصريح بمضمون التّوضيح.

3- شرح الأجرومية.

4- شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية.

5- المقدمة الأزهرية في علم العربية.

6- موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب.

7- إعراب الأجرومية (ولا يزال مخطوطًا).

8- إعراب ألفية بن مالك .

9- إعراب الكافية.

10- شرح العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية.

11- شرح الكافية لابن حاجب (ولا يزال مخطوطًا).

*** وفاته :**

توفي ببركة الحاج خارج القاهرة بعد أدائه فريضة الحج سنة (905 هـ)[2].

1- ينظر: مقدمة تحقيق (هداية أولي الألباب للشنواني) 1/17-19 ، 2/21.

2- ينظر: الضّوء اللّامع ، 3/171 .

***** الشّرح (موصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب) :**

تكمن أهمّيته في كونه شرحًا لكتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) ، (لابن هشام) وقد اعتمد فيه (الأزهري) على كثير من آراء علماء النّحو واللُّغة ، والشّرح يرسم منهجًا في حسن التّحليل ، ودقّة التّوجيه لكلام (ابن هشام) اعتمد فيه (الأزهري) على شواهد من القرآن الكريم، وقراءاته، حيث يقلّب رأيه على جميع وجوهه مبيّنًا أسرار استعمالها مستعينًا بكتب التّفسير، وإذا أتى بشاهد شعريّ ، فإنّما ليقوّي معنى ، أو يرجّح رأيًا ، أو يسوق برهانًا على ما بسطه من شرح قاعدة نحويّة، وقد راج الشّرح في أوساط الدّارسين ، وحظي باهتمام الشّراح ، والمحشّين ، وما يزال شرحه مصدر عطاءٍ متجدّد ، حيث يعرض آراء العلماء، ويناقشها بدقّة وأمانة ، مع حسن عرض للمسائل العلميّة التي تناولها ، ونسبة الآراء لأصحابها ، واهتمامه بضبط الألفاظ ،مع حفاظه على تبويب (ابن هشام) لمتنه.

على النّحو التّالي:

الباب الأول: في الجملة وأحكامها.

الباب الثّاني : في الجار والمجرور.

الباب الثّالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرِّب.

الباب الرابع: في الإشارة إلى عبارات مستوفاة موجزة بدأه بقوله : (الحمد لله الملهم نحمده ...)، وختمه بقوله: (فإنّ التّأمل أصل في إدراك الأمور ...)[1].

1- ينظر: موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري ، تح: د. البدراوي زهران، 26، 27 ، 35.

*** **العطّار وحاشيته (المحشي وحاشيته)** :

*** العطّار (المحشي):**[1]

*** اسمه ونسبه وأسرته:**

اسمه : أبو السّعادات حسن بن محمّد بن محمود العطّار الأزهريّ، الشّافعيّ[2].

نسبه : العطّار: نسبة إلى والده لكونه كان عطّارًا.

أسرته: أصل أسرة الشّيخ حسن العطّار من المغرب ، قدم بعض أسلافه مصر فاستوطنوها ، وكان والده عطّارًا.[3]

*** مولده ونشأته:**

مولده: وُلد بالقاهرة ، سنة (1180 هـ) ، (1768م).[4]

نشأته: نشأ في كنف والده ، وله مشاركةٌ في بعض العلوم، وقد استخدم الوالد ولده في شؤونه حيث كان يساعده في عمله، ولمّا رأى فيه أبوه حُبَّهُ للعِلْم، ورغبته في تحصيله شجّعه على ذلك، فأخذ يتردّد على حلقات العلم في جامع الأزهر، حتى أتم حفظ القرآن الكريم في مدة يسيرة[5].

---

1 - هناك العديد من الأفعال تتعاقب في عينها أو لامها الواو والياء، وإن كان بعضها أفصح بالواو، فإنَّ هذا لا يمنع استعماله بالياء، وقد وردت هذه الأفعال وغيرها في المزهر للسيوطي، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وإصلاح المنطق لابن السكيت، والتاج، والمصباح، وغيرها من المعاجم الحديثة كالوسيط والأساسي. وقد جاء في المزهر قول ابن مالك: وَحَشْوتُ عِدْلي يافتي وحشيته
وعليه يصح اسم المفعول «مَحْشيّ»، ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة،ط1/2008 م،ص669.

2- ينظر: الأعلام للزركلي ، 2/ 220، وينظر: النّور الأبهر في طبقات شيوخ الأزهر، للعلامة : محي الدين الطُّعْمِي ، دار الخيل، بيروت ط1 / 1992م /ص30.

3- ينظر: النّور الأبهر ، 1/ 30.

4- ينظر: معجم المؤلفين ، لرضا عمر كحالة ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، 1/ 557.

5- ينظر : عظماء من مصر ، لعبد المنعم شميس ، دار المعارف ، القاهرة ، 1985م / ص45 – 123 .

***دراسته وشيوخه:**

فبعد حفظه القرآن الكريم، أقبل على طلب العلم، وجدّ في تحصيله ، ولم يكتف (الشّيخ العطّار) بالكتب العربية ، بل اتّجه إلى الكتب التي ترجمت في أوائل عصر النّهضة في القرن التّاسع عشر، فقرأها وأفاد منها ، وجمع بين ثقافة الشّرق وثقافة الغرب، وإذا كانت علاقة الشّيخ (حسن العطّار) بعلماء الحملة الفرنسية قد أطلعته على أحدث ما وصلت إليه العوم الدّنيوية في ذلك الوقت فإن اهتمامه بهذه العلوم كان اهتمامًا قديمًا ، فمن شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم ممن كانت لهم اهتمامات بهذه العلوم ،الشّيخ (محمد عرفة الدّسوقي) الذي كانت له مشاركات في علم الهندسة ، وكذلك تتلمذ على يد الشّيخ (حسن الجبرتي) والد صديقه المؤرخ (عبد الرحمن الجبرتي) ، وكان (الجبرتي) الوالد عالمًا بالرّياضيات ، والفلك ، وكيفية صنع المزاول، كما تتلمذ أيضًا على أيدي العديد من العملاء الأجلاء أمثال: الشّيخ محمّد الأمير ، والشّيخ: محمّد علي الصّبان ، والشيخ محمّد مرتضى الزّبيدي وغيرهم[1].

*** مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

اختير كأوّل محرر لأوّل جريدة مصرية اسمها(الوقائع الرّسمية) ، وكان أحد الموجهين الأساسين لنهضة مصر الحديثة ، وأصبح شيخًا للأزهر الشّريف ، ووفق في إصلاح الأزهر وبرامجه وخطط الدّراسة فيه ، ولكنّه رزق حظًا كبيرًا من التّوفيق في الدّعوة إلى إصلاح التّعليم بالبلاد كلها، فالمدارس العالية الفنية التي أنشأت بمصر في ذلك العهد ، كالهندسة ، والطّب ، والصّيدلة ، هي الاستجابة الحقيقية لدعوة (الشّيخ العطّار) وتطلعاته ومناداته بحتمية التّغيير للأحوال في البلاد، كما كانت الكتب التي ترجمت بالمئات في عصر (محمّد علي)، هي الصّدى

1- ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثّالث عشر، للشيخ عبد الرّازق البيطار ، تح: محمّد بهجة البيطار، دار صادر ، بيروت ، 1993/1م / 491، ينظر: الأزهر في ألف عام ، أ.د. محمد عبد المنعم خفاجي، ود. علي صبح، المكتبة الأزهرية ، القاهرة ، 2 /2011م/31،33.

المحقق لأفكار (الشّيخ العطّار) ، حين رأى كتب الفرنسيين في الرّياضة ، والعلوم ، والآداب[1]، كما نادى إلى قيمة العلوم العصرية وإلى البعد عن الجمود ، فقال: ((إنّ بلادنا لابد أن تتغير أحوالها، ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها ...))[2].

ومن أقواله أيضًا: ((ومن سَمَتْ همته به إلى الاطلاع على غرائب المؤلفات وعجائب المصنفات، انكشف له حقائق كثير من دقائق العلوم ، وتنزهت فكرته إن كانت سليمة في رياض الفهوم ...))[3].

قال عنه الجبرتي : ((وقد رثاه أمثل من عنه أخذ ، وأكمل من له تتلمذ ، صاحبنا العلامة ، وصديقنا الفهامة المنفرد بالعلوم الحكمية ، والمشار إليه في العلوم الأدبية ، صاحب الانشاء البديع ، والنظم الذي هو كزهر الرّبيع الشّيخ حسن العطّار))[4].

وقال عنه تلميذه رفاعة الطّهطاوي: ((كان له ولوع شديد بسائر المعارف البشرية...))[5].

---

1 – ينظر : حسن العطّار ،للأستاذ: محمد عبد الغني حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، 1968م/ 34 ، 36، 73 ، 77 .

2 – ينظر : حسن العطّار ، ص 34 – 77 .

3 – حاشية العطّار على جمع الجوامع ، دار الكتب العلمية ،بيروت، ص 506 ، وينظر : أعلام الفكر الاسلامي في العصر الحديث لأحمد تيمور باشا ، تح : محمّد عبد الغني ، دار الأفاق العربية ، القاهرة ، 2003م / ص28–35 .

4– عجائب الآثار ،للجبرتي، 4/ 329 .

5– ينظر: أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث ، ص22 ، وينظر أيضًا: حسن العطّار / 25 – 27.

*** مؤلفاته[1]:**

وقد خلف الشيخ العطار رحمه الله آثاراً بلغت نيفاً وعشرين مؤلفًا ورسالة، تناولت ثلاثة عشر فنًا هي: النحو والتصريف، والبلاغة، وعلم الوضع، وآداب البحث، والفلسفة، والمنطق، وأصول الفقه، والإنشاء والمراسلات، وعلم الكلام، والطب، والتشريح، والهندسة، وعلم الفلك، ونذكر بعض من هذه المؤلفات على النحو الآتي:

* إنشاء العطار، تناول فيه المراسلات، والمخاطبات، وكتابة الصكوك.

* حاشية على شرح إيساغوجي لأثير الدين الأبهري في المنطق .

*حاشية على جمع الجوامع في الأصول.

*حاشية على الجواهر المنظمات في عقود المقولات للسّجاعي في الهندسة.

*حاشية على السّمر قندية في البلاغة.

*حاشية على شرح موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب في النّحو[2].

*** وفاته:**

توفي – رحمه الله – في القاهرة سنة(1205 هـ/1835م)عن عمر قارب السبعين عامًا في جنازة مهيبة[3].

***** حاشية العطّار على شرح موصّل الطلاب للأزهري:**

تعدّ خلاصةً وتكميلًا لما نقص في(قواعد الإعراب) ، و(موصل الطّلاب)، وشروحهما وحواشيهما ، تقيّد (الشيخ العطّار) في حاشيته بالعناوين والموضوعات الواردة في شرح

1- حاشية العطّار على شرح الأزهريّة، تحقيق: الدّكتور إبراهيم بن سليمان البعيميّ، رسالة ماجستير من كلّيّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، الجزء الأوّل، 1410هـ./ص 75 – 123 ، وينظر النّور الأبهر 1/ 30 .

2- ينظر: حلية البشر1/ 491، وينظر: الأزهر في ألف عام 2/ 52، وينظر: النّور الأبهر 1/ 30.

3- ينظر: الأزهر في ألف عام 2/ 52.

(الأزهري)، محافظًا على تبويب (الشّيخ الأزهري) للمادة العلمية، فلم يلجأ إلى تقديم بابًا على آخر، ولا عبارة على أخرى، كما لم يغفل شرح شيء من متن (الشّارح)، وكانت طريقته في الشّرح تسير على نسق واحد في أبواب الحاشية ، فهو يذكر النّص المراد شرحه مصدِّرًا إياه بقوله : وقوله ...

و(الشّيخ العطّار) في حاشيته على شرح (الشّيخ الأزهري) لم يكن همُّهُ مقتصرًا على توضيح عبارة أو شرح شاهد فحسب ، بل إنّ المتنَ بين يديه ليس سوى منطلق ليُعبِّر به عن ثقافة واسعة ، وإدراك تام، ووعي فذ، لما يؤول إليه.

وقد مال (الشّيخ العطّار) في شرحه إلى الإسهاب والإطناب، والقارئ للحاشية يدرك أنّها قد اشتملت على معارف وعلوم شتى ، مع الإحاطة الشّاملة بالموضوع والإلمام الكامل بمضمون الفكرة، وإذا كان (الشّيخ العطّار) قد بحث فأجاد ، وقرر فأفاد ، فإنّه أيضًا حللّ فجلّى، وناقش فأبدع ، فهو إذا ما عالج مسألة نحويّة برع في تتبع آراء العلماء فيها ، واستقصاء الأقوال التي تغيبها ، كي يتسنى له الحكم على صحتها أو بطلانها – كما يراها هو – بدأها بقوله: ((فيقول المفتقر لرحمة الغفّار، حسن ابن محمّد العطّار: ... اقتطفت ثمراتها من شراح الكتاب وحواشيه، وحلّيتُها بما يلاحظه العقل ويُناجيه فجاءت بحمد الله نفيسة للبيب ، ومُنية للذكيّ الأريب..))[1].

ثالثًا: <u>النّقاط الجوهرية التي تميّز بها كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) عن كتاب (مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب):</u>

فالكتابان يلتقيان :

1- في أصل المنهج[2]،هو لم يتبع المنهج القديم في تقسيم النحو إلى أبواب كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل وغير ذلك كما هو واضح في الألفية وشروحها، ولم يقسمه حسب الحالة الإعرابية كما فعل في شذور الذهب حين تحدث عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات .

1- حاشية العطّار، تحقيق: محمّد علي عبيد ، رسالة ماجستير ، جامعة مصراتة ، سنة : 2018 ص79-84.

2- ينظر: أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب، لابن جماعة ، تح : ودراسة: نادي حسين عبد الجواد ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، سنة: 1984م، ص10.

2- أن الكتابين قد ورد فيهما جميع أعلام المدارس النّحوية من بصرية، وكوفية، وأندلسية ، مثل: الخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، ... والكسائي ، والفراء ،...والفارسي ، وابن جني ،.. وابن عصفور ، وابن مالك... وقد كان لابن هشام مع هؤلاء الأعلام وغيرهم مواقف بين مقرٍ أو مؤيدٍ، أو معارضٍ ، لما ذهبوا إليه من رأي ، أو تعليل ، أو دليل.

ولكنهما يختلفان في أمور هي:[1]

1- إنّ كتاب (مغني اللبيب) يعد من أهم مؤلفات **ابن هشام** ، إذ أنّه حوى خلاصة القضايا النّحوية ، فإذا كان كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) قد تضمن بين ثناياه قضايا النّحو الكلية للنّحو العربي فإنّ (مغني اللبيب) على حد تعبير **ابن هشام** نفسه :

((وَوضعت هَذَا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف وتتبعت فِيهِ مقفلات مسَائِل الْإِعْرَاب فافتتحتها ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها وأغلاطا وَقعت لجَماعَة من المعربين وَغَيرهم فنبهت عَلَيْهَا وأصلحتها))[2].

2- انفراد (المغني) بأربعة أخرى غير الأبواب الأربعة المشتركة بينهما هي : الباب الرّابع: في ذكر أحكام يكثر دورها ، والباب الخامس: في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، والباب السّادس :في أمور اشتهرت المعربين والصّواب خلافها، والباب الثّامن: في قواعد كلية يتخرج عليها ما لينحصر من الصّور الجزئية.

3- اختلاف الكتابين في تصنيف موضوعات ما اشتركا فيه من الأبواب ، فـ (الإعراب عن قواعد الإعراب) بدأ بالجملة ، فشبه الجملة، ثم أتى بعد ذلك بالأدوات التي صنفها حسب عدد استعمالاتها ، فقدم ما كان استعماله على وجه واحد ، ثم ما كان استعماله على وجهين... وانتهى بما كان استعماله على اثنى عشر وجهًا.

1- ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، ص 2 ، 3.
2- المغني 12/6.

أمّا (المُغني) فبدأ بالأدوات وصنّفها تصنيفًا معجميًا حسب الحرف الأول، فاستهل بما كان أوله الهمزة، وانتهى بما كان أوله الياء ، ثم عقّب بالجملة وشبهها.

4- أمّا (المغني) فهو آخر ما ألّف **ابن هشام**، وأنّه كان قد قدّم عددًا كبيرًا من المؤلفات النّحوية، فأفاد من تجاربه السّابقة في تقديم مادة وافرة عن النّحاة السّابقين، وأنّ المادة التي يحتويها الكتاب ليست كلها من مجال النّحو، بل فيها شيء غير قليل من الدّرس البلاغي ، وذلك مفهوم من الغرض من تأليف الكتاب، لأنّه لم يقدّمه إلى المبتدئين في درس النّحو شأن شذور الذّهب، وإنّما قدّمه للذين عرفوا أصول العربية واستمسكوا منها – كما يقول – بأوثق الأسباب[1].

رابعًا: تحقيق اسم الكتب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه

*** تحقيق اسم الكتاب:**

أطلق الشّيخ حسن العطّار –رحمه الله– على كتابه: (حاشية على شرح قواعد الإعراب) كما صرّح بذلك في حاشيته على شرح الأزهريّة[2].

وقد ذكر في إجازةٍ كتبها للشّيخ حسن البيطار ختمها بذكر مؤلّفاته، ومنها: حاشية على شرح قواعد الإعراب[3].

وتسمية كتابه (حاشية) ورد لعددٍ كبيرٍ من كتب وشروح الشّيخ حسن العطّار في مختلف الفنون[4].

1- ينظر: دروس في المذاهب النّحوية، لعبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م، ص252، 253، وأوثق الأسباب ص 10.

2- ينظر: حاشية العطّار على شرح الأزهريّة ص: 164.

3- ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثّالث عشر 492/1.

4- ينظر: آثاره العلميّة، ص 37- 39.

*** توثيق نسبته إلى مؤلّفه:**

تثبت نسبة الكتاب إلى العطّار بالأمور الآتية:

أ – ما ذكره العطّار في كتابه: (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) عند حديثه عن البسملة؛ حيث قال في نهايته: "هذا خلاصة ما يقال هنا، ولنا زيادة تحقيقٍ في هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للمؤلّف"[1].

ب– ما ورد في الكتاب من ذكره لكتابه: (حاشية على شرح الأزهريّ للآجروميّة) حيث قال إحالةً إلى هذا الكتاب: "وإن أردت استيفاء الكلام على هذه الجملة؛ راجع ما كتبناه على خاتمة الشّارح على الآجروميّة"[2].

وهذا يدلّ دلالة واضحة على أنّ الحديث الّذي تحدّث به كان من كتابه: (حاشية على موصّل الطلاّب)؛ بدليل إحالته السّابقة.

****

1– حاشية العطّار على شرح الأزهريّة، ص 164.

2– ينظر: ص 148، و713.

الفصل الأول: طريقة عرض الشّيخ العطَّار لمادته العلمية في شرح الحاشية

المبحث الأول :أهم الأسس التي اعتمد عليها الشّيخ العطّار في حاشيته:

* اهتمامه بالحدود أو التّعريفات .
* تفسير المفردات اللغوية .
* ذكر الفروق اللغوية بين المفردات.
* بيان الأوجه الإعرابية .

المبحث الثّاني: موقفه من مدرستي البصرة والكوفة.

المبحث الثالث: موقفه من المصنف والشّارح وأصحاب الشّروح والحواشي.

المبحث الرّابع: الاستطراد وأثره في تفسير المعنى:

* استخدامه أسلوب الحوار.
* إيراده نظمًا لبعض المسائل والقضايا النّحوية.
* إيراده ألغازًا نحوية.
* ذكره مصطلحات غير متعارف عليها في كتب النّحو.
* تعريفه ببعض الأعلام والبلدان.
* اهتمامه بالعلوم الأخرى ومحاولة ادماجها في أبواب النّحو ، ومنها:
* اهتمامه بعلم الصّرف.
* اهتمامه بعلم البلاغة.
* اهتمامه بعلم الهندسة.
* اهتمامه بعلم المنطق.

الفصل الأول

طريقة عرض الشّيخ العطّار لمادته العلمية في شرح الحاشية

المبحث الأول: أهم الأسس التي اعتمد عليها الشيخ العطّار في حاشيته:

* **اهتمامه بالحدود أو التّعريفات :**

قبل الحديث عن مقدار اهتمام (الشّيخ العطّار) بالحدود أو التّعريفات لا بدّ من تعريف (الحدّ) ، **فالحدُّ لُغة؛ هو:** ((الفصل بين الشّيئين ، لِئلّا يختلط أحدهما بالآخر، أو لِئلّا يتعدّى أحدهما على الآخر))[1].

وقيل: ((هو المنع ، فحدّ الرجل عن الأمرِ يحدُّهُ حدًّا، منعه وحبسه ، ولهذا المعنى الأخير سُمِّيت الحدودُ في الشّرع حدودًا ؛ لأنّها تمنع من إتيان الأفعال المحرمة))[2].

وأما في الاصطلاح فهو: ((قولٌ دالٌّ على ماهية الشّيءِ))[3]، **وعرّفهُ السّكاكي بقوله:** ((الحد عندنا دون جماعة من ذوي التّحصيل عبارة عن تعريف الشّيء بأجزائه أو بلوازمه أو بما يتركب منهما تعريفًا جامعًا مانعًا، ونعني بالجامع كونه متناولًا لجميع أفراده إنْ كانت له أفراد وبالمانع كونه آبيا دخول غيره))[4].

((وعليه فاللّفظ الموضح للشّيء الجامع يسمى حدًّا ،لأنّه يجمع معنى الشّيء ، ويمنع دخول غيره فيه))[5].

1- ينظر: لسان العرب مادة (حدد).

2- ينظر : لسان العرب مادة (حدد).

3- التّعريفات ،الجرجاني، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط1/1983م/ص83.

4- مفتاح العلوم ، السّكاكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2/1987 م/436.

5- ينظر: تبين الحقائق /شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان الحنفي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1/2000م/ص538.

وقد اعتنى النّحاة الأوائل بالحدود عناية واضحة ، فهي ركن حصين ، تقوم عليه مختلف مصنّفاتهم لذا لا يكاد كتابٌ يخلو منها ، كما توخّى النّحاة الدّقة في وضع الحدود لكثير ممّا عالجوه في كتبهم ، رغبة في التّسهيل على دارس النّحو؛ ليتمكن من تعلم القواعد النّحوية وتيسير حفظها واستذكارها واستيعابها ، فوجود حدود تتميّز بالاختصار والاقتصار على الأسس العامة للنّحو ، كان معينًا على حفظ أصول النّحو وقواعده ، وتقريب الحقائق إلى أذهان المتعلمين في مراحلهم المختلفة ليسهل عليهم حفظها كما أنّ هذه الحدود تحفظ من العلم جوهره ولبابه ، وكانت تطورًا طبيعيًا يناسب عصر التّوسع والتّخصص ، ويقرب للطّلاب العلم ، ويسهل لهم تناول مسائله ، ويمكننا تلخيص أسباب وضع الحدود النّحويّة فيما يلي:

__السّبب التّعليمي:**__ لتقريب الحقائق إلى أذهان المتعلمين في مراحلهم المختلفة ، ورغبة في التّسهيل على دارس النّحو.

__ السّبب العلمي:**__ بعد استقرار المصطلح النّحوي أصبح تعريفه ضرورة علمية تفرضها الحاجة إلى حماية المصطلح في مجاله العلمي كي لا يختلط ويتداخل مع مصطلحات العلوم الأخرى ، وليكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها[1] .

كما تعد قضية التّعريفات من القضايا الأولى التي شغلت علماء المنطق والأصول، وإذا تتبعنا تاريخ الحدود النّحوية منذ نشأة النّحو حتى القرن التّاسع الهجري وجدناه يمر **بثلاث مراحل** ، لكل مرحلة من هذه المراحل سمات معينة إلا أنّه لا يمكن الفصل بينها بشكل دقيق إذ تتداخل بعضها ببعض ، وهذه المراحل **هي**[2]:

1- ينظر: الحدود في النّحو ،للرماني/وزارة الثّقافة والإعلام ، بغداد ، ط1/1995م/33-40.

2- الحدود في النّحو، للرماني،1/ 33-40، والنّحو العربي والدّرس الحديث ، لعبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988م/ص69-77.

*__المرحلة الأولى:__ (التّعريفات النّحوية قبل الكتاب) وتبدأ المرحلة الأولى بمقدمات نشأة التّعريفات النّحوية وإن لم تكن قد ظهرت على وجه الحقيقة ، وتمثل هذه المرحلة نشأة النّحو العربي مع (أبي الأسود الدؤلي) **(ت69هـ)** منتهية بزمن (الخليل بن أحمد الفراهيدي)**(ت174هـ)**.

*__المرحلة الثّانية:__ (التّعريفات النّحوية في كتاب سيبويه) **(ت180هـ)** ، وتمثل مرحلة النّشأة والتّكوين وتتمثل هذه المرحلة إجمالًا في كتاب(سيبويه) الذي يُعدُّ ثمرة من ثمار علم (الخليل بن أحمد الفراهيدي).

*__المرحلة الثّالثة:__ (التّعريفات النّحوية بعد الكتاب) ويمكننا تقسيمها إلى مرحلتين:

أ- مرحلة اتباع المنهج المنطقي في التّعريف؛ إذ تصور المعرّف عن طريق إيراد الجنس ثم الفصل وخير من يمثل هذه المرحلة (علي بن عيسى الرماني) **(ت384هـ)**.

ب- مرحلة اخضاع التّعريفات النّحوية لمقاييس المنطق ، ومناقشة التّعريف عند النُّحاة السّابقين والرّد على من يخالف هذه المقاييس، ويمثل هذه المرحلة (ابن يعيش)**(ت643هـ)**، (وابن عصفور الإشبيلي)**(ت669هـ)**.

و(للشّيخ العطّار) دوره البارز في التّعامل معها إذ أظهر براعة في هذا الصّدد تتمثّل في تناوله ما يزيد عن (70) تعريفًا أو حدًّا تقريبًا فهو شارح حينًا لما يورده صاحب المتن ، محللٌ له مفسر لألفاظه موضح لغوامضه ، مناقش لما قاله يُعقِّبُ على الحدّ، ويُظهر محترزاته تارةً ، يُبرز ما إذا كان الحدُّ ناقصًا أو كاملًا أخرى وفي هذا إظهارٌ لقيمة الحاشيةِ ، وأثرِها في إجلاء المعنى، وانتقاء اللّفظ الجامع المانع، **ويمكن التّمثيل لها على النّحو التّالي:**

__أولًا :التّعريفات الخاصة به:__

فقد أضاف (الشّيخ العطّار) تعريفات لم أجدها في المتن أو في الشّرح، وبلغ عددها ما يزيد عن (40) تعريفًا تقريبًا **ومنها:**

* **ما أضافه زيادة في أبواب النّحو :**

مثل: أثر الفاعل– الإلغاء – التّعليق – المركب الإسنادي– المفيد – غير المفيد – التركيب – النّعت – الترادف – البحث – النكت – القسم – الحكاية – الوسطى[1].

* **ما أضافه زيادة في تفسير المفردات اللُّغوية:**

مثل: البخل – الجود – السّخاء – الأعشى – الهداية – الصّاحب – البرهان – الدليل الإلزامي – العجب – الأعشى[2].

* **ما أضافه زيادة في تفسير مفردات علمية:**

مثل :الخط – الجسم – السّطح – المنحنى – المستقيم من الخطوط – الحكمة – الماهية[3].

ثانيا: التّعريفات المنقولة من الآخرين: إذ نقل من أصحاب الحواشي والشّروح ، وقد كان نقله للتّعريفات فيه بعض الإضافات وبعض الآخر فيه بعض النّقصان على النّحو التّالي:

- **حاشية الشنواني:** نقل منه تعريفات عدة نذكر منها (اسم الإشارة[4]، الاستفهام الصّوري[5]، الاسم والاسم الصّريح والاسم المؤول[6]، الإعراب[7]، الجملة[8]، السّالبة الكلية والسّالبة الجزئية، ضمير الشّأن،

1- ينظر: حاشية العطّار، ص 156، 164، 188، 190، 193، 248، 256، 299، 380، وفي تعريف المركب الإسنادي ينظر: شرح الحدود في النحو للفاكهي، تح: المتولي رمضان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1993/2م ، ص 91، وفي تعريف المفيد وغير المفيد ينظر: الهمع للسيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقية ،مصر، 29/1، والكتاب 25/1، 26، وارتشاف الضَّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسيّ، تح وتعليق: د. مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدنيّ، القاهرة 412/1، والحدود في النحو للفاكهي، 73/2، وفي تعريف الترادف ينظر: المفصل للزّمخشري 6/1، والهمع 37/1، والمغني 42/1، وينظر: في تعريف النعت للرضي 303/1، والتصريح 109/2.

2- ينظر: حاشية العطّار، ص 117، 170،162 ،175، 185، 245، 383، 432.

3- ينظر: حاشية العطّار، ص 164، 170، 381 .

4- ينظر: التعريفات، ص 40، والكتاب لسيبويه، مكتبة الخانجي، القاهرة، تح: عبدالسلام محمد هارون، ط1988/1م، ص 23 ، والمقتضب للمبرد، تح: عبدالخالق عظيمة ، عالم الكتب، بيروت، 186/3، المفصل في صنعة الإعراب، للزّمخشري ، تح: علي بو ملحم ، ط1 /1993م /ص180،شرح قطر النّدى لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، سوريا ، 99/1، شرح شذور الذهب لابن هشام، تح: عبدالغني الذقر، الشّركة المتحدة للتّوزيع، سوريا، 182/1،181، 183.

5- ينظر: التعريفات، ص37، ولم يرد عند النحويين المتقدمين تعريفًا للاستفهام، وقد ذكروا أسماءً وحروفًا تستخدم للاستفهام وتدل عليه، ومن ذلك قول ابن هشام ((أسماء الاستفهامي كمن وما وأين)).

6- ينظر: التعريفات، ص 40، والكتاب 12/1، الحدود للرماني ، ص67، المفصل للزمخشري 23/1، أسرار العربية للأنباري، دارا لأرقم بن أبي الأرقم ،ط1999/1 م، ص38، الانصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين ، البصريين والكوفيين ،المكتبة العصرية،ط2003/1م،ص8.

7- ينظر: التعريفات، ص 47، والكتاب 13/1، والحدود للرماني، ص67–69، المفصل للزمخشري 33/1، أسرار العربية للأنباري، ص41، أوضح المسالك لابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الكتب العلمية ، بيروت، 38/1،39،المقرب لابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار، عبدالله الجبوري ،دار الكتب العلمية، بيروت،1/ 47.

8- ينظر: التعريفات، ص106، أسرار العربية للأنباري، ص28، الأصول في النحو لابن سراج ، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ،بيروت، 64/1.

الطباق والمطابقة، علم النّحو[1]، الاعتراض[2]، العموم والخصوص، الشّرح، العبارات، القلب، الكلام[3]، المجاز المرسل، النّفع، الصّاحب، البديع، الإسنادي[4])[5].

- **حاشية المدابغي**: نقل منه تعريفات عدة نذكر منها (اسم الإشارة ،الشّرح، البديع، المطابقة ، التّورية ، البغتة ، المن والسّلوى ، الأحكام الخمسة ، الاستعارة الأصلية والتّتبعية ، الاسم الصّريح والاسم المؤول، الإعراب ، الالتفات ، السّجع ، الشّرط ، العكس المنطقي ، الإلهام ، القسم ، القواعد ، الموجبة الكلية والموجبة الجزئية ، القلب ، الاعتراض، المجاز المرسل)[6].
- **حاشية الزّرقاني**: نقل منه تعريفات عدة نذكر منها (الإدغام ، الاعتراض، الحصر الكلي، والجعلي ، والاستقرائي العكس المنطقي، الموجبة الكلية والموجبة الجزئية، التّورية)[7].
- **شرح الكافيجي**: نقل منه تعريفات عدة نذكر منها (الاعتراض، الملأ الأعلى والملأ الأسفل ، القياس الاستثنائي والقياس الاقتراني ، القواعد، الحصر الجعلي، والكلي والاستقرائي ، الدِّراية ، الرِّواية ، الكناية، الشّرط ،العَلَم[8]، القضية الكلية، الإيهام)[9].

1- ينظر: التعريفات، ص308، المقرب لابن عصفور، 45،38/1 ، قطر الندى 10/1، الأصول في النحو لابن سراج 35/1، الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،34/1.

2- ينظر: التعريفات، ص47، 106، المغني 500/1.

3- ينظر: التعريفات، ص237، المقتضب 3/1، المفصل للزمخشري 23/1، أسرار العربية للأنباري، ص28، أوضح المسالك 11/1.

4- ينظر: التعريفات، ص43، الكتاب 23/1، المقتضب 126/4، أوضح المسالك 22/1.

5- ينظر: حاشية العطّار مثلًا: ص119، 161، 195، 349، 353 ، 364، 381 ،453، وينظر: هداية أولي الألباب إلى مُوصِّل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب،: الإعراب، لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوانيّ، تح ودراسة: د/ محمّد عاشور محمّد حسن، ود/ ماهر عبد الغني كريّم، رسالتي ماجستير في جامعة الأزهر، كلّيّة اللّغة العربيّة، القاهرة، 1402هـ، وتح الشّيخ: محمّد شمّام، المدرّس في جامع الزّيتونة بتونس، الجزء الأوّل، مطبعة النّهضة، تونس، منشورات دار الكتب الشّرقيّة، ط2، 1373هـ.مثلا: 34/1، 52/1، 58/1 ، 63/1، 107/1، 203/1.

6- ينظر: حاشية العطار، مثلًا: ص 111، 113، 115، 174، وينظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطّلاب نسخة مصورة عن دار الكتب القومية المصرية بالقاهرة ، رقم الحفظ(5231هـ) مثلا: ل/3(أ)، ل/10(ب)، ل/2(ب).

7- ينظر: حاشية العطّار مثلًا: ص 176 ،177 ،196 ،197 ،351، وينظر: مخطوط حاشية الزرقاني على شرح الأزهري على قواعد الإعراب ،دار الكتب القومية المصرية بالقاهرة، رقم الحفظ: (60 نحو تيمور): مثلا: ل/28(أ)، ل/9(ب)، ل/6(ب).

8- ينظر: الحدود في النحو للفاكهي، ص146.

9- ينظر: حاشية العطّار مثلًا :ص 103، 145، 147، 148، 170، 321، وينظر: مخطوط شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، الكافيجي نسخة مصورة عن دار الكتب القومية المصرية بالقاهرة، رقم الحفظ: (1126هـ) مثلا:ص44، 45، 47، 56.

• **شرح الرّومي (الشّيخ زادة)**: نقل منه تعريفات عدة نذكر منها (الاعتراض، الجملة، الإعراب المحلي والتّقديري واللّفظي، الجملة الصّغرى والكبرى ، الغلبة التّقديرية، الوصف، المفسِّر، الكوثر)[1].

ويمكن التّمثيل لها وذلك من خلال عرض نموذج يبين لنا طريقة نقل (الشّيخ العطّار) كما وردت في حاشيته ثم نوازن بينها وبين الحدود النّحوية عند أصحاب الشّروح والحواشي وعند (الشّيخ ابن هشام) و(الشّيخ الأزهري):

*** مثال ذلك تعريفهم لحد الاعتراض:**

قال (الشّيخ ابن هشام): ((المعترضة بين شيئين للتّسديد أو للتّبيين))[2].

شرح (الشّيخ الأزهري): ((المعترضة بين شيئين متلازمين وهي إمّا للتّسديد بالسين المهملة أي التّقوية أو التّبيين وهو الإيضاح ولا يعترض بها إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض المُقتضي كل منهما الآخر فتقع بين الفعل وفاعله))[3]، كقوله:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالحَوَادِثُ جُمَّةٌ *** أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٌ وَلَا عُزْلُ[4]

أو مفعوله، كقوله:

وبُدّلتْ والدَّهْرُ ذُو تَبَـــــدُّلِ *** هيْفًا دبُورًا بالصِّبَا والشَّمْـــــأَلِ[5]

1- ينظر: حاشية العطّار مثلًا: ص 161، 190، 215، 216، 217، 317، 432، وينظر: كاشف القناع والنّقاب لإزالة الشّبه عن وجوه الإعراب، عبد الكريم الرّومي(شرح زادة) تح ودراسة: محمد إبراهيم عبدالله، جامعة الأزهر/1401هـ، مثلا: ص 15، 19، 23.

2- الإعراب عن قواعد الإعراب ، لابن هشام، ص 44 .

3- ينظر: موصل الطّلاب ، ص55.

4- قائله: جويرة بن زيد ،وهو من الطّويل، ينظر: الخصائص، 1 /332، وأمالي ابن الشجري، تح: محمود الطّناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1992/1م/210،والمغني/506/6، والهمع، 248/1، والشّاهد فيه : أنّ جملة :(والحوادث جمّة) جملة معترضة بين الفعل(أدرك)، وفاعله(أسنّة).

5- قائله : أبي النّجم العجلي ، بحره : الرجز، ينظر: الارتشاف،670/2، والمغني 507/6،والهمع 248/1، والشّاهد فيه: قوله:(والدّهر ذو تبدل) حيث وقعت الجملة الاسمية معترضة بين الفعل(بدّل) ومفعوله الثّاني (هيفًا).

... أو ما هما أصله، كقوله:

إِنَّ سُلَيْمَى وَاللهُ يَكْلَؤُهَـــــــا *** ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَـا[1]

<u>علّق (الشّيخ العطّار) على (الشّيخ الأزهري) قائلًا:</u> ((**قوله: (المعترضة)**، بفتح الرّاء أي: المعترض بها على الحذف والإيصال[2]، وبكسرها :على الإسناد المجازي[3]، كقوله تعالى:﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[4] **القارعة:7**)).

((**قوله:(بين شيئين)** فإن قلت: هذا التّعريف صادق على صلة اسم الموصول في نحو:(الذي معنا أمس زيدٌ) مع أنّها ليست اعتراضية؟

<u>وأجاب (الشّيخ الكافيجي) على (الشّيخ الأزهري)</u> [5]: ((بأنّ الصّلة إنّما جيء بها لأجل الصّحة، والاعتراضية جاءت للفائدة الزّائدة حتّى لو لم يؤت بها لكان الكلام معتبرًا بدونها)).

<u>قال (الشّيخ المدابغي):</u> ((وينافيه ما يأتي في كلام الشّارح))[6] .

<u>ويعقب (الشّيخ العطّار) على قول (الشّيخ المدابغي) قائلًا:</u> ((سيمثّل الشّارح للاعتراض بين الموصول وصلَته، وبين أجزاء الصّلة[7]، وكلٌّ منها غير منافٍ لما هنا، أمّا الفصل بين أجزاء الصّلة بالاعتراض؛ فبالضّرورة أنّه لا يقْدَحُ في كونها مع الموصول كشيءٍ واحدٍ، وأمّا الفصل بينه وبينها[8] فلأنّهما كالشّيء

1- قائله : إبراهيم بن هرمة ، بحره: المنسرح، ينظر: البيان والتّبيين، للجاحظ، تح: عبد السّلام محمّد هارون، نشر مكتبة الخانجي، مصر ، ط157/2، وينظر: الارتشاف2/ 670، والمغني 508/6، والشّاهد فيه : قوله :(والله يكلؤها) حيث وقعت الجملة الاسمية معترضة بين ما أصله المبتدأ والخبر ، وهما اسم إن وخبرها.

5- حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشّواهد للعينيّ، نشر إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه / 11/1.

3- ينظر: حاشية الشنواني 187/1، وحاشية المدابغي ل/26(أ، ب) .

4- ينظر: حاشية العطّار/349.

5- شرح الكافيجي ، ص163.

6- حاشية المدابغي، ل/26(ب).

7- ينظر: موصل الطّلاب، ص 56، 57.

8- أي الصلة والموصول.

الواحدِ من جهة المعنى إذِ الصّلة في الحقيقة وصف قائم بما صدق عليه الموصول، ومن ثمّ قالوا: إنّه مع صلته في حكم المشتق، وإن كان من جهة اللّفظ هما شيئان متغايران ، بدليل أنّ الموصول له محلّ، فأنت تجِدهم غايروا بينهما في الحكم اللّفظي ومن هذه الجهة ساغ الاعتراض مع كونه غير قادح من جهة المعنى، فتدبّر))[1].

ثم عقب (الشّيخ العطّار) على (الشّيخ الأزهري) قائلًا: بين الفعل وفاعله: ((الأحسنُ: وبين مرفوعه[2] ليدخل في ذلك نائب الفاعل ، نحو:(أُكرِمَ –واللهِ– زيدٌ)))[3].

وعقب على كلمات في الأبيات الشعرية:

وقد عقب(الشّيخ العطّار) على (الشّيخ الأزهري) عندما ذكر فائدة الاعتراض للتّوضيح والتّسديد دون أن يذكر فائدة التّحسين عند ((**(قوله: و... الْحَوَادِثُ)**.... جملة هذا الاعتراض ليس من التّسديد ولا التّبيين[4] وقد ذكر في **المغني**[5] أنّ الاعتراض يكون للتّحسين، فلو ذكره **الشّارح** هنا؛ لكان أولى لشموله مثل هذه الجملة[6])).

وعند((**قوله: (هَيْفًا):** هي ريح شديدة تأتي من صوب اليمين[7]، **والدّبور:** اسم لريح تأتي من جهة المغرب[8]، ثم الاعتراض هنا للتّحسين لا للتّبيين والتّسديد[9].

وعند ((**قوله:(بالصّبا):** الباء داخلة على المتروك، والأشهر دخولها على المأخود))[10].

1- ينظر:حاشية العطّار، ص349، 350.

2- ينظر: المغني/506/6.

3- ينظر: حاشية الزرقاني ل/28(أ).

4- التّسديد: التّقوية، والتّبيين: الإيضاح ،كذا في موصل الطّلاب ص 55، وسوق كلام العطّار ردٌّ على الأزهري في تفسير الاعتراض، وهو متابع للزّرقاني.

5- المغني 506/6.

6- حاشية الزّرقاني ل/28(أ).

7- الصّحاح (هيف) وحاشية الزّرقاني ل/28(ب).

8- تاج العروس(دبر)، وحاشية الزّرقاني ل/28(ب).

9- ينظر: حاشية العطّار: ص350، 351.

10- انتهى من حاشية المدابغي ينظر: حاشية المدابغي ل/27(أ)، وينظر: حاشية الشّنواني 192/1، وحاشية الزّرقاني ل/28(ب)، وحاشية العطّار ص351.

وعند ((**قوله:(يرزؤها)**: بتقديم (الرّاء) على (الزّاي)، أي : ينقصها ، مأخوذ من (رزأ يرزأ)، بمعنى: ينقص من باب: علِمَ يعلَمُ[1])).

*** ومن ذلك أيضًا:**

* في تعريف الإلهام[2].

* في تعريف الإعراب[3].

* في تعريف الهداية[4].

ومن الملاحظ مما سبق في شرح الحد أو التّعريف والمثال المأخوذ (الاعتراض) وجدنا كثيرًا من الشّراح يستطردون في الشّرح وأحيانًا يكون التّركيز على مفردة داخل التّعريف حتى أن بعضهم يخرج كثيرًا عن المطلوب المراد من تعريف الحد وهذه هي عادة مميزة لأصحاب الحواشي والشّروح والله أعلم.

*** تفسيره للمفردات اللُّغوية:**

يعني (الشّيخ العطّار) – كغيره من أصحاب الحواشي – بتفسير بعض المفردات اللّغوية ، وذلك خدمة للقاريء وخاصة المبتديء، وذلك لأنّ الغرض من هذه الحاشية – في الأصل – تعليمي ، وكان دوره البارز في التّعامل معها من خلال تفسير معانيها بكل دقة ووضوح، حين يشعر أنّ المتلقي بحاجة إلى إيضاح لاستدامة عملية التّواصل ، معتمدًا في ذلك على معينه الثّر، – بالدّرجة الأولى – ومستعينًا – بالدّرجة الثّانية – من النّقل من الغير.

ومن الأمثلة على ذلك :

*** قال(الشّيخ الأزهري):** ((في مقدمته :ومن بلاغات الزّمخشريّ: طعم الآلاء أَحْلَى من المنّ، وهو أمرُّ من الآلاء عند المنّ))[5].

1- ينظر: القاموس(رزأ) ، والمعجم الوسيط(رزأه) ، وهو في حاشية الشّنواني 193/1.
2- ينظر: حاشية العطّار، ص103.
3- ينظر: حاشية العطّار، ص161.
4- ينظر: حاشية العطّار، ص 162 ،170.
5- ينظر: موصل الطّلاب، ص27.

شرح (الشّيخ العطّار)[1]: ((**قوله: (طَعم)** بفتح الطّاء: الكيفيّة، وبضمّها: ذو الكيفيّة، والمناسب هنا: الأوّل، و(الآلاء) بالقصر والمدّ في الأوّل، والمدّ في الثاني، ومفرده الا – بفتح الهمزة وكسرها)) [2].

و((**قوله: (وهو أَمَرُّ)** أي: الطّعم... وفي تفسير (المن والسّلوى) ذكر قول (الشّيخ المدابغي) في حاشيته: ((والمنّ: طعامٌ حلو، يقال له: التّرنجبين، والسّلوى: اسم للطّائر السُّماني))[3].

* **قال (الشّيخ الأزهري)**: ((في مقدمته : إلى عبارات محررّة)) [4].

شرح (الشّيخ العطّار): ((**قوله: (إلى عباراتٍ: محرّرة)** نقلًا عن (الشّيخ الشّنواني) في حاشيته ((**العبارات**: جمع عبارة، وهي اللّفظ؛ لأنّه يُعبّر به عمّا في الضّمير، [5] والمحرّرة: مأخوذة من التّحرير، وهو التّهذيب والتّنقية؛ فالمحرّرة؛ المهذّبة المنقّاة))[6] .

* **قال (الشّيخ الأزهري)**: ((في مقدمته: الأصحاب)) [7]:

شرح (الشّيخ العطّار): (((الأصحاب): جمع (صحِب) بالكسر، مخفف (صحْب) بالسّكون ، أو جمع (صاحب) (كما نقل عن الدّوّانيّ)))[8].

* **قال (الشّيخ الأزهري)**: ((في مقدمته : سمّيته موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب))[9]:

1- ينظر: حاشية العطّار، ص174.
2- ينظر: الصّحاح، واللّسان (ألا).
3- ينظر: حاشية المدابغيّ ل/8(أ)، وفي المعجم الوسيط (منّ): المنّ: مادّة راتنجيّة صمغيّة حلوة تفرزها بعض الأشجار كالأثل، وطلٌّ ينزل من السماء على شجرٍ أو حجرٍ، ينعقد ويجفّ جفاف الصّمغ، وهو حلوٌ يؤكل، والسّلوى: السّماني، وهو طائرٌ صغيرٌ من رتبة الدّجاجيّات، جسمه منضغط ممتلئ، واحدته سلواة، ينظر: المعجم الوسيط (سلاه).
4- ينظر: موصل الطّلاب، ص27.
5- ينظر: اللسان (ع ب ر).
6- حاشية العطّار ، ص 178 ، وحاشية الشّنواني ، 1/ 94 بتصرف.
7- ينظر: موصل الطّلاب، ص23،
8- ينظر: حاشية الشّنواني1/27،28، وأنّ الأصحاب جمع صاحب قياسًا أو شذوذًا ، على الخلاف في ذلك أو جمع صَحِب- بكسر الحاء- مخفّف صحْب- بإسكانها – بمعنى صاحب ، ينظر: حاشية المدابغي ل/3(أ)، وحاشية العطّار ص116.
9- ينظر :موصل الطّلاب، ص23.

شرح (الشّيخ العطّار):[1] ((قوله : (موصِّل) بضمّ الميم، وفتح الواو مع تشديد الصّاد، من وصّل المضاعَف، وهو مرفوعٌ على الحكاية، أو منصوبٌ بِـ(سَمَّى)، والطّلاّب: جمع طالب، ككُتَّاب جمع كاتب، ويُجمع على طَلَبة وطالِبينَ جمعَ تكسيرٍ وسلامة)).

* **قال (الشّيخ الأزهري):** ((في الجملة الابتدائيّة: والثّاني: المنقطعة عما قبلها، نحو: قوله تعالى :﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى ﴾[2] **الصّافات/8**)).

شرح(الشّيخ العطّار): ((**قوله: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾ الصّافات/8** نقلًا عن(الشّيخ الكافيجي) في شرحه: ((عُدّي بإلى؛ لتضمُّنه معنى: الإصغاء، كما أنّه يُعدَّى بنفسه؛ لتضمُّنه معنى: الإدراك، و﴿الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾ **الصّافات:8** ، الملائكة لأنّهم يسكنون السّماوات، والملأ الأسفل : سكان السّفل من الجن والإنس))[3] .

* **وأيضًا تفسيره للفظة بيت الشّعر** التي أوردها **(الشّيخ الأزهري)** موضعًا للشّاهد عن الجملة المستأنفة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية :

فَمَازَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاؤُهَـــا *** بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[4]

شرح (الشّيخ العطّار): ((**قوله (تمجُّ)** أي: تَقذفُ ، مجّ الشّرابَ: أي: رمىَ به[5]، ودمٌ أشكل: إذا كان فيه بياض وحُمْرة ، وكذا في الصحّاح [6]، فما في **الشُّمني**[7] من تفسير(أشكل) بأحمر، تسمُّح[8] **ودجْلة:** – بفتح الدّال وكسرها – نهرُ بغداد)).

1- ينظر: حاشية العطّار ، ص 119 .
2- ينظر: موصل الطّلاب، ص49.
3- ينظر: حاشية العطّار، ص 321، ينظر: شرح الكافيجي، ص142، وهو في الكشّاف، للزّمخشري، تح: عادل عبد الموجود، وعلي عوض، مكتبة العبيكان، الرياض 336/3.
4- البيت من الطّويل، قائله: جرير وهو في الجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1992/1م ، ص552، والمغني6 /173،وشرح أبيات المغني، للبغدادي ،تح: عبد العزيز رباح ،وأحمد يوسف دقاق،114/3،وهو في116(نمور بدل تمجّ)وهو الشّاهد أنّ (حتى)ابتدائيّة وما بعدها جملة مستأنفة. وموصل الطّلاب، ص 52.
5- ينظر:الصّحاح ، والمعجم الوسيط(مجّ).
6- ينظر: الصّحاح (شكل) ومن قوله :(أي: تقذف) إلى هذا الموضع من شرح زادة ، ص52.
7- ينظر: شرح الشُّمني ل/13(أ)، وفسّره الكافيجي أيضًا بذلك، ص152.
8- ينظر: حاشية العطّار، ص330،[والمراد: تسمح: قُبِحَ، ومنه: استجمه: استقبحه] لسان العرب [سمج] .

*** قال (الشّيخ الأزهري):** (في المثال الثّاني من احتمال الوصفيّة والحاليّة بعد غير المحض، نحو: (هذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه)[1].

شرح (الشّيخ العطّار): ((قوله: (يانع) يقال : يَنَعَ الثّمرُ – بفتح النّون– يَيْنعُ – بالفتح والكسر – يَنْعًا – بفتح الياء وضمّها، وسكون النّون – ويُنُوعًا بضمّها أي : نضج، وأينع مثله[2])).

*** ذكر الفروق بين المفردات اللُّغوية :**

ولما كان تحديد دلالات الألفاظ تحديدًا دقيقًا يعتبر الخطوة الأولى والأهم في فهم المعاني وتفسيرها ، وذلك يتوقف على معرفة الفروق الدّقيقة بين الألفاظ التي يظن فيها التّرادف.

((لقد حرص العلماء على إظهار الفروق الدّقيقة بين الألفاظ المستعملة ، فعقدوا فصولًا لأشياء تختلف أسماؤها باختلاف أحوالها ...))[3] .

ولعلّ الذي أثارهم أنّ النّاس لم يعودوا يفرقون بين جملة من الألفاظ ويستعملونها بمعنى واحد ، وكل ذلك يعود إلى الجهل باللُّغة وأسرارها ، وأول من أثر عنه ذلك هو **ابن قتيبة** في كتابه (أدب الكتاب) فقد أفرد لهذه الألفاظ بابًا خاصًا سمّاه ((باب معرفة ما يضعه النّاس غير موضعه ، فذكر ((الفروق بين طائفة من الألفاظ المتقاربة في المعنى، وذلك تبعًا لدلالاتها الأصلية في اللُّغة، حين لاحظ أنّ النّاس يستعملونها بمعنى واحد، (كالظل والفيء)، و(الآل والسراب)، و(العترة والذرية)، و(الخُلْف والكذب)، و(الحمد والشّكر)))[4].

1- (فثمر) موصوف ب(يانع) ، وهو قريب من المعرفة فيجوز الجار والمجرور الاحتمالين، ينظر: موصل الطّلاب، ص81 ، وهو في المغني587/6.

2- الصّحاح (ينع)، وينظر: شرح زادة ص97، وحاشية الشّنواني 279/1، وحاشية العطّار: ص 433 .

3- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط3/ 1968م / 298 .

4- أدب الكاتب ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي الدينوري ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التّجارية ، مصر ، ط4/ 1963م / 17 – 31.

ثم حذا حذوه **أبو هلال العسكري** فأفراد لهذه الألفاظ كتابه (الفروق) ليكشف عن المعاني الدّقيقة للألفاظ المتقاربة، فقال: ((إنّي ما رأيت نوعًا من العلوم، وفنًا من الآداب، إلا وقد صُنِّف فيه كتب تجمع أطرافه، وتنظم أصنافه، إلاّ الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتّى أشكل الفرق بينها، نحو: (العلم والمعرفة)، و(الفطنة والذكاء) ، و(الإرادة والمشيئة) ...))[1].

فحقيقة البحث في (الفروق) هو إزالة المشكل بين الألفاظ المتشابهة تشابهًا يلتبسُ فيه أحدهُما بالآخر في الاستعمال، فمتكلمي العربية الأُول ، إذ أنّهم كلُغتهم عُرفوا بدقة التّعبير وإحلال كل لفظ محله، وفي المناسبة التي وضع له، قال: **الجاحظ** ((يُقال : فلان أحمق ، فإذا قالوا : مائق، فليس يريدون ذلك المعنى بعينه ، وكذلك إذا قالوا: أنوك ، وكذلك إذا قالوا : رقيع ... وأشباه ذلك))[2]، فهم لم يفرِّقوا بين الألفاظ لولا أنّهم التمسوا معاني دقيقة بينها .

فهذا قليل من كثير عن الحديث عن نشأة الفروق اللُّغوية والتّعريف بها كما قال : **عبد القاهر الجرجاني** ((اعلم أنّ ليس النّظمُ إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها ، وذلك أنّ لا نعلم شيئًا يبتغيه النّاظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ...))[3].

فأمّا (الشّيخ العطّار) الذّي أثرنا بدقيق المعاني وذلك من خلال تناوله لفروقها على النّحو التّالي :

<u>أولًا: الفرق بين الغلبة التّحقيقية والتّقديرية</u>[4]:

عند حديثه في (المقدمة) عن لفظ الجلالة (الله) نقلًا عن **حاشية شيخي زاده على البيضاويّ**.

1- الفروق اللغوية ، الحسن أبو هلال العسكري ، تح : حسام الدين القدسي دار الكتب العلمية – بيروت ، ص7 .
2- البيان والتّبيان، الجاحظ، تح : فوزي عطوي ، دار صعب، بيروت ، ط1 / 1968م ، ص 137 .
3- دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، علّق عليه: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2004/5م، ص63 .
4- ينظر :حاشية العطّار ص89.

قال في بيان الفرق بين الغلبة التّحقيقيّة والتّقديريّة: ((إنّ الغلبة التّحقيقيّة: عبارةٌ عن أن يُستعمل اللّفظ أوّلًا في معنى ثمّ يغلب على آخر كالصّعق[1]، والتّقديرية: عبارة عن أن لا يستعمل من ابتدأ وصفه في غير ذلك المعنى ، لكن يكون مقتضى القياس أن يستعمل في غيره ، ولفظ الجلالة والثّريا من هذا القبيل))[2].

ثانيًا: الفرق بين المرسل والرّسول[3]:

عند حديثه في (المقدمة) عن (رسولِهِ وعَبْدِهِ).

((وبين المُرسل والرّسول فرق[4]، لأنّه ليس كلُّ مُرسَل رسول ، فالرّياح مُرْسلات ، والرّسول: اسم للمُبلِّغ عن المُرسِل، ومن هنا حسُن: قوله تعالى:﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ **النساء/79**، دون (نبّأناك نبيًّا)[5])).

ثالثًا: الفرق بين صحة السّكوت وحسن السّكوت[6]:

عند حديثه عن (الفرق بين الجملة والكلام) في الباب الأول(في شرح الجملة):

((فمن ذهب إلى ترادف الجملة والكلام؛ وهو صاحب **المفصّل**[7]، وصاحب **اللّباب**[8]، **وابن الحاجب**[9] لم يفرّق بين صحّة السّكوت، وحسن السّكوت، ومن ذهب إلى عموم الجملة؛ وهو سائر النّحاة؛ يفرّقُ بين صحّة السّكوت، وحسن السّكوت، بأن يقال: المراد بصحة السّكوت كون الكلام متضمنًا للإسناد الأصلي

1- صفة تقع على كل من أصابه الصّعق ، ولكنّه غُلِب على خالد بن نُفيل –فارس بني كلاب –،وهو في الأصل : نارٌ تسقط من السّماء مع الرّعد الشّديد ، ينظر :لسان العرب (صعق).

2- ينظر: حاشية شيخي زادة على البيضاويّ ، المطبعة العثمانية ، الأستانة، 26/1.

3- ينظر :حاشية العطّار، ص106.

4- قال أبو هلال العسكري في الفروق اللُّغويّة1/ ص289((الفرق بين المرسل والرّسول ، أنّ المرسل يقتضي إطلاق غيره له، والرّسول يقتضي إطلاق لسانه بالرّسالة)).

5- وقد ذُكِر في الفرق بين الرّسول والنّبي :أنّ الرّسول :إنسانٌ أُوحِي إليه بشرعٍ ،وأُمِرَ بتبليغيه ،والنّبي :إنسانٌ أُوحِي إليه بشرعٍ ،وإن لم يُؤمر بتبليغيه ،وقيل في الفرق غيرُ ذلك ...ينظر: التّعريفات ، ص208،209،والفروق اللُّغوية ،289/1، 290، وحاشية المدابغي ل/2(ب).

6- ينظر :حاشية العطّار ص 191-193.

7- يعني: الزّمخشريّ في المفصّل ص: 6.

8- هو الإسفرائيني في لباب الإعراب: تح: بهاء الدّين عبد الوهّاب عبد الرّحمن، دار الرّفاعيّ، الرّياض، ط1/ 1405هـ ، ص 149.

9- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ،لابن الحاجب ، تح: إبراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين، 62/1.

وكان مقصودًا لذاته، فعلى هذا اللّفظ المفيد، إذا كان مفسرًا بصحة السّكوت ، يكون تعريفًا للجملة ، وإذا كان مفسرًا بحسن السّكوت يكون تعريفًا للكلام)) أفاده الشّيخ: **عبد الكريم الرّوميّ**[1].

رابعًا: الفرق بين النّعت والوصف[2]:

عند حديثه عن (الجملة السّادسة: التّابعة لمفرد):

((والنّعت والوصف عند **المحققين:** معناهما واحد[3]، وفرَّق **البعض** بينهما[4]: بأن النّعت يستعمل في المدح، والوصف أعمّ))[5] .

خامسًا: الفرق بين المضمر والمحذوف[6]:

عند حديثه في باب (أنواع الجمل) عن المضمر والمحذوف.

((المضمر: هو المتروك ويكون له قائم مقامه، والمحذوف: هو المتروك رأسًا ، ولا يكون له قائم مقامه وهاهنا القائم مقامه موجود؛ وهو المفسَّر، والمصنّف تساهل فعبّر عن المضمر بالمحذوف؛ نعم بعض النّحاة لم يذهب إلى الفرق؛ لكنّ التّحقيق ما قلنا)) انتهى **أفاده الرّمي**[7] .

***اهتمامه بأوجه الإعراب:**

أجاد (الشّيخ العطّار) في إعراب كثيرٍ من كلام (المصنف والشّارح)، وهي مَلَكةٌ تدلّ على دقّة منه في الفهم وحسن إدراكٍ للكلام، ومن ذلك:

1- ينظر: شرح زادة ، ص 15، 16.

2- ينظر: حاشية العطّار ص305.

3- ذكر السّيوطي في الهمع 116/2 أنّ النّعت اصطلاح الكوفيّين وربُّما قاله البصريّون والأكثر عندهم: الصّفة والموصوف.

4- ينظر: حاشية الصّبان على الأشموني 56/3، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودّيّ، طبعة جديدة بتصحيح: محمّد صدقي، دار الفكر، بيروت 452/2، وحاشية ياسين على شرح التّصريح ، دار الفكر، بيروت، 108/2.

5- من قوله :(والنّعت) إلى هذا الموضع من شرح زادة، ص45.

6- ينظر: حاشية العطّار ص376،377.

7- شرح الرّومي، ص67.

*** شرح (الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري) في الجملة السّابعة: التّابعة لما لا موضع له من الإعراب:**

قائلًا:((**قوله: (نحو: قام وقعد عمرو)**[1] فيه عطفُ جملةٍ فعليّة على اسميّة، وفيه كعكسه[2] أقوالٌ ثلاثة[3]:

أحدها: الجواز مطلقًا، وهو لازمٌ لجميع النّحويّين، فإنّه لا يُعلم خلافٌ بينهم في نحو: (قام زيدٌ وعمرٌو أكرمتُه)؛ أنّه يجوز في عمرو الرّفع بالابتداء، والنّصب بإضمارِ عاملٍ يفسّره الفعل المذكور[4].

ثانيهما: ((المنع مطلقًا، حكاه عبد اللّطيف البغداديّ في شرح مقدّمة ابن بابشاذ، واعترض بقول الشّاعر[5]:

عاضَها اللهُ غُلَامًا بَعْدَمَا *** شَابَتِ الْأَصْدَاغُ والضِّرْسُ نَفَدْ

وأجاب: بأنّ الضّرس فاعلٌ بفعلٍ محذوف أي: ونفدَ الضّرس نَفدْ وبأنّه يجوز أن يكون مبتدأً والواو للحال انتهى))[6].

ويلزم **هذا القائل**[7]: أن يوجب النّصب في نحو: (قام زيدٌ وعمرٌو أكرمتُهُ)، ولا نعلم قائلاً به.

ثالثها: جواز ذلك إذا كان العاطف الواو، ومَنْعُه إذا كان العاطف غيرها، أفاده بعض الفضلاء[8].

1- وظاهر كلام العطّار أنّ الأصل: زيد قام وقعد عمرو؛ لقوله: (فيه عطف جملة فعليّة على اسميّة)، والّذي في موصّل الطلاّب ص: 69، (قام زيد وقعد عمرو) وهو المراد بقول العطّار: (وفيه كعكسه).

2- يعني: عطف الاسميّة على الفعليّة.

3- ينظر: المغني6/631،630.

4- النّصب أرجح هنا؛ لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما، ينظر: المغني 631/6، والتّصريح 301/1، والأشموني 79/2، وشرح الجمل لابن عصفور 350/1.

5- البيت من الرّمل، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق، لابن السّكّيت، تح: أحمد شاكر، وعبد السّلام هارون، دار المعارف مصر، 2/ 49، والخصائص 71/2، والمغني 6/ 631، واللّسان (صدغ)، والشّاهد فيه: ذكره العطّار.

6- ينظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، للشّمنّي ،المطبعة البهية، مصر178/2.

7- يعني: بالمنع كما حُكي عن ابن جنّي، وحكاه البغداديّ كما سبق، وقد ضعّف هذا القول ابن هشام في المغني 631/6.

8- الكلام لأبي علي الفارسيّ كما في سرّ صناعة الإعراب 254/1، 255، وينظر: المغني 631/6.

وقوله: (أحدهما: الجواز مطلقًا) أي: سواء كان العاطف الواو أولا؛ بدليل المقابلة في القول الثّالث، وكذلك يقال في المنع مطلقًا، ثمّ في دعوى لزوم الجواز نظر؛ لأنّ دليله أعني:[1] (لأنّه لا يُعلم خلافٌ إلى آخره)؛ ممنوعٌ بأنّه لا يلزم من رفع زيدٍ على الابتداء؛ أن تكون الواو عاطفة؛ لجواز كونها استئنافيّة، فلا ينتج المدّعي على أنّه لو تمّ لكان القولان المذكوران بعدُ محضُ مكابرةٍ لقيام الدّليل على صحّة ما يخالفهما؛ وهو القول الأوّل))[2].

*((**قوله: (أنّ تضيف كلاًّ من المبتدآت)** ، فإذا قلت: (زيدٌ عمّهُ خالهُ أخوهُ أبوهُ قائمٌ)، فزيد: مبتدأ أوّل، عمّه: مبتدأ ثانٍ، خالُه: مبتدأ ثالث، أخوه: مبتدأ رابع، أبوه: مبتدأ خامس، وقائم: خبر المبتدأ الخامس، ومعنى المثال: أبو أخي خالُ عمِّ زيدٍ قائمٌ، وتلخيص هذا الوجه لمن أراد فهمه:

أن يُثبّت المبتدأ الأخير، وخبره، ثمّ يجعلُ بدلَ كلّ مضمرٍ؛ الظّاهر الّذي كان الضّمير يعود إليه انتهى من **حاشية الشّنواني**))[3].

*** إعرابه لعبارة: ((المسألة الرّابعة من المسائل الأربع)).**

((**قوله: (المسألة الرّابعة)**[4] مبتدأ وصفة والخبر محذوف، أو خبرٌ والمبتدأ محذوف[5]، وأمّا ما قالوه هنا من أنّ الخبر هو قول **المصنّف:** (الجملة الخبريّة إلى آخره) فمردودٌ بما صرّح به غيرُ واحدٍ من المحقّقين؛ أنّ ما بعد التّراجم أحكامٌ مستقلّة، وأن التّراجم جملٌ منفصلةٌ عمّا قبلها، وما بعدها؛ فلا يصحّ ارتباطها بشيءٍ منهما؛ إذ المقصود من الإتيان بها فصلُ الْكَلاَمَيْنِ: السّابق واللّاحق، وجعلُ كلّ واحدةٍ على حده، وهذا الإعراب منافٍ لها؛ فهو وإن صحّ لفظًا لا يصحّ معنىً)).

1- يقصد: القول الأوّل: الجواز مطلقًا، الّذي سبق ذكره آنفًا.

2- ينظر: حاشية العطّار ص 391، 392، 393.

3- ينظر: حاشية الشّنواني 115/1، وينظر: حاشية العطّار ص218 .

4- أي: من المسائل الأربع من الباب الأوّل، ينظر: موصّل الطلاّب ص:70 .

5- ينظر: الأوجه الإعرابيّة الجائزة فيما سبق في حاشية الشّنواني 229/1، وحاشية الزّرقاني ل/37(أ)، وحاشية المدابغيّ ل/ 31(ب).

المبحث الثاني: موقفه من مدرستي البصرة والكوفة:

ويتلخص موقفه في:

*** ترجيح رأي البصريين:**

شرح (الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري) ((في المسألة الثّانية من الجمل التي لها محل من الإعراب وَهِي سبع على الْمَشْهُور إِحْدَاهَا الْوَاقِعَة خَبرا لمبتدأ فِي الأَصْل أَو فِي الْحَال ... وموضعها نصب فِي بَابي كَانَ وَكَاد))[1]: قائلًا ((**قوله: (وكاد)**[2] اعلم أنّ (كاد) من أفعال المقاربة وُضِعَ لدُنُوِّ، الخبر حصولًا، فإذا دخل عليه النّفي؛ نُفِي مضمونها[3].

وأنّ (عسى) ناقصةٌ عند أكثر **البصريّين**[4]،نحو: (عسى زيدٌ أن يخرُجَ)، فالمضارع المصدّر بأن في محلّ نصبٍ على الخبريّة، أي: عسى زيدٌ الخروجَ، فعلى مذهبهم: يلزم تقدير المضاف؛ إمّا في جانب الاسم، نحو: (عسى حالُ زيدٍ الخروجَ)، وإمّا في جانب الخبر [5]؛أي: عسى زيدٌ ذا الخروجَ ، لوجوب صِدق الخبر على الاسم)).

1- ينظر: موصل الطّلاب ، ص37 ،38 .

2- ينظر: حاشية العطّار ، ص237 .

3- أفعال المقاربة إذا دخل عليها النّفي قيل معناه: الإثبات مطلقًا في الماضي كقوله تعالى:﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ البقرة: 71 ، أو في المستقبل، والصّحيح: أنّه كسائر الأفعال في إفادة أدوات النّفي نفي مضمونها، وهذه المسألة مبسوطة في شرح المفصّل لابن يعيش 119/7-126، والرّضي على الكافية 301/2-307، والمغني 868/6،869، والهمع 132/1.

4- ينظر: الكتاب 158/3 حيث تحدّث عنها، وبيّن أنّ العرب أجروها مجرى كان في مثل قولهم: (عسى الغوير أبؤسا)، وللعلماء كلام حول عسى؛ ينظر بسط ذلك في: شرح المفصّل لابن يعيش 116/7، والرّضي على الكافية 302/2، والتّصريح 209/1،210.

5- ينظر: الرّضي على الكافية 302/2.

* **ترجيح رأي الكوفيين والجمهور:**

شرح (الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري) ((الْمَسْأَلَة الثَّالِثَة فِي بَيَان الْجمل الَّتِي لَا مَحل لَهَا من الْأَعْرَاب وَهِي أَيْضا سبع إِحْدَاهَا الْجُمْلَة الابتدائية أَي الْوَاقِعَة فِي ابْتِدَاء الْكَلَام اسمية كَانَت أَو فعلية وَتسَمى المستأنفة أَيْضا وَهِي نَوْعَانِ.... وَهَذَا إِنَّمَا يتمشى مَعَ القَوْل بِأَن جملَة الْمُسْتَثْنى لَا مَحل لَهَا، أما على القَوْل بِأَنَّهَا فِي مَوضِع نصب على الْحَال))[1]: قائلًا ((**قوله: (نصبٍ على الحال إلى آخره)**[2] فإن قلت: كيف حَكمَ على جملة أفعال الاستثناء بأنّها حال؛ والفعل الماضي لا يقع حالاً إلاّ مع (قد) ظاهرةً أو مقدّرةً؟

قلت: ما ذكر هو مذهب البصريّين، وهو مذهبٌ ضعيف.

قال **أبو حيّان:** ((الصّحيح جوازه بغير (قد)، ولا يُحتاج لتقديرها ، (لكثرة) ما ورد من ذلك، قال: وهذا مذهب الكوفيّين، ونقله ابن الأصبغ عن الجمهور[3]))[4].

* **ذكر رأي البصريين ورأي الكوفيين دون ترجيح:**

شرح (الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري): ((وَالْجُمْلَة الْخَامِسَة الْوَاقِعَة جَوَابا لشرط جازم وَهُوَ إِن الشّرطِيَّة وَأَخَوَاتهَا وأعملت الْفِعْل الأول وَهُوَ الْمَاضِي فِي الْمُتَنَازع فِيهِ نَحْو إِن قَامَ وَيقْعد أَخَوَاك قَامَ عَمْرو فتجزم الْمُضَارع الْمَعْطُوف على الْمَاض قبل أَن تكمل الْجُمْلَة بفاعلها وَهُوَ أَخَوَاك))[5].

قائلًا((**قوله: (وأعملت الأوّل إلى آخره)** أي: على مذهب **الكوفيّين**؛ بخلاف ما لو أعمل الثّاني على مذهب **البصريّين**[6]؛ لأنّه لا يلزم عليه العطف على الجملة قبل تمامها))[7].

1- ينظر: موصل الطّلاب ص51.

2- ينظر: : حاشية العطّار ، ص 329، 330.

3- ينظر: الإنصاف 252/1، وشرح المفصّل لابن يعيش 67/2 .

4- حاشية الشنواني 173/1بتصرّف، وينظر: الارتشاف 667/2 .

5- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 44، والمراد: إذا عطف على فعل الشّرط فعلاً مضارعًا وتأخّر عنها معمول وأعملت الفعل الأوّل وهو الماضي في المتنازع فيه .

6- فتقول على مذهبهم: (إن قاما ويقعدْ أخواك قام عمرو) بإضمار الفاعل في الأول، فيكون معطوفًا على الجملة بعد استكمالها، فلا يثبت كون فعل الشّرط في محلّ الجزم وحده؛ لجواز كون جزم المعطوف لعطفه على الجملة الّتي في محلّ الجزم، ينظر: شرح الرّوميّ، ص 44 .

7- ينظر: حاشية العطّار ص297.

* **ترجيح رأي أحد أعلام المدرستين:**

شرح (الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري) ((ثمّ الجملة تنقسم أوّلاً بالنّسبة إلى التّسمية إلى اسميّة، وفعليّة))[1] قائلًا ((**قوله: (بالنّسبة إلى التّسمية)** قال **الرّوميّ**: ((ثمّ الحصر حقيقيّ إن كان مذهبه كمذهب **ابن الحاجب**[2] وهو: أنّ الجملة إمّا اسمية، وإمّا فعليّة فقط، والشّرطيّة تدخل في الفعل[3]، وكذا الظّرفيّة عند أكثر **البصريّين**[4]، وهم الّذين قدّروا الفعل [في الظّروف، وادّعائيّ؛ إن كان مذهبه كمذهب **الزّمخشريّ**[5]، وهو: أنّ الجملة أربعة؛ تنبيهًا على أنّهما أصلان بالنّسبة إلى غيرهما))[6].

شرح (الشّيخ العطّار) قول(الشّيخ الأزهري): ((الْمَسْأَلَة الثَّانِيَة فِي بَيَان الْجمل الَّتِي لَهَا مَحل من الْإِعْرَاب وَهِي سبع على الْمَشْهُور إِحْدَاهَا الْوَاقِعَة خَبرا ... وَالثَّالِث أَن تقع تالية للْمَفْعُول الثَّانِي فِي بَاب أعلم نَحْو أعلمت زيدا عمرا أَبوهُ قَائِم فجملة أَبوهُ قَائِم فِي مَوضِع نصب على أَنَّهَا الْمَفْعُول الثَّالِث لأعْلم

وَإِنَّمَا لم تقع تالية للْمَفْعُول فِي بَاب اعْلَم لِأَن مَفْعُوله الثَّانِي مُبْتَدأ فِي الأَصْل والمبتدأ لَا يكون جملَة))[7] قائلًا ((**قوله: (في باب أعلم)**[8] ألحق به **الحريريّ** (علمّ) بالتّضعيف[9]، ورُدّ: بأنّ الظّاهر من مذهب **سيبويه**[10] أنّ النّقل بالتّضعيف؛ سماعيٌّ في المتعدّي، واللّازم، وبالهمزة؛ قياسيٌّ في اللّازم، سماعيٌّ في المتعدّي[11]، وقيل بالقياس في التّضعيف، وقيل: بالسّماع فيهما))[12].

1- تمامه من موصّل الطلاّب، ص 32 ((ثمّ الجملة تنقسم أوّلاً بالنّسبة إلى التّسمية إلى اسميّة، وفعليّة)).
2- ينظر: الإيضاح لابن الحاجب 187/1 .
3- يقصد: الجملة الفعلية .
4- ينظر: الإنصاف 246/1، 247 والتّصريح 166/1 .
5-حيث قال في المفصّل، ص 24 ((والجملة على أربعة أضرب: فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفيّة)).
6- ينظر: شرح الرّوميّ ص:17 ،18، وينظر: حاشية العطّار، ص204.
7- ينظر: : موصّل الطلاّب، ص 40.
8- ينظر: حاشية العطّار، ص 254 .
9- مرجع الشّيخ العطّار فيه شرح الكافيجيّ، ص 98 .
10- ورأيه في الكتاب 55/4، 56 .
11- ينظر: شرح الكافيجيّ، ص 98 .
12- ينظر: المغني577/6.

* **ذكر رأي الجمهور :**

شرح (الشّيخ العطّار) قول(الشّيخ الأزهري) ((وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما أي: الجار والمجرور الفاعل في غير هذه المواضع الستّة أيضًا، نحو: (في الدّار زيدٌ)، فزيدٌ عندهم يجوز أن يكون فاعلاً، ويجوز أن يكون مبتدأً مؤخّرًا، والجار والمجرور خبره، وأوجب **البصريّون** غير **الأخفش** ابتدائيتّه))[1] قائلًا ((**قوله: (وأجاز الكوفيّون إلى آخره)**[2] قال في **المغني:** لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرطٍ، وأجازوا أيضًا أن يكون مبتدأً، وكذا أجازوا الوجهين في نحو: (قائمٌ زيدٌ)؛ أن يكون قائمٌ مبتدأ، وزيدٌ فاعلاً، وأن يكون قائمٌ خبرًا مقدّمًا، وزيدٌ مبتدأً مؤخّرًا، و**الجمهور** يوجبون في كلٍّ من ذلك؛ أن يكون مبتدأً، وما قبله خبرًا **انتهى**))[3].

ومرد ذلك هو اختلاط مصطلحات المدرستين في كتب العلماء السّابقين ، وأن أغلب المصلحات التي نسبت إلى البصريين والكوفيين هي مصطلحات مشتركة استعملها شيوخ المدرستين البصرية والكوفية.

المبحث الثالث: موقفه من المصنف والشارح وأصحاب الشروح والحواشي:

بيّن (الشّيخ العطّار) في حاشيته ما غَمُضَ من كتابي (قواعد الإعراب، وموصّل الطلاب) وما خَفِي على الأذهان من معانيهما، من خلال:

* **إيراد الاعتراض عليهما، والجواب عنهما.**

قال (الشّيخ العطّار) ((**قوله: (ومعلّقًا عنها العامل)**[4] لا يَرِدُ على **المصنّف** أنّه لم يقل الأوّل والثّاني والثّالث؛ لأنّ ترك التّرتيب مبنيٌّ على الظّهور، على أنّ تعيين الطّريق خارجٌ عن قانون البحث))[5].

1- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 84.
2- ينظر: حاشية العطّار، ص441.
3- المغني 579/6 بتصرّف، وينظر: حاشية الشّنواني 299/1.
4-هذا هو: الموضع الرّابع من مواضع الجملة المفعوليّة وهي: أن تقع الجملة معلَّقًا عنها العامل، ينظر: موصّل الطلاب، ص 40 .
5- ينظر: شرح الرّوميّ ص: 34، وأضاف: ((لأنّ ترك التّرتيب المذكور إما مبنيّ على الظّهور، أو للتفنّن في العبارة لكونه نوعًا من أنواع البلاغة))،ينظر: حاشية العطّار، ص 256.

* **تفصيل ما أجملاه، وتوضيح ما أهملاه.**

قال (الشّيخ العطّار) ((**قوله: (بالإضافة)**[1] هذا لا يظهر إلاّ إذا لم توجد التّاء، مع أنّ **نُسَخَ** غيرِه من **الشرّاح** فيها التّاء، فلعلّها نسختان، وإنّ اختيار الشّارح هذه، وقراءتها بالإضافة مع صحّة الوصفيّة؛ لأنّ فعيلاً يستوي فيه المذكّر والمؤنّث؛ لإفادته أنّ الكثرة راجعةٌ لما يستفاد من الأبواب، فتكون (من) للبيان المشوب بالتّبعيض، وإضافة نكت لكثير بيانيّة)).

والمراد بالأبواب[2]:((الدّقائق الّتي يستخرجها بقوّة حدسه من هذه القواعد، عبّر عنها بالأبواب؛ مبالغةً، كأنّ كلّ واحدةٍ منها تستحقّ أن تترجم بباب، وعلى هذا الوجه؛ فالتّغاير حقيقيّ، هكذا ينبغي تقرير هذا المقام))[3].

* **الاستدلال بكلام العلماء السّابقين في تأييد ما ذكراه.**

قال (الشّيخ العطّار): ((**قوله: (والأداة إن إلى آخره)**[4] الواو للحال، فموضع الجملة نصبٌ على الحال من خبر تكون[5]، والمعنى: ولا تكون الجملة المقترنة بـ(إذا) الفجائيّة إلاّ اسميّةً في حال كون الأداة (إنْ)، ومعلومٌ أنّ الحال للتّقييد؛ فيستفاد من ذلك: اشتراط شرطَينِ[6]، كما لا يخفى هذا)).

وفي **شرح الرّوميّ**[7]: عن بعض **شرّاح الكافية** ((أنّ (إذا) تقع مع الفعليّة؛ فما ذكره الشّارح على هذا أغلبيّ[8])) .

1- يعني قوله: (على نكتٍ كثيرٍ) بإضافة نكتٍ إلى كثيرٍ، ينظر: موصّل الطلاّب، ص 26 .

2- يقصد: كلام الشّارح في موصّل الطلاّب، ص 26 ((جمع نكتة، وهي الدّقيقة من الأبواب جمع باب)).

3- ينظر: حاشية العطّار، ص155، 156.

4- الجملة الخامسة : الواقعة جوابًا لشرط جازم وهو[إن] الشّرطية وأخواتها، ينظر: موصّل الطلاّب، ص 43.

5- يقصد قول الشّارح قبله: ((ولا تكون إلاّ اسميّة)) ، ص 43 من موصّل الطلاّب .

6- الشّرطان هما: كون أداة الشّرط (إنْ)، وكون الجملة اسميّة .

7- ينظر: ص 43، وفيه: أنّ (إذا) المفاجأة بمنزلة الفاء تدخل على الجملة الاسمية غالبًا، وقد تقع مع الفعلية، نصّ عليه بعض شراح الكافية .

8- ينظر: حاشية العطّار، ص291.

* **تعقبّه عليهما، ونقده لعبارتهما.**

اعتمد (الشّيخ العطّار) على ثلاثة شروحٍ لـ(قواعد الإعراب)، وثلاث حواشٍ على (موصِّل الطلاّب)، ولم يكن منهجه معتمدًا على النّقل فحسب؛ بل كان يعقد الموازنات بينها ومن ذلك:

قال (الشّيخ العطّار): ((**قوله: (تقتفي)** [1]:... ((والّتي حلّ عليها (الكافيجي): (تقتفي) بالمثنّاة فوق، وبالّلام في متأمِّلِها، وفسّرها بـ (تختار) مأخوذٌ من قولهم: (فلانٌ اقتفى الأمر): اختاره، وجَعَلَ اللاَّمَ للتّعدية، أو للتّعليل[2])).

والّتي حلّ عليها (الشّمني): (((يتقتفي) بالياء التّحتيّة، ومتأمِّلُها بدون شيء، وفسّره بـ (يسلك ويتبع)، وجعل متأمّلها فاعلٌ))[3].

والّتي كتب عليها الرّوميّ: (تقتفي) بصيغة التّأنيث، وجعل متأمِّلَها مفعولًا[4]، فالنُّسخ أربع:

فعلى نسخة (الكافيجي): ((لا يُحتاج للتّضمين[5]؛ بل الاختيار هو معنى: القفو، كما هو ظاهرُ قوله: (مأخوذٌ من قولهم إلى آخره)[6] لكنّ الإسناد مجازيّ؛ لأنّه لا اختيار لها إنّما الاختيار للمتأمِّل)).

وعلى نسخة (الشّمني): ((لا حاجة لتضمينٍ، ولا مجازٍ في الإسناد)).

وعلى نسخة (الرّوميّ): ((يُحتاج إلى التّجوّز لأنّ فاعل (تقتفي) الضّمير، ومتأمِّلَها منصوبٌ على نزع الخافض)).

1- تمامه من موصّل الطلاّب، ص 25 ((تقتفي: من القفو، وهو الاتباع)) .
2- ينظر: شرح الكافيجيّ، ص 47 .
3- ينظر: شرح الشّمنّيّ ل/4(أ).
4- ينظر: شرح الرّومي، ص 10 .
5- أي: تضمين (تقتفي) معنى (تسلك)، والمقصود: إيقاع لفظٍ موقعَ غيرِه ومعاملته معاملته لتضمّنه معناه، واشتماله عليه؛ لا التّضمين الّذي هو من علوم البديع أو ما هو عند علماء القافية.
6- أي: قول الكافيجيّ الآنف ذكره .

ولا يخفى أنّ ما كتب عليها (الكافيجي) أحسن[1]، وفي ذكر التّأمل[2] دون القراءة، والحفظ تنبيهٌ على أنّ العمدة العظمى في نيل تلك الفوائد التفكّر لا مجرّد القراءة والحفظ، فتفسير الشّارح المتأمّل بالنّاظر؛ المراد منه: بعين البصيرة الّذي هو معنى التّفكّر؛ لا البصر دافعًا لما قاله (الزّرقاني): من أنّه تفسير للشّيء بما هو أعمّ منه[3]، وحاصل الدّفع: منع أنّه أعمّ بل مساوٍ وجملة (تقتفي) جعلها (الكافبجي) في محلّ رفعٍ صفةُ فوائد، وجعل جملة قوله: (وتُطْلِعُه) معطوفةٌ عليها[4] بمنْزلة الثّمرة للشّجرة، يعني: أنّ الاطّلاع مسبّبٌ، وناشئٌ عن القفو، وجعل (الشّمني) جملة (تقتفي) حالًا من القواعد[5]، وهو أجزلُ معنًى؛ لإفادة الحال التّقييد، تأمّل[6])).

* **<u>ويكمل ما نقص فيها، ومنه:</u>**

قال (الشّيخ العطّار): ((**قوله: (نافع إن شاء الله)** في (الشّنواني) نقلًا عن (الرّاغب)[7] النّفع: ما يُستَعانُ به في الوصول إلى الخير، وما يُتوصّل به إلى الخير فهو خير، فالنّفع خير، وضده الضَّر، قال تعالى:﴿لاَ يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلاَ ضَرًّا﴾ **الرعد:16** ، ولا شكّ في توقّف النّفع به على تعلّق مشيئة الله به كسائر الكائنات، ويجوز عود (إن شاء) على جميع سابقه **انتهى**)) [8].

يريد: ((أنّه مرتبطٌ إمّا بـ(نافع)؛ لقربه، أو بكلٍّ من: (يحلّ)، وما بعده؛ لعمومه، وبتفسير النّفع الّذي هو مبدأ المشتقّ؛ فُهِمَ منه بالأُوْلى معنى المشتقّ، فهو أنسبُ من الاقتصار على تفسير المشتقّ، كما في (المدابغي) زاعمًا أنّه المناسب))[9].

1-هذا ترجيحٌ من الشّيخ العطّار لما قاله الكافيجيّ .

2- أي: النّظر في نيل تلك الفوائد .

3- حاشية الزّرقاني ل/5 (ب) وأضاف بعده: ((إذ التّأمل هو النّظر مع المبالغة فيه؛ لا مطلق النّظر، فالمتأمّل هو النّاظر مع المبالغة، والمناسب أن يُفَسَّر الشّيء بمرادفه)).

4- ينظر: شرح الكافيجيّ ص: 48 .

5- ينظر: شرح الشّمنّي ل/4(أ).

6- ينظر: حاشية العطّار، ص151 ،152.

7- ينظر: المفردات في غريب القرآن، للرّاغب الأصفهاني، تح: محمد سيد الكيلاني، مطبعة البابي الحلبي ، ص 502 (نفع).

8- ينظر: الشّنواني 32/1 .

9- حيث قال المدابغيّ ل/3(ب): ((نافع إلى آخره نعت شرح، أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو نافع أي: يستعان به في الوصول إلى الخير، وما يتوصل به إلى الخير خير، فالنّافع خير، هذا هو المناسب)) ، ينظر: حاشية العطّار ص119، 120 .

* **يوضحّ ما أهملوه، ويفصّل ما أجملوه، ومن ذلك:**

قال الشّيخ العطّار: ((**قوله: (إفادة الحصر)** إلى آخره[1]... وأجاب (الزّرقاني): ((بأنّ الحصر هو المقصود بالذّات للبيانيّين، والاهتمام المقصود بالذّات للنّحويّين)) [2].

وفيه: ((أنّ الاهتمام قد يقتضيه المقام؛ فيكون مقصودًا، على أنّ الاهتمام ليس من مباحث النّحويّين؛ لأنّهم إنّما يبحثون عن الكلمات من حيث الإعراب والبناء، وأمّا التّقديم والتّأخير فليس من أغراضهم، وبالجملة: فهذه العبارة وإن اشتهرت لا تخلو عن دَخَل، ولعلّ وجه كون المقصود للبيانيّين الحصر دون الاهتمام؛ أنّ الاهتمام لمّا لم يصحّ جعله سببًا وحده للتّقديم؛ إلاّ مع بيان وجه الاهتمام؛ كما نصّ عليه الشّيخ (عبد القاهر الجرجانيّ) في **دلائل الإعجاز**، حيث قال: ((إنّا لم نجدهم اعتمدوا في التّقديم شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يُفسّر وجه العناية بشيءٍ، ويُعرف له معنًى))**انتهى**[3].

لم يصلح وحده لأن يكون مقصودًا، بخلاف النّحويّين فإنّهم يوجّهون مخالفة الأصل؛ كتقديم المعمول بالاهتمام؛ لما أنّ غرضهم مجرّد تصحيح الألفاظ، فيتخلّصون بأيّ نكتة تُلتَمس؛ وبما قلنا يظهر لك ما في جواب (الشّنواني) حيث قال: ((إنّ الشّارحَ أضافَ لكل قومٍ ما اشتهر عندهم))[4].

ثمّ اعلم أنّه ليس المراد أنّ التّقديم عند البيانيّين للتّخصيص دائمًا؛ بل هو لازمٌ له لزومًا جزئيًّا يعني: أنّ التّخصيص لا ينفكُّ في غالبِ الأمر عن تقديم ما حقّه التّأخير؛ إذ التّقديم قد لا يكون

1- تمامه من موصّل الطلاّب ص: 23 ((لإفادة الحصر عند البيانيِّين، وللاهتمام عند النّحويِّين))، ينظر: حاشية العطّار ص126، 127، 128.

2- ينظر: حاشية الزّرقاني ل/2 (ب).

3- دلائل الإعجاز، ص 83 .

4- حاشية الشّنواني 36/1 .

للتّخصيص؛ بل لمجرد الاهتمام على ما فيه، أو التّبرّك، أو الاستلذاذ، أو للسّجع وما أشبه ذلك[1]، حيث قال ابن الأثير في المثل السّائر: ((إنّ التّقديم في﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ **الفاتحة:5** ، لمراعاة حسن السّجع؛ لا للاختصاص على ما قاله **الزّمخشريّ**[2]))**انتهى**[3].

* **<u>ويوجز ما أطالوا فيه، ومن ذلك:</u>**

قال (الشّيخ العطّار): ((**قوله: (الحمد لله)**[4] ثم قال (المدابغي): ((وكونها للجنس أولى، كما قاله الزّمخشريّ[5]))[6]، ثم علّل ذلك بما لا يخلو عن دغدغة وتساهل، ونحن نذكر لك خلاصته، فنقول:

قال **السيّد في حواشي المطوّل:** ((والسّبب في اختياره –أي: الزّمخشريّ– الجنس؛ أنّ دلالة اللّفظ على الجنس، وعلى اختصاصه بالله تعالى؛ لا يُحتاج فيها إلى الاستعانة بالمقام، مع أنّ اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الأفراد، ويؤدّي مؤدّاهُ، فلا حاجة هاهنا في تأدية ما هو المقصود أعني: انتفاء المحامد عن غيره تعالى، وثبوتها له إلى أن يزاد على الجنس معنىً زائدًا يُستعان فيه بالقرائن والأحوال.

فإن قلت: إذا استُعين بها صار اختصاص أفراد الحمد مصرّحًا به، وإذا اكتُفي بدلالة جوهر الكلام؛ يكون مفهومًا ضمنيًّا، والأوّل أولى؛ فلِمَ اختار الثّاني؟

قلت: الاختصاصان متلازمان، فإن كان المقصود اختصاص الجنس؛ فالأمر ظاهر، وإن كان اختصاص الإفراد؛ فقد جعل اختصاص الجنس دليلاً عليه، وسلوك طريقة البرهان من فن البلاغة))[7] **انتهى**[8].

1- ينظر: حاشية الشّنوانيّ 34/1 .
2- الكشاف 61/1 .
3-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة ، 4/ 247 .
4- ينظر: موصّل الطلاّب ص: 23 .
5- ينظر: الكشاف 50/1، 51 .
6- حاشية المدابغيّ ل2/(أ).
7- حاشية السّيد الشّريف الجرجانيّ على المطوّل ص 7، 8 .
8- ينظر: حاشية العطّار، ص99 .

* **وقد يستدرك على كثيرٍ ممّا سقط عند بعض الشّراح والمحشّين:**

قال (الشّيخ العطّار): ((**قوله: (المنعوت)**[1] صفةٌ جرت على غير مَنْ هي له؛ فالباء متعلّقةٌ بالمنعوت يعني: الجملة الّتي يُنعتُ بها المفرد، ويجوز أن يكون المنعوت صفةً لمفردٍ على مذهب مَنْ جوّز الفصل بين الصّفة والموصوف[2]، كذا في **الرّوميّ**[3].

والثّاني[4] لا يظهرُ إلاّ على نسخته[5] المعرّف فيها المفرد أمّا على ما هنا[6] من مجيئهِ نكرةً فيمتنع؛ للزوم التّطابق في النّعت والمنعوت)).

* **وقد ينقل عنهم دون إشارةٍ إلى النّقل:**

قال الشّيخ العطّار: ((**قوله: (أي: إنعامه)**[7] فهو مأخوذٌ من قولهم: مَنَّ عليه مِنَّةً؛ إذا أنعَمَ عليه[8]))،((وأمّا قوله: **(ويطلقُ إلى آخره)** فعليه هو، مأخوذٌ من قولهم: مَنَّ عليهِ مِنَّةً؛ إذا امتنَّ عليه[9])).

((**قوله: (مدح)** وهو تارةً يكون للتّعظيم، والتّكريم، وتارةً في معرض اللّوم، وعلى كلٍّ؛ فهو نعمة منه على عبده[10])).

1- هذه هي الجملة السّادسة من الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب؛ وهي التّابعة لمفردٍ كالجملة المنعوت بها، ومحلّها بحسب منعوتها، ينظر: موصّل الطلاّب، ص 45 .

2- أجازه المبرّد في المقتضب 25/1 الفصل بالفاعل بين الصّفة والموصوف، و98/4 الفصل بين الصّفة والموصوف بمتعلّق الخبر.

3- كذا قرّر الرّوميّ، والكلام من قوله: (صفة) إلى هذا الموضع من شرح الرّوميّ، ص 45 بتصرّف .

4- يعني: أن يكون المنعوت صفةً لمفرد .

5- أي: نسخة الرّوميّ، ص 45 .

6- أي: نسخة موصّل الطلاّب، ص 45 .

7- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 27 .

8- ينظر: شرح الكافيجي، ص 56 .

9- ينظر: حاشية العطّار، ص172 .

10- ينظر: حاشية المدابغيّ ل/8(أ) ، وينظر حاشية العطّار، ص172.

المبحث الرابع: الاستطراد وأثره في تفسير المعنى:

يبدو الاستطراد واضحًا منذ بداية الحاشية ، إذ تألّق في شرح (الشّيخ الأزهري) ، واستشهد وتمثّل، ولم يدع لفظًا إلّا أشبعه شرحًا ، راغبًا في الخروج بالدّرس النّحوي إلى علوم ومعارف أخرى ، رغبةً منه في الإفصاح عمّا يُكنّهُ من ثقافة لُغُويّة وعلم واسع ، فمتى ما وجد سبيلًا يقودهُ إلى الاستطراد سارع إلى المُضي فيه موردًا معلومات قيّمة، تدلُ على ثقافة واسعة في اللُّغة حتّى يمكن القول : أنّ الحاشية تُعدُّ موسوعة لُغوية متكاملة ويمكن ذكر استطرادات (الشّيخ العطّار) في حاشيته على سبيل التّمثيل والتّوضيح لا سبيل الحصر بالنّقاط الآتية:

*** استخدامه لأسلوب الحوار:**

لقد دأب أصحاب المصنفات النّحويّة ومن بعدهم الشّارحين وأصحاب الحواشي على استخدام الحوار في الشّرح وأغلب الحوار بإن يفترض المصنف احتمالية وجود محاور له، يُلقي عليه الأسئلة يُعبر عنه ب: فإنْ قُلتَ:...قُلتُ.

فأمّا (الشّيخ العطّار) فكان استخدامه لأسلوب الحوار كالآتي :

أولًا : في أغلب الأحيان يأتي بأسلوب الحوار على لسان الشّيخ الكافيجي .

وهذا النّوع من الحوار يطلق عليه (الحوار الخارجي) ، ونعني به : أنّ (الشّيخ العطّار) يقوم بتوجيه حواره إلى (الشّيخ الكافيجي) ، لتجري بينهما عملية التّحاور ، كأنّها في مشهد درامي فهذا يسأل وذاك يجيب، معبّرًا به عن مستوى شخصيته الفكرية .

وعادة ما نجد في مثل هذا اللّون من الحوارات مؤشرًا لفظيًا، نحو : قال ، قلتُ ، سألت ، أجبتُ ... [1]

وكأنّ (الشّيخ العطّار) قد أتى بهذا النّوع من الحوار لأنّه كان يدركُ تمامًا أنّ (شرحًا) بهذه السّعة قد يسبب الملل لقارئه ممّا دفعه إلى توظيف الحوار .

1- ينظر: المزهر للسيوطي 155/1.

ومن ذلك:

يقدّم (الشّيخ العطّار) حوارًا على لسان (الشّيخ الكافيجي) يدور حول ما قاله (الشّيخ الأزهري)[1] في الجملة الواقعة خبرًا ...).

شرح (الشّيخ العطّار): ((قوله (وموضعها) ... قال الشّيخ الكافيجي : فإنْ قلتَ : الجملة منْ حيث هي جملة لا يتصّور توارد المعاني الموجبة للإعراب عليها كالمبنيّات ، فكيف يكون لها إعراب محلي ؟

قلت: لها حينئذٍ في قوّة المفرد ، فعلم من هذا أنّ موضوع علم النّحو لا يخلو عن اعتبار الكلمة لفظًا أو تقديرًا .

فإن قلتَ : ما الفرق بين الإعراب المحليّ والتقديريّ ؟

قلتُ : الفرق بينهما : أنّ المانع من الإعراب في الأول الكلمة بتمامها، كـ (هو) .

وفي الثّاني : الحرف الأخير منها كـ (ألف) العَصَى))[2].

ثانيًا: استخدامه أسلوب الحوار على لسان الشّارح (الشّيخ الأزهري)استوحاه من كلامه:

ومن ذلك:

ما ذكره (الشّيخ الأزهري): ((عن الجملة الواقعة جوابًا لشرط جازم ...فأمّا إذا كانت جملة الجواب فعلها ماضٍ خال من الفاء، نحو:(إنْ قام زيدٌ قام عمرٌو)، فمحلُّ الجزم في الجواب ...))[3].

1- ينظر: موصل الطّلاب، ص 38،39.

2- (العصى) والذي في الكافيجي (الغضى) ،ولا فرق بينهما من حيث الحكم الإعرابيّ ،حيث لا تظهر الحركة على الألف بسبب التّعذر فتقدّر الحركة وإنّما الفرق بين العصا والغضى من النّاحية اللّفظيّة ، ينظر: حاشية العطّار ، ص 231 ، 232 ، وشرح الكافيجي، ص 82 .

3- ينظر: موصل الطّلاب، ص43.

شرح (الشّيخ العطّار): ((**قوله: (فأمّا إذا كانت ...)** إلى آخره، جوابُ سؤال نشأ من قوله سابقًا (ومحلُّها الجزم إذا كانت مقرونة)، وتقريرُ السُّؤال :ما محلُّ الجملةِ إذا لم تقترن بواحدٍ منهما؟[1].

فأجاب: بأنّه لا محلّ لها ، إنّما المحلُّ للفعل وحده ، فهذا في الحقيقة محترز قوله[2]: إذا كانت مقرونة بـ (الفاء)))[3].

<u>ثالثًا : استخدام أسلوب الحوار خاص (بالشّيخ العطّار)</u> :

وهذا النّوع من الحوار يُطلق عليه (الحوار الدّاخلي) ، يُعرّف على أنّه حوار أحادي ، تعرض فيه أفكار الشّخصية من دون تدخل أي وسيط في ذلك.

معبرًا من خلاله عن خصوصيات الشّخصية ، وعادة ما يطلق على هذا الضّرب من الحوار اسم (البوح أو الاعتراف) نظرًا لانفراد الشّخصية فيه بالتّعبير عن بواطنها والبوح بدواخلها اعتمادًا على الذّات[4].

ونقصد به أنّ شخصية (الشّيخ العطّار) تنفصل عن ذاتها لتتحاور معها وكأنّها كائن آخر يسمع منها من دون نجد جوابًا لذلك .

ومن ذلك:

قال (الشّيخ الأزهري)[5] عن الجملة التّفسيرية، ((..... والرّابع : ما يحتمل التّفسير والاستئناف ... نحو: قوله تعالى :﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ **الصّف:11** ومجيء (يغفر بالجزم) في جوابه)))[6].

1- أي الفاء و(إذا) الفجائية.

2- ينظر: موصل الطّلاب ص 43 ،والمراد أنّ القول في فعل الجواب كالقول في فعل الشّرط .

3- ينظر: حاشية العطاّر ، ص 294 .

4- فن القصة، محمّد يوسف نجم ، دار الشّرق، عمان ، ط1/ 1996م ، ص97 .

5- ينظر: موصل الطّلاب، ص62.

6- ينظر: موصّل الطلاّب، ص: 62، 63.

شرح (الشّيخ العطّار): ((قوله: (في جوابه)، أي: جواب ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ الّذي بمعنى: آمِنُوا؛ فهو جوابٌ له، ولا جواب للاستفهام؛ إذ لا يلزم لكلّ استفهامٍ جوابٌ، وعلى هذا القول؛ فلا يجوز أن يُجعلَ جوابًا للاستفهام دون الطّلب؛ لأنّ الكلام صار جملتين مستقلّتين؛ فيلزم الفصل بين العامل ومعموله بجملةٍ أجنبيّة، وهو لا يجوز انتهى من حاشية **الزّرقاني**))[1].

فإن قلت : إنّ الجزم في الحقيقة بأداة مقدرّة ؟

فالجواب للشّرط المحذوف في الحقيقة لا للاستفهام. فكيف يصح ما قاله [الشّيخ الزّرقاني] من الفصل[2]؟

قلتُ : لما كان دالًا عليه ، أقيم مقامه فكأنه العامل، فقوله: بين العامل: أي: ما هو كالعامل[3] .

وهكذا يُتابع (الشّيخ العطّار) في إيراد الحوارات الدّاخلية (الخاصة بالشّيخ العطّار) خدمة للنّص وإضاءة لبواطن شخصيته ، وهذا اللّون من الحوار على الرّغم من ملاحظته في حاشية (الشّيخ العطّار) إلا أنّه لم يأت بالكثرة التّي جاء عليها الحوار الخارجي على لسان (الشّيخ الكافيجي)[4].

***إيراده نظمًا لبعض المسائل والقضايا النّحويّة:**

أورد (الشّيخ العطّار) نظمًا لبعض المسائل والقضايا النّحويّة، لبيان كلامه وتأكيده سواء كان هذا النّظم له ، أو لغيره ، حيث أورد من نظمه في ثلاث مواضع،[5] ومنه:

1- نظمه للموصولات الحرفيّة[6].

1- ينظر: حاشية الزّرقاني ل/32 (أ) .

2- حاشية الزّرقاني ل/32(أ).

3- خلاصة القول :إنّ جملة (تؤمنون)إمّا تفسيريّة للتّجارة ،وجواب الاستفهام (يغفر)بالجزم على إقامة سبب السّبب، وهو الامتثال، او مستأنفة بمعن (آمنوا)ومعناها الطّلب ،وجملة (يغفر)جواب (تؤمنون)ولا جواب للاستفهام، وللاستزادة ينظر: التّبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء260/2، وشرح الكافيجي ص182، وشرح زادة ص63 ،64،و حاشية العطّار ، ص369 - 370 .

4- للاستزادة ينظر: الحاشية مثلًا : 201، 212، 251، 259، 260، 297، 378.

5- وذكرت واحدًا هنا ، وينظر: حاشية العطّار ص ،445 ، 184

6- ينظر: حاشية العطّار، ص346.

((**قوله: (لحرفٍ مؤوَّل)** [1] وقد نظمتُ الموصولات الحرفيّة بقولي:

موصول الأحرُفِ إنْ وأَنْ وكي وما *** واللّذْ ولو ستٌّ أَتَتْ فَلْتَعْلَمَـــــا

فخمسٌ متّفقٌ عليها[2] وهي ما عدا الّذي، واللّذْ في البيت –بالسّكون– لغةٌ في الّذي[3] ولذلك عدّت في النّظم المشهور أعني: وهاك حروفًا بالمصادر أوّلت إلى آخره.. خمسًا[4])).

ولابن مالك في خمس مواضع ومنه: ((**قوله: (جوابًا لِعَاهَدْتَنِي)**[5] أي: وجواب الشّرط: نكن، فإن قيل: هذا مخالفٌ للقاعدة المشهورة من أنّه إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ يحذف جواب المؤخّر[6]، كما في **الخلاصة**[7]:

واحْذِفْ لَدى اجتماعِ شرطٍ وقسم *** جوابَ ما أخّرتَ فهو مُلتَزَم

فالجواب: أنّ القاعدة محلّها إذا كان الجوابان غيرُ مختلِفَينِ، بدليل أنّه يُقال: حُذف لدلالة الآخر عليه، وهما هنا مختلفان[8])).

و**للسندوبي** في موضع واحد ، **وللشّاطبي** في موضع واحد[9].

1- ينظر: موصّل الطلاّب ص 55 .

2- الرّاجح أنّها خمسة بإسقاط (الّذي) كما في حاشية الصّبان على الأشموني175/1، ومجيء (الّذي) موصولاً حرفيًّا وجه حكاه أبو علي الفارسيّ في المسائل الشّيرازيات عن يونس بن حبيب، ينظر: 602/3، وأوضح المسالك 138/1، والتّصريح 130/1، والصّحيح: أنّه موصولٌ اسميّ؛ لدخول (ال) عليه .

3-الذي: اسمٌ موصولٌ نصّ، وفيه ستُّ لغات: إثبات الياء (الّذي)، وحذفها مع بقاء الكسرة (اللذِ)، وحذفها مع إسكان الذّال (اللَذْ)، وتشديدها مكسورة (الّذيِّ)، أو مضمومة (الّذيُّ)، وحذف الألف واللاّم وتخفيف الياء ساكنة (لذي)، ينظر: شرح الأشموني 147/1 .

4- من بيتين للسندوبي ، هما:

وَهَاكَ حُرُوفًا بالمصادِرِ أُوِّلتْ وذِكْرِي لها خمْسًا كمـــــا روَوْا

وها هِيَ أنْ بالفتحِ إنّ مشـدّدا وزِيدَا عليها كيْ فخُذْها وما ولوْذ

5- تمامه من موصّل الطلاّب ص: 67، 68 ((يحتمل قول همّام بن غالب الفرزدق يخاطب ذئباً عرض له في سفره:

تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني نكُن مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبان

كون جملة: (لا تخونني) جواباً لـ (عاهدتني)، فإنّه بمنزلة القسم...فيكون (لا تخونني) جوابًا (لعاهدتني) فلا محلّ له من الإعراب؛ لأنّه جواب القسم)).

6- ينظر: حاشية الزّرقاني ل/35 (ب).

7- ينظر: ألفيّة ابن مالك ص: 62، وشرح ابن عقيل 43/4، وشرح الأشموني 27/4، 28

8-ينظر: حاشية الزّرقاني ل/35(ب)، وينظر: حاشية العطّار ص386، والأربعة التي لم أذكر هنا، ينظر: ص 143، 158، 289، 300).

9- ينظر: حاشية العطّار، ص224.

*** إيراده ألغازًا نحويّة:**

أورد (الشّيخ العطّار) في حاشيته ألغازًا نحويّة في مواضع متفرّقة منها، وكان أحيانًا يورد اللّغز منسوبًا لصاحبه، وأحيانًا يورده غير منسوبٍ، وأحيانًا يورده ثم يُتْبِعُه بحَلِّه، وأحيانًا يتركُه دون حَلّ، ومن ذلك:

1- لغزه في فعل الأمر من (وَأَى) بمعنى: وعد:

((**قوله : (أدعُوا عبدَ اللهِ)**[1] ... واعلم أنّ الهمزة من أدوات النّداء[2]، فعلى مذهب الفارسيّ: تكون قد استوفتْ أقسام الكلمة الثّلاثة، فهي حرفُ استفهامٍ، واسمُ فعلٍ في النّداء، وفعلُ أمرٍ من (وَأَى) بمعنى:

وعد[3]، **وعليه اللّغز المشهور وهو**[4]:

إنّ هنـــدُ المليحةُ الحسنـــــاءَ *** وَأْيَ مَن أضمَرتْ لخلٍ وفــاءَ

وقد ألغزتُ في ذلك، وقلت:

إمامَ النّحوِ ما أَلِفٌ أتَتْنـــــــا[5] *** وَهْيَ مِنَ الحروف اسمًا وفعلا

وفي الحالين قد حمَلت ضميـــرًا *** أمَا هذا عُجــابٌ فابْدِ نقـــلا

فأجبتُ عنه فقلت:

هي الألفُ الّتي جاءتكَ أمـــــرًا *** مصوغًا من وأى يا صاحِ فعلا

وتأتي للنّدا وهناك قـــــــولٌ *** حكاه لنا أبو حيّان يُتلـــــى

بأنّ حرف ما ناديتَ بعـــــضٌ *** يقول: هي اسمُ فعلٍ صحّ نقلا

1- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 33.

2- استطراد من الشّيخ العطّار في أداة النّداء الهمزة، وقد سماها ابن هشام في المغني 6/ 17 الألف المفردة، وذكر لها وجهين: أن تكون حرف نداءٍ للقريب، وأداة استفهام، وذكر المالقيّ في رصف المباني ثلاثة عشر موضعًا لها، ينظر: ص: 129-142.

3- ينظر: المغني 6/ 27، 28.

4- البيت من الخفيف، وهو ليوسف بن أحمد الصّقلّيّ، وذكر في إنباه الرّواة 70/4، وبغية الوعاة 356/2، وبلا نسبة في الجنى الدّاني ص: 401، والمغني 6/ 27 و59، والشّاهد فيه: مجيء الهمزة المكسورة في (إنّ) فعل أمر من (وأى)، والنّون توكيد، وهند منادى، والمليحة نعتٌ لها، والأصل: إينَّ – بهمزة مكسورة–، ثمّ حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النّون المدغمة، وينظر: إعراب البيت في المغني 6/ 27، 28.

5- يقصد بها: الهمزة ؛ لأن بعض العلماء يسميها ألفًا.

وقد حملت ضميرًا للمنـــــــادى *** فهذا؛ حلُّ لغزٍ صار سهـــــلا

وقولي: (حكاه لنا أبو حيّان) هذا إشارةٌ لما نقله **السّيوطيّ** في **حواشي المغني**[1]؛ ولم يعيّنْهُ؛ فنظمتُ اللّغز على ما رأيتُ في **حواشي السّيوطيّ**، ثمّ بعده على ما هنا، فرأيت أنّ ذلك البعض: هو الفارسيّ، فأبقيتُ ما كان على ما كان، **فلا تعترض**[2])).

2- **لغزه في صلة (أل)**[3].

((**قوله: (الواقعة صلـــــــــةً إلى آخره)** [4] ... وقد ألغز فيه بعضهم بقوله[5]:

حاجَيتُكم لتخبروا ما اسمـــان *** وأوّل إعرابه في الثّانـــــي

وذاك مبنِـــــــتيّ بكلِّ حـــالٍ *** ما هو للنّاظـــر كالعيَان[6]

وقوله: (ويمكن أن يحاجى به إلخ) [7] قد حاجيتُ في ذلك فقلت: [8]

أَمَوْلَى نحاة العصر ما جملـــــةٌ لهـا *** محلٌّ من الإعرابِ جاء بلا نكـــرِ

وليست بذات الحال أو وصفٍ أو إضا *** فةٍ وهي في أنواع إعرابهم تجرِي

ولا خبرًا جـــــــــاءت فبيِّنْ سؤالنـــا *** لتغنَمَ منّا وافرَ المدحِ والشّكـــــرِ ....)).

1- ينظر: حاشية السّيوطيّ على المغني المسمّاة بالفتح القريب ص: 38 بتحقيق: عبد الله بن أحمد محمود، وهو في الارتشاف 117/3.

2- ينظر: حاشية العطّار ص210 ،211.

3- ينظر: حاشية العطّار ، ص344 ،345.

4- ويقصد: الجملة الثّانية من الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب، وهي الواقعة صلة لاسمٍ موصول، ينظر: موصّل الطلاّب ص: 54 .

5- لا يعرف قائل البيتين، وهما من بحر الكامل، وفي حاشية الزّرقانيّ ل/27 (ب) أنّهما من قول بعض الأندلسيّين .

6- هذا اللغز ذكره السّيوطي تحت ألغاز ابن لب النحوي ، ينظر: الطراز في الألغاز للسيوطي 1/ 62 ،63، والأشباه والنّظائر 74/3، من قوله: (وقد أجيب) إلى هذا الموضع من حاشية المدابغيّ ل/26 (أ) .

7- يعني: في الجملة الّتي ثبت لها محلّ بحسب أنواع إعراب الاسم بطريق التّبعية من الأنواع الثّلاثة.

8- ينظر: حاشية العطّار، ص 344، 345.

*** ذكره مصطلحات غير متعارف عليها في كتب النّحو :**

ومن ذلك:

*** (تنجيزي أزلي)[1]:**

شرح (الشّيخ العطّار): قول (الشّيخ الأزهري) في وقوع الجملة مفعولًا في أربعة أبواب [الباب الرّابع: باب التّعليق).

((**قوله:** ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾ **الكهف:12** اللّام في (لنعلم) لام العاقبة[2]؛ متعلّقٌ بقوله: (فضربنا)[3]، أو بـ (بعثناهم) [4]، أو بالمجموع، أو بالضّرب بواسطة البعث[5]، فـ (نعلم): منصوبٌ بـ(أن) مضمرة بعد اللّام، والمراد: يتعلّق علمُنا تعلّقًا تنجِيزيًّا جليًّا مطابقًا لتعلّقه الأزليّ[6] ، لكنّ هذا ظاهرٌ بالنّظر إلى القول بأنّ للعلم تعلّقَينِ[7]، والمحقّقون: على أنّ له تعلّقًا واحدًا تنجيزيًّا أزليًّا، وعليه فالمعنى: ليظهر ما تعلّق به علمُنا، فالاستقبال؛ بالنّظر للمعلوم لا العلم؛ إذ هو أزليّ، أي: ليضبط أصحاب الكهف مدّة لبثهم، في الكهف بعد تيقّظهم، وتنبُّههم من نومهم؛ فيزدادوا إيمانًا))[8].

1- ينظر :حاشية العطّار، ص261 .

2- الصّحيح: أنّ اللاّم هنا للتّعليل، وهي عند الإشاعرة لام العاقبة، ولام الحكمة، ينظر: شرح الكافيجيّ ص: 102، وحاشية المدابغيّ ل/15(أ).

3- ينظر: الكشّاف 473/2، وشرح الكافيجيّ ص: 102.

4- بعثناهم، ومعناها: أيقظناهم.

5- ينظر: شرح الكافيجيّ ص: 102.

6- ينظر: تفسير البيضاويّ (أنوار التّنزِيل وأسرار التّأويل) 5/2،، وحاشية شيخي زاده عليه 250/2، وتفسير التّحرير والتّنوير لابن عاشور 269/15.

7- ومعنى أنّ للعلم تعلّقين أحدهما: تعلّق علمه لحدوث متعلّقه، وهو وقوع الإحصاء بالفعل، فعلمه سرمديّ لا يجوز عليه التّغيير، والزّوال، وثانيها: أنّه سيقع قبل وقوعه فهو تعلّقٌ قديم، ينظر: تفصيل الكلام في حاشية الخفاجيّ على البيضاويّ 79/6، وحاشية شيخي زاده على البيضاويّ 250/2، وروح المعاني، للعلاّمة الألوسيّ البغداديّ، 196/15-199.

8- من قوله: ((اللاّم في (لنعلم))) إلى قوله: ((إيمانًا)) من شرح الكافيجيّ، ص 102، 103 بتصرّف، وينظر: الكشّاف 474/2.

* **(رائحة التّنكير)**[1]:

شرح (الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري) في المسألة الرّابعة :الجملة الخبرية:

((**قوله: (فصفات)**[2] إن قلت: كيف تقعُ الجملةُ صفةً لنكرة؛ مع أنّ الجملة لا تُوصفُ بتعريفٍ ولا تنكير، ورعايةُ المطابقة بين الصّفة والموصوف واجبة؟

فالجواب: أنّ الجملة لمّا وقعت موقع المفرد؛ نُزّلت منزلتهُ فَأُعْطِي لها حكمٌ من التّنكير؛ لأنّ المفرد الّذي نزّلت منزلته هو النّكرة؛ لقيام موجب التنّكير، وانتفاء مقتضى التّعريف))[3] انتهى من (شرح الكافيجي).

((**ومحصّله:** أنّ الجملة إذا حلّت محلّ المفرد؛ وحكم على محلّها بإعراب ذلك المفرد؛ فليُحكم عليها بصفة ذلك المفردِ من تعريفٍ أو تنكيرٍ أيضًا؛ بجامع أنّ كلاً حالٌ قام به، وفيه: أنّ الإعراب عَرَضَ للمفرد؛ بسبب تركّبه مع العامل، بخلاف التّعريف والتّنكير؛ فإنّهما ذاتيّان له، وقد يقال: إنّ النّعت بالجملة لَمّا كان خلاف الأصل؛ تُسومحَ فيه، فاكتفي برائحة التّنكير، والتّعريف المحليّ، وبالجملة؛ فالكلام لا يخلو من غموض[4])).

* **(النّفي السّاذج)**[5] :

شرح (الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري) في الحروف المستثناة التي لا تتعلّق .

((قوله : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[6] **فاطر:3، ...** نقل عن صاحب **التّخمير**[7]: ((إنّ (غَيرًا) له ثلاثة مواضع:

1- ينظر: حاشية العطّار، ص396.
2- ينظر: موصّل الطلاّب ص: 70.
3- ينظر: شرح الكافيجي ص: 206، 207.
4- الغموض في التّعليل للقاعدة؛ وإلاّ فقد تقرّر عند النّحاة أنّ الجمل بعد النّكرات صفات، ينظر: التّصريح 111/2 ، والأشموني 63/3، وتفصيل المسألة في المغني 6/ 560-565.
5- ينظر: حاشية العطّار،ص421.
6- والآية شاهدٌ على وقوع مِنْ الزّائدة في المبتدأ، ينظر: موصّل الطلاّب ص: 77.
7- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التّخمير)، لصدر الأفاضل الخوارزميّ 2/ 16، 17.

أحدها: أن تقع موقعًا لا تكون فيه إلاّ نكرة؛ وذلك إذا أريد به النّفي السّاذج نحو:(مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ)؛ تريد أنّ المجرور به ليس هذا.

الثّاني: أن يقع موقعًا لا يكون فيه إلاّ معرفة؛ وذلك إذا أريد به شيء قد عُرف بمضادَّة المضاف إليه في (معنًى) لا يضادّه فيه إلاّ هو، كما إذا قلت: (مررتُ بغيرك) أي: المعروف بمضادّتك، إلاّ أنّه لا يحسن في هذا الوجه أن يجري صفةً.

الثّالث: أن يقع في موضعٍ تارةً يكون فيه معرفة، وأخرى نكرة، كما إذا قلت: (مررتُ/ برجلٍ كريمٍ غيرِ لئيمٍ)، والرّجل الكريم غيرُ اللّئيم))[1].

*** يترجم ببعض الأعلام والبلدان:**

شرح (الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري) في بيان الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب

الجملة الرّابعة: التّفسيرية:

((**قوله: (وكون الجملة)**[2] تمهيدٌ لقوله[3]: (وقال أبو عليّ إلى آخره)، وإلاّ فهذا عُلمَ من كلامه سابقًا، أو أنّ الّذي عُلم هو أنّه لا محلّ لها، وأمّا كونه المشهور، أو غيره فلا، فمن ثمّ تعرّض هنا له، وعلى كلٍّ ففيه التّمهيد، والممهِّد له ما قاله **الشَّلُوبين**.

والشَّلُوبين–بفتح المعجمة واللّام، وضمّها أيضًا، وسكون الواو، وكسر الموحّدة، وسكون المثنّاة التّحتيّة، وبعدها نون[4]، اسمه: عمر بن محمّد، كان إمامًا في النّحو، وُلد بإشبيلية سنة اثنتين وستّين

1- ينظر: شرح الرّوميّ، ص: 88.

2- تمامه من موصّل الطلاّب، ص: 63 ((وكون الجملة الفضلة المفسّرة لا محلّ لها من الإعراب؛ هو المشهور سواء كان ما تفسّره له محلّ أم لا ؟)) ، وحاشية العطّار ص 373.

3- تمامه من موصّل الطلاّب، ص: 64 ((وقال أبو علي الشّلوبين: التّحقيق أنّ الجملة المفسّرة تكون بحسب ما تفسّره ، فإن كان ما تفسّره له محلّ من الإعراب فهي لها محلّ كذلك، وإلا يكن لما تفسّره محلّ فلا محلّ لها))، ورأي الشّلوبين مخالفٌ للجمهور، ينظر تفصيل ذلك في شرح الكافيجي ص: 188، 189.

4- ينظر: بغية الوعاة 224/2.

وخمسمائة، وتوفي سنة خمسٍ وأربعين وستّمائة، **وإشبيلية** هذه بلدةٌ من بلاد الأندلس[1] – **أعادها الله للإسلام** –.

فما في **شرح الرّوميّ**[2]: أنّ الشّيخ كوفيّ، قال: وفي نسخٍ: الشّلوبون، (والشّلو): اسم بلدة **ابن مالك**، فيكون المراد منه: النّحويّون المنسوبون إلى (الشّلو)، هكذا ضبط أستاذنا ممّا لا يعوّل عليه[3]، ولأنّ **ابن مالك** من (جيّان)؛ بلدةٌ بالأندلس أيضًا[4]، والشّلوبين بلغة أهل الأندلس: الأشقر الأبيض))[5].

وهناك مواضع في الحاشية يعرّف بها (الشّيخ العطّار) ببعض الأماكن والبلدان للاستزادة منها ينظر للجدول التّالي:

المكان أو البلد	الصفحة
دمشق، حمص، قنسرين، الأردن، فلسطين، العراق، فارس، مكة، المدينة	110، 111
بيت المقدس	171
سِدرة المنتهى	171
النّهر	181
طرسوس	265
الصّراط، الكوثر، الجنة، الحوض، المحشر	317
دِجلة	331
الرّوم	366

1– إشبيليّة: بالكسر ثمّ السّكون وكسر الباء الموحدة، وياء ساكنة، ولام خفيفة، مدينة عظيمة كبيرة بالأندلس، ينظر:معجم البلدان، لياقوت الحمويّ، 195/1.

2– ينظر: شرح الرّومي، ص 65.

3– فيه: عدم موافقة الشّيخ العطّار لما ذكره الرّوميّ.

4– مدينة واسعة بالأندلس شرقيّ قرطبة، ينسب إليها كبار العلماء والمحدّثين، ينظر: معجم البلدان، لياقوت الحمويّ، دار صادر، بيروت، 195/2.

5– ينظر: وفيّات الأعيان 124/3، وبغية الوعاة 224/2.

***اهتمامه بالعلوم الأخرى ومحاولة ادماجها في أبواب النّحو ، ومنها:**

***اهتمامه بعلم الصّرف:**

شرح (الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري) في المسألة الأولى في شرح الجملة.

((**وقوله: (الأوّل)**[1] نقل **الرّوميّ** عن **الصّحاح**[2]: أنّه نقيض الآخِر، وأصله: أَوْأَل بوزن (أَفْعَل)، مهموز الوسط، قلبت /الهمزة واوًا وأدغمت، يدلّ على ذلك: جمعه على أوائِل، والأوالي أيضًا على القلب. وقال قوم: أصله: ووّل بوزن (فَوْعَل) فقلبت الواو الأولى همزة، وإنّما لم يجمع على أواول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع، بتصرّف[3].

فعلى ما في (الكافيجي): من أنّ الأصل الثّاني: وَوْأَل – لابواوين بعدهما همزة– [4] تكون الأصول ثلاثة[5].

ولا يخفى أنّ ما ذكره **الرّوميّ أقلّ تكلّفًا**[6].

ولأوّل استعمالان نظمهما الشّيخ الأُجْهُوريّ في نظمه المشهور، واختصرته بقولي:

وأوّلُ منعُ صرفهِ مثلُ أَسبَـــق *** لوصفٍ ووزن الفعل أمّا كقبلُ لا

وقولي: (مثل أسبق إلى آخره) حالٌ من (أوّل) أي: وأوّلُ حالَ كونه مماثلاً لأسبق، وبمعناه؛ يُمنع من الصّرف))[7].

1- ينظر : موصّل الطلاّب، ص 29.

2- الصّحاح: (وأل)، وهي مسألة صرفيّة ذكرت في أغلب المعاجم، وكتب الصّرف، ينظر: القاموس، (أول)، واللّسان والمصباح(وول) وذكرها الشّدياق في الجاسوس على القاموس ضمن نقده الحادي والعشرون ص: 372، 373، وينظر: شرح المفصّل لابن يعيش 91/10، والأشموني 289/4.

3- ينظر: شرح الرّوميّ 13/1.

4- ينظر: شرح الكافيجيّ ص:61.

5- هي: 1- أَوْأَل على وزن (أَفْعَل)، 2- ووّل على وزن (فَوْعَل)، 3- وَوْأَل على وزن (فَعْأَل)، وذكر الزّبيدي في التّاج (وأل): أنّ في أصله أربعة أقوال.

6- وجهه: أنّ الكلمة على أصلين.

7- مفاد الشّيخ العطّار أنّ (أول) له استعمالان :

1) أن يكون وصفًا أي: أفعل التّفضيل، بمعنى: أسبق فيمنع من الصّرف لوزن الفعل والوصف.

2) أن يكون ظرفًا كالغايات بمعنى: قبل فيكون منصرفًا منوَّنًا، وذكرهما الكافيجيّ ص:61، والمدابغيّ ل/8(ب) والصّحيح: أنّ لها استعمالاتٍ ثلاثة؛ ما ذكر، والثّالث: أن يكون اسمًا منصرفًا عند حذف مِنْ، وعدم تقديرها، ينظر: المقتضب 341/3.

ومن ذلك أيضًا :

حديثه عن اشتقاق(إله)[1].

* **اهتمامه بعلم البلاغة :**

شرح (الشّيخ العطّار) قول(الشّيخ الأزهري) في مقدمته((هذا شرح لطيف)) [2] قائلًا: ((وفي جريان الاستعارة[3] في اسم الإشارة بحث لم يتمّ الجواب عنه، فالأولى: أن يجعل مجازًا مرسلاً[4] علاقته الإطلاق عن التّقييد[5].

وعلى تقدير جعله استعارة؛ هل هي أصليّة أم تبعيّة؟[6]، أجرى الاحتمالين **المدابغي** [7]، واستظهر الأوّل تبعًا للشّيخ **يس**))[8].

1- ينظر: حاشية العطّار، ص87، 88.

2- ينظر: موصّل الطّلاّب، ص 23 .

3- هي: اللّفظ المستعمل في غير المعنى الّذي وُضع له؛ لعلاقة المشابهة مع قرينةٍ مانعةٍ من أن يكون المراد المعنى الأصلي، ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة، تأليف: حامد عونيّ، نشر مكتبة الجامعة الأزهريّة، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوّرة 92/5.

4- هو: من أنواع المجاز المفرد الّذي لابدّ له من علاقةٍ بين المعنيين، وهو ما كانت العلاقة فيه بين المعنيين غير المشابهة، ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة، 82/5.

5- يريد الشّيخ العطّار أن يوضّح الأولى في استعمال اسم الإشارة؛ بأنّه من قبيل المجاز المرسل الّذي علاقته الإطلاق عن التّقييد، حيث إنّ استعمال اسم الإشارة في الأصل للأمور المبصرة الحاضرة، وهو هنا مقيّد بذلك، ثمّ أطلق عن قيده، واستعمل في الأمور المعقولة كما في قول الشّارح: (هذا شرحٌ لطيف).

6- هذه من أقسام الاستعارة، حيث تنقسم إلى عدة تقسيمات باختلاف الاعتبارات؛ وهذا التّقسيم باعتبار اللّفظ المستعار حيث تنقسم إلى أصليّة وتبعيّة، فالأصليّة: ما كان اللّفظ المستعار فيها اسم جنس غير مشتقّ كقولك: (رأيت بحرًا يتحدّث)، والتّبعيّة: ما كان اللّفظ المستعار فيها فعلاً، أو اسمًا مشتقًّا، أو حرفًا، ينظر: المنهاج الواضح 106/5، 107.

7- حيث قال المدابغيّ ل/3 (أ): ((واسم الإشارة راجعٌ إلى الألفاظ المستحضرة في ذهن الشّارح، نزّلت منزلة المشخص المحسوس المشاهد بالبصر، والألفاظ ليست مشاهدة وإن كانت تحسّ بالسّمع، فلم يستعمل هذا هنا فيما وضع له فيكون استعارة، حيث شبّهت الألفاظ بالمشخص المشاهد في مطلق الحضور، واستعير لها لفظ هذا، فهي استعارة مصرّحة تحقيقيّة؛ لتحقّق الألفاظ ذهنًا، وهل هي أصليّة أو تبعيّة؟ إن نظرنا إلى أنّ لفظ هذا في معنى المشار إليه فهي تبعيّة؛ لأنّه حينئذٍ في معنى المشتقّ، وإلاّ فأصليّة، وهو الظّاهر، كما قاله الشّيخ ياسين في بعض حواشيه)).

8- ينظر: حاشية العطّار، ص 115.

- **وأيضًا: شرح (الشّيخ العطّار) قول(الشّيخ الأزهري) في مقدمته:**

((**قوله: (البديع)** هو علمٌ يُعرَفُ به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال[1]، والمطابقة الّتي تعدّ في البديع؛ الجمع بين معنيينِ متقابلَين في الجملة، وهي هنا الجمع بين السيّد والعبد[2])).

- تعريف السّجع[3].

((**قوله: (رعايةً للسّجع)**[4]، وهو: تواطؤ الفاصلتَينِ من النّثر على حرفٍ واحد))[5].

* **<u>اهتمامه بعلم الهندسة :</u>**

شرح (الشّيخ العطّار) في المقدمة قول (الشّيخ الأزهري): ((وهو كناية)) [6] ... **قائلًا:** ((... ثمّ المستقيم من الخطوط؛ ما سُتِرَ طرَفُه وسمطه إذا وقع في امتدادِ شُعاع البصر، وقيل: أقصر خطٍّ وُصِلَ بين نقطتين، وقيل: ما انطبق على خيط الشّاقول[7]، وقيل غير ذلك[8].

والمنحني: ما وقع على سطح الكسرة، أو ما كان قطعةً من دائرة، أو نحو ذلك[9].

1-ينظر: الإيضاح، للخطيب القزوينيّ، تح: عبد المتعال الصّعيديّ، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوّرة، 4/4-16.

2- ينظر :حاشية العطّار ص138.من قوله: (هو علم) إلى قوله: (والعبد) من حاشية الشّنواني52/1 بتصرّف، وينظر: حاشية المدابغيّ ل/5(أ).

3- ينظر: حاشية العطّار، ص169.

4- ينظر: موصّل الطلاّب ص 26، والسّجع بين: التّوفيق، وأقوم طريق.

5- ينظر: الإيضاح للخطيب القزويني 92/4.

6- ينظر: موصّل الطّلاّب، ص 26، 27.

7- هو: عصا في رأسها زُجّ يستعملها الزّراع في قياس الأرض، أو ضبط حدودها، أو استقامة الخطوط؛ بأن يربط في أعلاها طرفُ حبلٍ ثم يُمَدُّ الحبلُ ويُثبّتُ في شاقولٍ آخر، جمع شواقيل، ينظر: المعجم الوسيط (شقله).

8- ينظر: مجموعة المصطلحات العلميّة والفنّيّة (مصطلحات الرّياضة والهندسة) 42/2،43.

9- ينظر: مجموعة المصطلحات العلميّة والفنّيّة (مصطلحات الرّياضة والهندسة) 38/2.

وممّا يؤيّد ما قاله **الشّارح**[1]؛ ما ذكره **البيضاويّ** في تفسيره[2]((عند الكلام على قوله تعالى:﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ **الإسراء:1**، الأكثر على أنّه أُسري بجسده إلى بيت المقدس، ثمّ عُرِجَ به إلى السّماوات حتّى انتهى إلى سدرة المنتهى، ولذلك تعجّب قريشٌ واستحالوه، والاستحالةُ مدفوعةٌ بما ثبت في الهندسة؛ أنّ ما بين طرفي قرص الشّمس؛ ضعف ما بين طرفي كرة الأرض مائةً ونيّفًا وستّين مرّة[3]، ثمّ إنّ طرفها الأسفل يصل موضع طرفها الأعلى في أقلّ من ثانية، وقد برهن في الكلام أنّ الأجسام متساويةٌ في قبول الأعراض، وأنّ الله قادر على كلّ الممكنات[4])).

*** اهتمامه بعلم المنطق :**

كان(الشيخ العطّار) يملك عقليّة منطقيّة فظهرت في اهتمامه بشروحه على كتب المنطق بخاصّة، ومصنّفاته الأخرى بعامّة ، وبدا ذلك واضحًا في حاشيته .

ومن الأمثلة على ذلك :

شرح (الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري) في الباب الأول:

((**قوله: (وبين الجملة والكلام عموم مطلق)** العموم والخصوص عند المناطقة في المفردات؛ يرجع للحمل، وفي القضايا؛ للصّدق، أي: التّحقّق[5]، وما هنا من الأوّل، فتقول: فعل الشّرط جملة، ولا يصحُّ أن تخبر عنه بأنّه كلام[6]، ونقول: (قام زيدٌ)؛ جملةٌ وكلام، فالجملة أعمّ[7]؛ لحملها على فعل

1- يقصد: قول الشّارح في موصّل الطلاّب ص: 27 ((الخط المستقيم أقصرُ من الخط المنحني)).

2- ينظر: تفسير البيضاوي (أنوار التّنْزِيل وأسرار التّأويل)،576/1، وحاشية شيخي زاده عليه، 209/2.

3- ينظر: حاشية شيخي زاده على البيضاوي ، 209/2.

4- ينظر :حاشية العطّار، ص 170.

5- هو إثبات المسألة بدليلها، ينظر: التّعريفات ص، 53.

6- وهو وهم، وإنّما لا يسمى فعلُ الشّرط كلامًا؛ لأنّه لا يحسن السّكوت عليه، فهو غير مفيدٍ بسلب أداة الشّرط صلاحية السّكوت عنه، أمّا جملة الشّرط والجواب معًا كلام مفيد، ينظر: شرح الشمنّي ل/5 (ب).

7- الجملة أعمُّ من الكلام عمومًا مطلقًا، أو من وجهٍ فكلُّ كلامٍ جملة، ولا ينعكس عكسًا لغويًا، فليس كلُّ جملة كلامًا، ينظر: شرح الكافيجيّ، ص67، 68، وحاشية الشّنوانيّ 103/1.

الشّرط، واشتراكها في الحمل على (قام زيدٌ) مع الكلام، وأنّ الكلام لا ينفرد عنها فهو أخصّ، فكلّما صَدُق، أي: حُمِل عليه الكلام؛ حُملت عليه الجملة، وليس كلّ ما حُمِلَت عليه الجملة؛ يُحمَل عليه الكلام. وأمّا إطلاق الكلام على القرآن، كأن تقول: الصّفة النّفسيّة القائمة بذاته تعالى كلام الله، والألفاظ الّتي نتلوها كلام الله، فهذا اصطلاح المتكلّمين[1] ؛ إذ حيث أُطلق الكلام عندهم فالمراد به: الصّفة النّفسيّة، والألفاظ المتلوّة، كما هو مذهب الأشعريّ من أنّه مشترك[2])).

شرح (الشّيخ العطّار)[3] قول(الشّيخ الأزهري) في الباب الرّابع : باب التّعليق في وقوع الجملة مفعولًا، ((قوله: (والنّظر)[4] : أي: اصطلاحًا: هو الفكر[5].

قال الطّوسيّ في شرح الإشارات: ((الفكرُ قد يطلق على حركة النّفس بالقوّة الّتي في مقدّم البطن الأوسط من الدّماغ؛ المسمّى بالدّودة، أيَّ حركةٍ كانت؛ إذا كانت تلك الحركةُ في المعقولات، وأمّا إذا كانت في المحسوسات؛ فقد تسمّى تخييلًا، وقد يطلق على معنًى ثانٍ أخصّ من الأوّل؛ وهو حركةٌ من جملة الحركات المذكورة، فتوجّه النّفس بها من المطالب؛ متردَّدَةً في المعاني الحاضرة عندها؛ طالبةً مباديء تلك المطالب المؤدّية إليها إلى أن تجدها، ثمّ ترجع منها نحو المطالب، وقد يطلق على معنًى ثالث هو جزءٌ من الثّاني، وهو الحركة الأولى وحدها من غير أن يُجعل الرّجوع إلى المطالب جزءًا منه؛

1- هم الّذين يعتمدون في إثبات الصّفات على ما اقتضت عقولهم، أو ينفوا عنه ما اقتضت عقولهم نفيه؛ سواء وافق الكتاب والسّنة، أو خالفهما، فالطّريق عندهم هو: العقل، ومذهب أهل السّنة والجماعة: أن القرآن كلام الله منزَّلٌ غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود تكلم به حقيقة، وألقاه إلى جبريل فنزل به على قلب محمد صلى الله عليه وسلم، ينظر: تفصيل القول والرّد على المتكلمين في: فتح ربّ البريّة بتلخيص الحمويّة للشّيخ ابن تيمية ص 62-74.

2- مذهبه في القديم، وقد رجع عن أقواله على مذهب السّلف كالإبانة آخر كتبه.

3- ينظر: حاشية العطّار ص266، 267.

4- يعني: في الآية 19 من سورة الكهف ﴿فَلْيَنظُرْ﴾ قال في موصّل الطلاّب، ص41 ((والنّظر: الفكر في حال المنظور فيه)).

5- هو: الفكر الّذي تطلب به المعرفة لذاتها؛ لا الفكر الّذي يطلب به العمل أو الفعل، وهو كالفكر؛ فعلٌ صادر عن النّفس لاستحصال المجهولات من المعلومات ، ينظر: المعجم الفلسفيّ، د: جميل صليبا، دار الكتاب اللّبنانيّ، 1971م، 472/2، 473.

وإن كان الغرض منها هو الرّجوع إلى المطالب، والأوّل: هو الفكر الّذي يُعدّ من خواصّ الإنسان، والثّاني: هو الفكر الّذي يُحتاج فيه إلى علم المنطق، والثّالث: هو الفكر الّذي يُستعمل بإزائه الحدْس)) **انتهى**[1].

((**قوله: (ولا ينعكس عكسًا لغويًّا)**[2] بأن يقال: وكلّ جملةٍ كلام؛ بل ينعكس عكسًا منطقيًّا[3] والموجبةُ الكليّة تنعكسُ موجبةً جزئيّة[4] وهي هنا: بعضُ الجملةِ كلام، أي: ما يصدُق عليه لفظُ الجملة؛ يصدُقُ عليه لفظ الكلام في بعض الصّور، فقول الشّارح: (أي: ليس كلّ جملة) وليس (كلّ) تصويرًا للمنفيّ الّذي هو العكس اللّغويّ كما قد يتبادر من عبارته؛ بل النّفي، لكنّه لم يصرّح بالعكس؛ بل صرّح بما استلزمه، وهو السّالبة الجزئيّة[5] أعني: (ليس كلّ جملةٍ كلامًا).

وقد تقرّر في الميزان[6]: أنّ السّالبة الجزئيّة؛ تستلزم موجبةً جزئيّة، وإنّما لم يصحّ العكس اللّغويّ؛ لأنّه يفيد التّرادف، والغرض خلافه؛ نعم على القول بترادفهما يصحّ العكس اللّغويّ، هذا توضيح عبارة الشّارح))[7].

1- شرح الإشارات للطّوسيّ المسمَّى: (حلّ مشكلات الإشارات) ص: 171، 172 في الفرق بين الفكر والحدْس.

2- تمامه من موصّل الطلاّب ص: 31 ((فكلّ كلامٍ جملة؛ لوجود التّركيب الإسناديّ، ولا ينعكس عكسًا لغويًّا أي: ليس كلّ جملةٍ كلامًا؛ لأنّه يعتبر فيه الإفادة بخلافها))، والعكس اللّغويّ: تبديلُ الطّرفَيْن مع بقاء الأمر الكلّيّ، فعكس الموجبة الكليّة: موجبة كليّة، وقيّد باللّغويّ؛ لأنّ العكس الاصطلاحيّ ثابت؛ لأنّ الموجبة الكليّة تنعكس في الاصطلاح موجبة جزئيّة، فعكس كلّ كلام جملة، ينظر: حاشية الشّنواني 103/1

3- كأن يقال لبعض الجملة كلام، ومثال ذلك أيضًا: كلُّ إنسانٍ حيوان عكسه: بعض الحيوان إنسان؛ إذ الموجبة الكلية يلزم أن تنعكس جزئية، ينظر: وحاشية الزّرقانيّ ل/8(أ)، وحاشية المدابغيّ ل/9(ب).

4- هي: الّتي يكون الحكم فيها إيجابًا ولكن على بعض الموضوع كقولنا: بعض النّاس كاتب، والموجبة الكليّة هي: الّتي يكون الحكم فيها إيجابًا على كلّ واحدٍ من أفراد الموضوع كقولنا: كلّ إنسان فانٍ، ينظر: المعجم الفلسفيّ 196/2.

5- هي: التي يكون الحكم فيها سلبًا، ولكن عن بعض الموضوع كقولنا: ليس بعض النّاس بكاتب، والسّالبة الكليّة هي: الّتي يكون الحكم فيها سلبًا عن جميع أفراد الموضوع كقولنا: ليس واحد من النّاس بكامل، ينظر: المعجم الفلسفيّ 196/2.

6- يعني: الفلسفيّ المنطقيّ.

7- ينظر: حاشية العطّار ص196 ، 197.

ومن ذلك أيضًا :

ذكره للجسم التّعليمي[1] ، والجسم الطّبيعيّ[2].

– استخدامه لفظة (التّعقّل)[3].

– استخدامه مصطلحات[4]:

العكس المنطقي[5]، الموجبة الكليّة ، والموجبة الجزئيّة[6]، والسّالبة الكليّة ، والسّالبة الجزئيّة[7].

ومن هذه الأمثلة يتضح لنا مقدار عنايته بالإطناب والإسهاب فكان بإمكانه أن يكتفي بشرحه لُغويًا ، لكن نزعته العلمية وسعة محفوظه يسّرا عليه ما ذهب إليه .

1– هو عند الفلاسفة :ما يقبل الانقسام: طولًا ،وعرضًا، وعمقًا ،ونهايته السّطح ، وهو نهاية الجسم الطّبيعيّ، وسُميّ بذلك، نسبةً إلى العلوم التّعليميّة الباحثة فيه وهي علوم الكمّ المتّصل ،والمنفصل ،ينظر :المعجم الفلفسيّ402/1، وحاشية العطّار، ص170.

3– هو عند قدماء الفلاسفة: مبدأ الفعل والانفعال وهو الجوهر المركّب من مادّة وصورة، ينظر: المعجم الفلسفيّ 402/1، وحاشية العطّار، ص170.

3– عند الفلاسفة : فعل العقل ،ويطلق على فعل النّفس الذي به تدرك مباديء العقل ،ينظر :المعجم الفلسفيّ 306/1،وحاشية العطّار، ص194.

4– ينظر: حاشية العطّار ص، 196، 197 .

5– كأن يقال لبعض الجملة كلام ،ومثال ذلك أيضًا :كل إنسان حيوان عكسه :بعض الحيوان إنسان، إذ الموجبة الكليّة يلزم أن تنعكس جزئيّة ،ينظر: حاشية الزّرقاني ل/8(أ)،وحاشية المدابغي ل/9(ب).

6– الموجبة الجزئيّة :هي التي يكون الحكم فيها إيجابًا ولكن على بعض الموضوع كقولنا :بعض النّاس كاتب ،والموجبة الكليّة :هي التي يكون الحكم فيها إيجابًا على كل واحد من أفراد الموضوع كقولنا :كل إنسان فان ،ينظر: المعجم الفلسفي 196/2.

7– هي: التي يكون الحكم فيها سلبًا ،ولكن عن بعض الموضوع كقولنا: ليس بعض النّاس بكاتب، والسّالبة الكليّة هي: التي يكون الحكم فيها سلبًا عن جميع أفراد الموضوع كقولنا : ليس واحد من النّاس بكامل ، ينظر: المعجم الفلسفيّ196/2.

الفصل الثّاني

أصول الشّيخ العطّار وشواهده في حاشيته

المبحث الأول : أصوله التي اعتمد عليها.

المبحث الثّاني : شواهده التي اعتمد عليها

المبحث الأول: أصوله الّتي اعتمد عليها:

اعتمد الشّيخ العطّار في مناقشته وعرضه للمسائل النّحويّة في حاشيته على أمرين:

الأوّل: الأدلّة النّحويّة المعتمدة، ومن أدّلته:

1- السّماع: وهو ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته -كما عرّفه السّيوطيّ[1]- فشمل كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وكلام العرب في عصور الفصاحة نثرًا وشعرًا، وقد جاءت بعض عبارات الشّيخ العطّار صريحةً في اعتداده بالسّماع عن العرب؛ حيث احتجّ به في مواضع عديدةٍ من حاشيته، ومن ذلك:

ما صرّح به من اعتداده بالسّماع في (علّم) -بالتّضعيف-، ونقله ذلك في المتعدّي واللاّزم[2]، وفي غيرها من المواضع؛ حيث طبّق ذلك عمليًّا في مناقشته للعديد من المسائل بسوقه الأدلّة السّماعيّة من شواهد قرآنيّة، أو شواهد من كلام فصحاء العرب نثرًا وشعرًا في مقام الاحتجاج بها[3].

2- القياس: وهو حملُ غيرِ المنقول على المنقولِ إذا كان في معناه[4].

ومعظم مسائل النّحو مستنبطة بالقياس؛ لتعذّر الاستدلال بالسّماع على جميع التّراكيب المتحملة في الكلام، ومن ذلك: ما نقله العطّار عن ابن هشام في تذكرته أنّ القياس في أوائل الأشياء البسملة والحمد والصّلاة على النّبي محمدّ ﷺ[5].

1- ينظر: الاقتراح في أصول النّحو وجدله ص: 152.

2- ينظر: ص: 308.

3- ينظر: مثلاً ص: 260، 286، 296، 302، 418، 419، 541، 572، 573.

4- ينظر: الاقتراح ص: 214.

5- ينظر: ص: 159.

كذلك ذكره أنّ الإدغام قياسيّ في حذف همزة (أنا) في (لكنَّ)[1]، وغير ذلك؛ حيث استدلّ العطّار بالقياس في مواطن كثيرة من حاشيته[2].

وقد يقرن بين دليلي السّماع والقياس أحيانًا[3].

3- الإجماع: والمقصود به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة، وإنّما يكون حجّةً إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص -كما ذكر ابن جنّي-[4]، واستدلّ العطّار بالإجماع في مواضع متفرّقة من حاشيته، ومن ذلك:

إجماع النّحاة في المصدر إذا فُسّر بضربةٍ واحدةٍ يكون حقيقةً، ولو وضع للكثيرِ كان مجازًا في القليل[5].

وكذلك إجماع النّحاة على بطلان نعت اسم الإشارة بما ليس معرّفًا باللاّم، وبما ليس بموصولٍ[6].

4- استصحاب الأصل: عرّفه ابن الأنباريّ بقوله: "هو إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل"[7]. وهو من الأدلّة النّحويّة المعتبرة في الاستدلال، واستدلّ به العطّار في مواطن منها: الحكم بأنّ أصل الفاء الرّبط[8]، وكذلك إثبات أنّ أصل (لكنَّ) لكن أنا[9]، وكذلك أصلُ ظرفِ المكان؛ ظرفُ الزّمان[10].

5- الاتّساع:

استدلّ العطّار بالاتّساع في المسائل الّتي لا دليل عليها من السّماع، ولا يحتملها القياس، ولا مَحْمل لها إلاّ على التوسّع، ومن ذلك:

1- ينظر: ص: 266، 267.
2- ينظر: مثلاً ص: 185، 186، 193، 256.
3- ينظر: ص: 308، 309، 597.
4- ينظر: الخصائص: 189/1، والاقتراح ص: 204.
5- ينظر: ص: 171.
6- ينظر: ص: 176.
7- ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص: 46.
8- ينظر: ص: 349.
9- ينظر: ص: 266.
10- ينظر: ص: 493.

أنّ (سَمَّى) من الأفعال الّتي تتعدّى للثّاني بواسطة الحرف، لكن يحذف اتّساعًا[1] ومثلها: (كَنَّى)، و(اختار) و(استغفر)[2]، وكذلك حديثه عن التّوسع في النّصب بنزع الخافض[3].

6- الاستحسان:

وهو أحد أدلّة النّحو، ودلالته ضعيفة غير مستحكمة -كما ذكر ابن جنّي-[4].

وبه استدلّ العطّار في حاشيته، ومن ذلك:

استحسانهم إضافة الزّمان إلى الفعل[5]، واستحسانهم في (لمّا) أن تكون بمعنى (إذ)[6].

الثّاني: الأصول النّحويّة؛ حيث عوّل عليها في مناقشته وعرضه للمسائل النّحويّة في حاشيته إضافةً إلى الأدلَّة النّحويّة المتقدّمة، ومن هذه الأصول:

1- العلل النّحويّة:

علّل العطّار كثيرًا من مسائل النّحو في حاشيته، ومن ذلك:

أ – لِمَ كان التّنازعُ في التّثنية؛ مع أنّه متصوّرٌ في المفرد[7].

ب- لِمَ جَرّت الحروف الجارّة الأسماء دون الأفعال[8].

جـ- وجهُ كونِ الزّمان المستقبل متقدّمًا على الماضي[9].

1- ينظر: ص: 200.
2- ينظر: ص: 305.
3- ينظر: ص: 198.
4- ينظر: الخصائص 133/1.
5- ينظر: ص: 329.
6- ينظر: ص: 338.
7- ينظر: ص: 358.
8- ينظر: ص: 460، 461.
9- ينظر: ص: 631.

2- القواعد الأصوليّة:

من القواعد الأصوليّة الّتي وردت في حاشية العطّار:

أ – دلالة الاقتضاء[1].

ب- المدلول الالتزاميّ[2].

جـ- حمل النّظير على النّظير[3].

د – العموم والخصوص المطلق[4].

هـ- امتناع المثبت بالنّفي، والمنفي بالإثبات[5].

1- ينظر: ص: 156.

2- ينظر: السّابق.

3- ينظر: ص: 174، 368،631.

4- ينظر: ص: 424.

5- ينظر: ص: 632.

المبحث الثّاني : شواهد الشّيخ العطّار في حاشيته :

أنّ الشّواهد النَّحوية التي تشكل قسمًا مهمًا من تراثنا اللُّغوي عامة، والنَّحوي منه بشكل خاص ، فعليها صيغت قواعد النّحو وحولها دارت اختلافات النُّحاة في مذاهبهم النَّحوية، وهي تُعد أحد الموضوعات التي استهوت عددًا غير قليل من الدّارسين وشغلت أذهان الكثير من القُدامى، ولا تزال تشغل أذهان الكثير من المحدثين ذلك لأنّها تيسّر الفهم ، وأول محاولة في هذا السّبيل قام بها (السِّيرافي)، أحد علماء القرن الثّالث الهجري، إذ اتجه إلى جمع شواهد سيبويه ، ثمَّ اتجهت العناية إلى شواهد(الزّجاجي) في كتابه (الجمل) ، ذلك الذي حظي من اهتمام (الشُّراح) بأكثر ممّا حظي غيره من كتب النّحو.

*** شواهد القرآن الكريم:**

القرآن: هو كلام الله الذي أُحكِمَتْ آياته، ثُمّ فُصِّلتْ من لدُنْ حكيم خبير، تتجلَّى فصاحته في إعجاز لفظه ومعناه ، فهو الكلام الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ **فصلت:43.**

نصُّه أقدمُ النّصوص تدوينًا وأصحها وأفصحها، وهو أول الشّواهد وأفضلها، إذ لم يدخله تجويف ولا تأويل، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ **الحجر:9.**

لذا يُعدُّ القرآنُ أعلى وأدقَّ وأوثق نصّ يُعتمدُ عليه في الاستشهاد ، ولم تعْتنِ أمةٌ بنصٍّ كما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم، كما لم يتوافر لنص ما توافر للقرآن وقراءاته، من عناية العلماء واهتمام النُّحاة به، من حيث الضّبطُ وتحرير المتن وتوثيق السّند وتحري الدِّقة، والأمانة المتناهية في النّقل بالمشافهة عن أفواه الثّقات[1].

وقد اتّفق اللُّغويون والنّحويون عامة على أنّه اليُنبوع الذّي لا تَنْضَبُ شواهدُه ولا تنقصُ مواردُه، فيقول

1- ينظر: في أصول النّحو العربي، سعيد الأفغاني، جامعة دمشق، ط1964/3م، ص 28.

(السّيوطي): ((أجمع النّاس على أنَّ اللُّغة إذا وردت في القرآن فهي أفصحُ ممّا ورد في غيره))[1].

ليس من شكّ أنّ كلام الله – عزّ وجل– هو أوثق النّصوص الّتي يُطمأنُّ إليها في بناء القواعد النّحويّة، وهو في المرتبة الأولى من الفصاحة والبلاغة، ولذلك نجد الشيخ العطّار أكثر من الاستشهاد بآي الذّكر الحكيم؛ فقلّ أن تجد مسألةً من المسائل تخلو من الآيات القرآنية، وقد بلغ عدد الآيات الّتي احتجّ بها:(148) آية تقريبًا.

سنتكلم عن بعض هذه الشّواهد القرآنية الموجودة في الحاشية لتتضحَ شخصية (الشّيخ العطّار) في تناوله للشّاهد القرآني وكيفية تعامله معه.

ومن الملاحظ عن هذه الشّواهد القرآنية ما يلي:

*** شواهد قرآنية ذكرها (الشّيخ الأزهري) ووافقه (الشّيخ العطّار) في موضع الاستشهاد:**

اتّفق (الشّيخ العطّار) مع (الشّيخ الأزهري) في ذكر طائفة من الشّواهد القرآنية الواردة في شرحه بلغت (15) آية تقريبًا ومن ذلك:

قال(الشّيخ الأزهري): ((في المسألة الثّانية من المسائل الأربع من الباب الثّاني وهي: **(**في بيان حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنّكرة**)**،قوله تعالى:﴿ أَفِي اللّهِ شَكٌّ﴾ **إبراهيم:10**))[2].

شرح (الشّيخ العطّار): ((**قوله ﴿ أَفِي اللّهِ شَكٌّ﴾ إبراهيم:10** إلى آخره، **قال في الكشّاف:** ((أدخلت همزة الإنكار على الظّرف؛ لأنّ الكلام ليس في الشّك؛ إنّما هو في المشكوك فيه، وأنّه لا يحتمل الشّك؛ لظهور الأدلّة، وشهادتها عليه))[3].

1- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، السّيوطي، شرح: محمّد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العالمية، بيروت، ط4/1985م، ص 129.

2- والآية شاهدٌ على وقوع المرفوع بعد الجارّ والمجرور بعد استفهام، فلك في (شكّ) وجهان: إمّا على الفاعليّة، أو الابتدائيّة، ينظر: موصّل الطلاّب، ص 83، 84 .

3- الكشاف 369/2.

فإن قلت: الاستفهام هنا للإنكار، والنّفي؛ فكيف يصحّ تمثيل الاعتماد عليه هاهنا؟

قلت: يصحّ أنّه اعتمادٌ من حيث اللّفظ، والصّورة، وهو كافٍ في التّمثيل، ومناسبٌ لبحث النّحو، وفيه تنبيهٌ على أنّ الاعتماد يجوز على حرف الاستفهام بدون اعتبار معناه، كما يجوز الاعتماد عليه مع ملاحظة معناه انتهى من **شرح الكافيجي**))[1].

ومن ذلك أيضا: قول(الشّيخ الأزهري)[2]: ((في المسألة الثّانية من المسائل الأربع من الباب الثّاني، وهي: **(**في بيان حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنّكرة**)**، نحو: قوله تعالى:﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ **يوسف:9**، فـ﴿ أَرْضًا﴾ ظرف مكان متعلّق بـ **(**اطرحوه**)**، وإنّما نُصبت على الظّرفيّة؛ لأبهامها من حيث كونها منكورة مجهولة)).

شرح (الشّيخ العطّار)[3]: ((قوله:﴿ أَرْضًا﴾ **يوسف:9** أي: مجهولةٌ بعيدةٌ عن العمران، وهو معنى تنكيرها، وإخلائها من الوصف[4] ولذا قال **الشارح: (**وإنما نصبت إلى آخره**)** يشير إلى أن شرط نصب ظرف المكان، وهو الإبهام؛ تحقق هاهنا)).

ومن ذلك قول (الشّيخ الأزهري)[5]: ((في الجملة الثّالثة :المعترضة بين شيئين،...ولا يعترض بها إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض ،المُقتضي كل منهما الآخر فتقع ،...بين الشّرط وجوابه نحو: قوله تعالى:﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾ **البقرة/24**)).

شرح (الشّيخ العطّار)[6]:((**وقوله:﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾**،﴿ لَّمْ﴾ عاملة في الفعل و﴿إِن﴾ في ﴿ لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾[7]، وليس من باب التّنازع ؛ لأنّه لا يكون في الحروف، والاعتراض هنا للتّبيين ،فإنّ قوله:﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ مُجمل؛ لأنّه لا يدرى هل يقدرون على الفعل أم لا؟ فبيّن أنّهم لا يقدرون عليه))[8].

1- ينظر: شرح الكافيجي، ص 251، 252 بتصرّف.
2- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 84، 85
3- ينظر: حاشية العطّار، ص443.
4- ينظر: الكشّاف 305/2.
5- ينظر: موصل الطّلاب، ص55-57.
6 ينظر: حاشية العطّار ، ص353.
7- والشّاهد في الآية :أن جملة ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾معترضة بين فعل الشّرط ﴿لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ ، وجوابه ﴿فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾.
8- ينظر: حاشية الزّرقاني ل/29(أ) .

ومنه قول(الشّيخ الأزهري)[1]: ((والجملة المفعولية تقع في أربعة مواضع: الأوّل :أن تقع محكيّة بالقول، نحو: قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ مريم:**30**، فجملة ﴿ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ في موضع نصب على المفعولية محكيّة ب﴿ قَالَ﴾ كسرُ (إنّ) بعد دخول ﴿ قَالَ﴾)).

شرح(الشّيخ العطّار)[2]: ((**قوله:**﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ مريم:**30** أنطق الله عيسى –عليه السّلام– نداءً أوّلًا؛ لأنّه أوّل المقامات، وللرّد على من يزعُم ربوبيّته **أفاده بعض الشرّاح**)).

قوله: (في موضع نصب)، قال **ابن الحاجب في الأمالي**: ((إنّ القول يحكي هذه الجملة في موضع نصبٍ باتّفاق، إلاّ أنّها مفعول مطلق، أو مفعول به))[3].

((فمذهب **الجمهور**: هو الثّاني، و**المحقّقين**: هو الأوّل، كما نصّ عليه **شارح اللّب**[4] أفاده **الرّوميّ**))[5].

*** شواهد قرآنية ذكرها(الشّيخ الأزهري) ووافقها (الشّيخ العطّار) وأضاف إليها شواهد قرآنية أخرى تتعلق بموضع الاستشهاد:**

إذ بلغ عدد الآيات الكريمة (15) تقريبًا **نحو**:

قال (الشّيخ الأزهري)[6]: ((في الجملة الفعلية ، والجملة تسمى فعلية إن بدأت بفعلٍ ... ولا فرق في الفعل أن يكون مذكورًا أو محذوفًا، تقدم معموله عليه أو لا، نحو: قوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ﴾،**البقرة:87** ف ﴿فَرِيقاً﴾ مقدّم من تأخير ، والأصل: (كذبتم فريقًا))).

1- ينظر: موصل الطّلاب، ص39،40.

2- ينظر: حاشية العطّار، ص250.

3- ينظر: الأمالي لابن الحاجب 236/1، والشّيخ العطّار نقله بواسطة الرّومي.

4- ينظر: شرح لب الألباب للسّيد عبدالله المشهور بالنُّقركار ل/133.

5- ينظر: شرح الرّومي، ص30، ويمكن الرّجوع إلى باقي الشّواهد في الحاشية، مثلا: 243، 261، 270، 292، 305، 306، 317، 318، 319، 321، 359، 366، 374، 380، 381، 398، 399، 414، 418، 420، 442، 444.

6- ينظر: موصل الطّلاب، ص32 ،33 .

شرح (الشّيخ العطّار)[1]: ((**قوله:** ونحو : ﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ ﴾[2]، ومثله[3]: (كيف جاء زيدٌ)، وقوله تعالى: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾، **غافر/81** فإنّ تقدير الأول: (جاء زيدٌ كيفَ) ، وتقدير الثّاني (تُنكرون) ، أيّ آيات الله ، فقدِّما ، لاقتضاء الاستفهام الصّدارة)).

ومنه أيضا قول (الشّيخ الأزهري)[4]: (((الجملة الثّانية والثّالثة) من التي لها محلّ: الواقعة حالًا، والواقعة مفعولًا به، ومحلّها النّصب (فالحالية) نحو :قوله تعالى:﴿ وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ﴾، **يوسف:16**، فجملة ﴿ يَبْكُونَ﴾ من الفعل والفاعل في محل نصب على حال من الواو، و﴿ عِشَاء﴾ منصوب على الظّرفية،...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[5]: ((**قوله:**﴿ وَجَاؤُواْ﴾، ضمّن (جاء) معنى: (أتى)؛ فنصب المفعول[6] ، أو النّصب على نزع الخافض، أي: إلى أبيهم.

قال **صاحب الكشّاف** في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ جَاؤُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾ **الفرقان:4** ،((إنّ(جاء) يستعمل في معنى: (فَعَل)؛ فيُعدّى بما تعدّى به، فيكون المعنى: وَرَدُوا ظلمًا، ويجوز أن يحذف الجارّ، ويوصل الفعل)).[7] **انتهى.**

والضّمير في﴿ جَاؤُوا﴾ راجعٌ لإخوة يوسف)).

ومن ذلك قول (الشّيخ الأزهري)[8]: ((في المسألة الثّانية:(الجمل التي لها محل من الإعراب)... والرّابع: أنْ تقع (معلّقًا عنها العامل) ... والثّاني:﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ **الكهف:19**، فـ﴿ أَيُّهَا﴾مبتدأ

1- ينظر: حاشية العطّار، ص212.
2- حيث أتى الشّارح بهذه الآية شاهدًا على الجملة الفعلية التي تقدم معمولها عليها.
3- يعني في تقديم المؤخر، لكونه صدرًا ،وفي كونه جملة فعلية تقدّم معمولها عليها.
4- ينظر: موصل الطّلاب، ص39.
5- ينظر: حاشية العطّار، ص245.
6- يعني: وجاءوا أباهم، وهو مفعول(جاءوا) بتضمينه معنى فعل متعدٍّ بمعنى :أتى.
7- الكشاف 18/3.
8- ينظر: موصل الطّلاب، ص40.

ومضاف إليه، و﴿أَزْكَى﴾ خبره، و﴿طَعَامًا﴾ تمييز، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سادة مسد مفعول ﴿يَنظُرْ﴾ المقيد بالجار قال **المصنف** في(المغني): ((لأنّه يقال :نظرتُ فيه ،ولكنّه هنا علّق بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهو من حيث المعنى طالب له على معنى ذلك الحرف...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[1] : ((**قوله:** ﴿أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ **الكهف:19** الضّمير في (أيّها) للمدينة على حذف مضافٍ، أي: لأهلها، ويقال: إنّها المسمّاة الآن: (طرسوس)[2] -بفتح الرّاء- وأزكى: أي: أجلّ، وأطيب، أو أكثر، وأرخص[3]، انتهى حاشية **المدابغي**))[4].

ومثل هذا المثال الّذي ذكره **المصنّف** قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ **الأعراف:184**، و﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ **الذّاريات:12**؛ لأنّه يقال: فكّرت فيه، وسألت عنه، وقد عُلِّقتا بالنّفي في الأوّل، والاستفهام في الثّاني، وبقي ما وقعت (فيه الجملة) نائبةً عن مفعولٍ صريحٍ غير مقيّدٍ بالجارّ، ومثالها: (عرفتُ مَن أبوك)، فمَنْ أبوك واقعة موقع المفعول؛ إذ يقال: (عرفتُ زيدًا)[5]، وحينئذٍ فتتمّ الأقسام الثّلاثة؛ الّتي ذكرها في **المغني**[6]؛ وهي: وقوع المفعول المقيّد بالجارّ، وموضع المفعول الصّريح، وموضع المفعولَينِ)).

1- ينظر: حاشية العطّار ص264 ،265.

2- طَرَسوس: كلمةٌ أعجميَّة روميّة، وهي: مدينة بثغور الشّام بين أنطاكية، وحلب، وبلاد الرّوم، ينظر: معجم البلدان 28/4، 29.

3- ينظر: الكشّاف 477/2، والبحر المحيط 111/6، وشرح الكافيجيّ ص: 104.

4- ينظر: حاشية المدابغيّ ل/15(ب).

5- من قوله: (ومثل هذا المثال) إلى هذا الموضع من شرح الشّمني ل/9(أ) بتصرّف، وينظر: المغني 6/ 543-544، وحاشية الشّنوانيّ 134/1، 135.

6- وذلك في انقسام الجملة المعلّق عنها الفعل، وهو غيرُ مختصٍّ بباب (ظن)؛ بل هو جائزٌ في كلِّ فعلٍ قلبيّ، ينظر: المغني 6/ 543-546 .

*** شواهد قرآنية ذكرها (الشّيخ العطّار) ولم يذكرها (الشّيخ الأزهري):**

إذ بلغ عدد الآيات الكريمة (108) آية تقريبًا، **ومن أمثلة هذا:**

قال (الشّيخ الأزهري) [1]: ((والجملة السّابعة :الجملة (التّابعة لجملة لها محل من الإعراب): وذلك في بابي النّسق والبدل،...والثّاني : البدل نحو قوله:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا *** وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِ والْجَهْرِ مُسْلِمًا[2]

فجملة (لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا) في موضع نصب على البدلية من(ارْحَلْ) ...)).

شرح(الشّيخ العطّار)[3]: ((قوله: (نحو قوله: أقول له ارحل): التّمثيل به مبنِيّ على مذهب البيانيين[4]؛ وإلاّ فهو في الظّاهر من أفراد قاعدة: (وإذا قلت..)[5] فالأولى التّمثيل بقوله تعالى:﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ **الشّعراء:132-135**؛ فإنّ دلالة الجملة الثّانية؛ البدليّة على نعم الله مفصّلة بخلاف المبدل منها، فالثّانية أوفى بتأدية المعنى المراد، وهو تعداد النّعم[6].

قال (المصنف): ومن غريب هذا الباب قولهم: (قلت لهم: قوموا أوّلُكم وآخرُكُم) ، قال ابن مالك: (ليقم أوّلكم وآخركم)، فهو من بدل الجملة من الجملة؛ لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في قوله تعالى:﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ **البقرة:35**، أي: وليسكن زوجُك، وقوله تعالى:﴿ لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ﴾ **طه:58** ، أي: لا تُخْلِفُهُ أنت، وقوله تعالى:﴿لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ﴾ **البقرة:233**، أي: ولا يضارّ

1- ينظر: موصل الطّلاب، ص47.

2- لا يعرف قائله وهو من الطّويل، ينظر: المغني:557/6، والتّصريح 162/2، وشرح شواهد المغني 839/2، والأشموني 132/3، والخزانة 207/5، والشّاهد فيه: أن جملة (لا تقيمنّ عندنا) في محلّ نصبٍ بدل اشتمال من جملة: (ارحل) الّتي هي مقول القول، والمحلّ لمجموع الجملتين إذ هو المقول وكلٌّ منهما على انفراده جزء المقول، ينظر: حاشية الشّنوانيّ 155/1، وحاشية الزّرقاني ل/20 (ب)، وحاشية المدابغيّ ل/20(ب).

3- ينظر: حاشية العطّار ص312 ،313.

4- يقصد بذلك: علماء المعاني فإنّما يمثّلون به لكمال الاتّصال، ومن صوره: أن تكون الجملة الأولى غير موفّية بالمعنى المراد، وتكون الجملة الثّانية موفّيةٌ به بحسب ما يقتضيه المقام، وذلك بأن تكون بدلاً من الأولى، وعليه يمتنع العطف، ينظر: الإيضاح للخطيب القزويني 75/2.

5- يعني: الجملة المحكية بالقول.

6- ينظر: المغني 6/ 556، 557، وشرح الشّمنّي ل/12 (أ) .

مولودٌ؛ إذ ربّما يحتاج في الثّواني ما لا يحتاج إليه في الأوائل، فالعطف من قبيل عطف الجملة على الجملة[1])).

ومنه أيضا قول (الشّيخ الأزهري)[2]: ((في المسألة الثّانية: في بيان الجمل التي لها محل من الإعراب، الفرق بين بابي (كان)، و(كاد) **الأوّل** فهو: أن جملة خبر (كان) تكون اسميّة أو فعليّة، وجملة خبر (كاد) لا تكون إلا فعلية فعلُها مضارع.

الثّاني: وهو أنّ خبر (كان) لا يجوز اقترانه بأنْ المصدريّة، ويجوز في خبر (كاد)،...)).

شرح(الشّيخ العطّار)[3]: ((**قوله:** (لا يجوز اقترانُهُ بأنْ المصدريّة) ليس على إطلاقه؛ بل يُقيّدُ بما إذا كانَ اسمَ ذاتٍ؛ لأنّ (أنْ) يُسبَكُ ما بعدها بالمصدر؛ فيقتضي هذا الإخبار عن اسم الذّات بالحدث، ومعلومٌ أنّ الخبرَ متّحدٌ مع المبتدأ كما هو شأن الحمل، أمّا إذا كان اسمَ معنى، كـ (كانَ الرأيُ أنْ تسافر)، أو اسمَ ذاتٍ منفيًّا عنه الخبر، نحو:﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى﴾ **يونس/37**، أي: مُفترًى...[4])).

ومنه قول(الشّيخ الأزهري)[5]: ((في الجملة الثّانية والثّالثة ، من التي لها محلّ: (الواقعة حالًا، والواقعة مفعولًا به ... ومحلّها النّصبُ ...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[6]: ((قوله : (ومحلّها) ، أمّا الحالية ، فظاهرٌ، وأمّا الواقعة مفعولًا ، فمُقيّدٌ بما إذا لم تَنُبْ عن الفاعل، وذُكر في القول حاصلًا ، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ **المطففين:17**، وإنّما جاز ذلك هنا، لأنّ الجملة التي يُراد بها لفظها المُنزّل منْزلةَ المُفردِ، وهذه الخاصة لا تُوجّدُ في غير القوْل، فاختصّت النّيابة به؛ بل أجاز بعضهم وقوع الجملة فاعلاً صريحًا،

1- ينظر: المغني 557/6، 558.
2- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 38.
3- ينظر: حاشية العطّار، ص239.
4- ينظر: حاشية الشّنواني 128/1، 129، وحاشية المدابغيّ ل/13(ب).
5- ينظر: موصل الطّلاب ، ص39.
6- ينظر: حاشية العطّار، ص243 ،244.

وحمل عليه قوله تعالى:﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ **إبراهيم:45**[1]، فجملة:﴿فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ معلّقٌ عنها العامل بسبب الاستفهام في محلّ الرّفعِ على أنّها فاعل ﴿تَبَيَّن﴾ ، ومنه قوله تعالى:﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ **يوسف:35**، فجملة: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾؛ معلّقة بالّلام، مرفوعٌ محلاًّ؛ لكونها فاعل﴿ بَدَا﴾، وأجاب المانع بأنّ في ﴿بَدَا﴾ ضمير البدء، وفاعلًا، وتقدّر ما المصدريّة، أو (أنْ) في﴿ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾))[2].

قال (الشّيخ الأزهري)[3]: ((في الجملة السّادسة من الجمل التّي لا محل لها : الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازم، مطلقًا، كجواب(إذا) الشّرطية ،نحو: (إذا جاء زيدٌ أكرمتُكَ))).

شرح (الشّيخ العطّار)[4]: ((قوله: (لجواب إذا): وهي في الغالب تدُلّ على المعلوم وُقوعه[5]، ومع دلالتها على الظّرفيّةَ، تدلّ على ارتباط إحدى الجُملتين بالأخْرى ،وقيل: بل حصول الفعلين بحسب الاتفاق لا بحسب الارتباط، إذْ لوْ لُوحِظ فيها معنى الشّرط، جيء بـ (الفاء)، نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾ **الجاثية:25**))[6].

1- ينظر: المغني 538/6.

2- من قوله: (وإنّما أجاز) إلى هذا الموضع من الشمنّي ل/7(ب) بتصرّف، وينظر: المغني 538/6.

3- ينظر: موصل الطّلاب، للأزهري، ص68.

4- ينظر: حاشية العطّار، ص388.

5- يشترط في (إذا) أن يكون التّعليق بها على أمرٍ معلومٍ مقطوعٍ بوقوعه كقولك:(إذا زالت الشّمس آتيك) بخلاف (إنْ) فإنّهالا يكون التّعليق بها إلاّفي مبهمٍ مشكوكٍ فيه، ينظر: الكتاب ،60/3، والمقتضب، 56/4، والجنى الدّاني/ص360، ول(إذا) استعمالات كثيرة ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، 95/4-100، والهمع 131/2-135.

6- يمكن الرّجوع إلى باقي الشّواهد في الحاشية مثلًا: ص 2، 8، 29 27، 83، 95، 97، 102، 104، 116، 117، 118، 128، 135، 139، 141، 149، 154، 163، 165، 167، 171، 176، 214، 230، 235، 236، 239، 247، 249، 250، 251، 270، 277، 282، 283، 303، 310، 311، 312، 313، 320، 328، 332، 355، 357، 359، 364، 368، 374، 376، 388، 407، 408، 423، 423، 444.

*** القراءات القرآنية:**

هي الصّورة المختلفة لألفاظ القرآن، و أُصولها وُضِعت في عهد الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– على طريقة (التّلقي) و(العرض)، واستمرت تعتمد عليها حتّى عُرفت عبارة (القراءات السّبع)[1] ووضّح الزّركشي الفرق بين القرآن والقراءات بقوله: ((القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمّد – صلّى الله عليه وسلم – للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف ، أو كيفيّتها من تخفيف وتثقيل و غيرها)) [2].

وقد اشتهر النُّحاة بالقراءة ، فقد كان (أبو الأسود) قارئًا، وكان عيسى بن عمر الثّقفي أحد قراء (البصريين) وهو الذي رُوى عنه أنّه أول منْ ألّف في النّحو كتابي (الجامع) و(المكمل) ، أمّا (أبو عمرو ابن العلاء)، و(الكسائي) فهما من القراء السّبع[3].

وجاء استشهاد (الشّيخ العطّار) بالقراءات القرآنيّة على اختلافها من متواترة، وشاذّة، ويمكن بيان هذا **على النّحو التّالي:**

<u>قد يصف القراءة، فيذكر أنها إحدى القراءات السّبع:</u>

قال(الشّيخ الأزهري): ((يحلّ المباني)) [4].

شرح (الشّيخ العطّار)[5]: ((في المختار: حَلَّ بالمكان؛ من باب رَدّ[6]، ومنه قوله تعالى:﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ الرّعد:**31**، أجمع القرّاء على الضّم، وحَلَّ العذابُ يحِلّ –بالكسر– حَلال: وجب، ويحُلّ– بالضّم– حُلولاً: نَزَل، وبهما قُرِئ في السّبع[7]....

1– ينظر: معجم القراءات القرآنية ، د. عبد اللّطيف الخطيب ، دار سعد الدين، دمشق، ط2002/1م، ص12.
2– ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزّركشي 2/ص318.
3– ينظر: الفهرست ،ابن النّديم ،تح: إبراهيم رمضان ،دار المعرفة ،بيروت ،ط1997/2م، ص61–88.
4– ينظر: موصل الطّلاب، ص 23.
5– ينظر: حاشية العطّار، ص117 ،118.
6– مختار الصّحاح (حلّ).
7– قرأ الكسائيّ بضمّ الحاء من (فيَحُلّ)، واللاّم من (يحلُل) من حلّ يحُلّ إذا نزل، والباقون بكسرهما، من حلّ عليه كذا أي: وجب من حلّ الدّين يحِلّ بالكسر: وجب قضاؤه، ينظر: إتحاف فضلاء البشر، للبنّا 253/2، 254...

نسبة القراءة إلى أصحابها وذكره للأوجه الجائزة في القراءة:

قال (الشّيخ الأزهري)[1]: ((في الجملة الثالثة :المعترضة بين شيئين، ... وبين القسم وجوابه، والموصوف وصفته، ويجمعها:﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ **الواقعة:75**)).

شرح (الشّيخ العطّار)[2]: ((قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾ (لا) صلة، أي: فأقسم، أو الأصل:/ (لأنّا أقسم) بلام الابتداء، فحذفت (أنّا)، وأشبعت اللّام فتولّدت الألف، فاللّام للابتداء، والألف للإشباع[3]، أو (لا) نافية داخلة على محذوف، أي: فلا حجّة للكافرين في نحو قولهم في القرآن العزيز:﴿ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ **الفرقان:5**، ثم استُؤْنف فقيل: أقسم إلى آخره[4].

و﴿ مَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾: مغاربها؛ لما في غروبها من زوال أثرها، والدّلالة على وجود مؤثّرٍ لا يزول تأثيره، ولأنّه وقت قيام المجتهدين من عباده الصّالحين، وقيل: منازِلُها، ومجاريها؛ لأنّ في ذلك ما لا يحيط به الوصف من الدّليل على عظيم القدرة والحكمة، وقيل: المراد بالنّجوم: القرآن، ومواقعه: أوقات نزوله[5].

وقرأ الكسائيّ: ﴿بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾[6].

ومنه أيضا قول (الشّيخ الأزهري)[7]: ((ثم الجملة تنقسم ثانيًا بالنّسبة إلى الوصفية إلى (صغرى وكبرى)... والكبرى هي الّتي خبرها ك(زيدٌ قام أبوه)؛ فجملة: قام أبوه؛ صغرى؛ لأنّها خبرٌ عن زيدٍ، وجملة: (زيد قام أبوه) كبرى، لأنّ خبر المبتدأ فيها جملة)).

1- ينظر: موصل الطّلاب، ص 58، 59 .

2- ينظر: حاشية العطّار، ص354 ،355.

3- ينظر: شرح الكافيجيّ، ص 163، وحاشية الشّنواني 196/1، 197.

4- ينظر: حاشية المدابغيّ ل/27 (ب).

5- ينظر: شرح الكافيجيّ ص: 164، وحاشية المدابغيّ ل/27 (ب)، وينظر: تفسير الآية في الطّبري 264/13-266حيث قال بعد ذكر أقوال المفسّرين: ((وأولى الأقوال في ذلك بالصّواب.. مساقط النّجوم ومغايبها في السّماء))، وأيد ذلك الزّمخشريّ في الكشّاف 58/4.

6- وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ فَقَرَأَ حَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ، "بِمَوْقِعِ" بِإِسْكَانِ الْوَاوِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ عَلَى التَّوْحِيدِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَأَلِفٍ بَعْدَهَا عَلَى الْجَمْعِ. ينظر:النّشر في القراءات العشر، لابن الجزريّ 383/2.

7- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 33، 34.

شرح (الشّيخ العطّار)[1]: ((قوله: (والكُبرى) هي الاسميّة، كما في **المغني**[2].

(وفيه)[3] قد يحتمل الكلام الكبرى، وغيرها ، ولهذا النّوع أمثلة:

أحدها:﴿ أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾ **النّمل :40** ؛ إذ يحتمل (آتيك) أن يكون فعلًا مضارعًا، ومفعولًا، وأن يكون اسم فاعل، ومضافًا إليه، ومثله:﴿ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ﴾ **هود:76**،و﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ **مريم:95** ، ويؤيّده: أنّ أصل الخبر الإفراد[4]، وأنّ حمزة يميّل الألف من آتى[5] ، وذلك ممتنعٌ على تقدير انقلابها عن همزة)).

ونحو ذلك قول(الشّيخ الأزهري)[6]: ((في المسألة الرّابعة :(الجملة الخبريّة)، ...ومثال :الجملة الواقعة بعد المعرفة المحضة حال كونها حالًا قوله تعالى:﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ **المدثر:6** بالرّفع، فجملة (تستكثر) من الفعل والفاعل على حالٌ من الضّمير المستتر في (تمنن) المقدّر ب(أنت)، وهو معرفة محضة)).

شرح (الشّيخ العطّار)[7]: ((**قوله**﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ **المدثر:6** ، أي: ولا تُعطِ مستكثرًا رائيًا لما تعطيه كثيرًا، وطالبًا للكثير[8]، نهيٌ خاصٌ برسول الله – صلى الله عليه وسلم – لأنّ الله اختار له أشرف الآداب، وأحسن الأخلاق، أو هو نهيُ تنزيهٍ لا تحريم[9] وقُرِيء (تستكثرْ) بالسّكون[10] على الإبدال من (تمنن)[11]، أو لموافقة رؤوس الآي ، اعتبارًا بحال الوقف، وقرأ **الأعمشُ**: بالنّصب بإضمار (أنْ)[12]،

1- ينظر: حاشية العطّار، ص214 ،215.

2- حيث قال: ((الكبرى هي: الاسمية الّتي خبرها جملة، نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ))، ص 497.

3- زيادة من المغني يقتضيها سوق الكلام، ينظر: ص 498، 499، وهي في حاشية الشّنواني 114/1.

4- ينظر: شرح التّصريح 166/1، والهمع 98/1.

5- قراءة حمزة بإمالة الألف من ذوات الياء، ينظر: الوافي في شرح الشّاطبيّة لعبد الفتّاح القاضي، ص 140.

6- ينظر: موصل الطّلاب، ص71.

7- ينظر: حاشية العطّار، ص398 ،399.

8- ينظر: الكشّاف 181/4، وفيه أو طالبًا وهو الأصحّ.

9- ينظر: الكشّاف 181/4، وحاشية الشّنواني 242/1.

10- هي قراءة الحسن، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،1999م، ص337/2،ومختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، مكتبة المتنبي ، القاهرة، ص164.

11- ذكر الزّمخشري في الكشّاف 181/4،ثلاثة أوجه لقراءة الحسن بالسّكون: الإبدال من (تمنن) كأنّه قيل : ولا تمنن لا تستكثر، وأنْ يشبّه ثرو بعضد فيسكّن تخفيفًا ، وأن يعتبر حال الوقف.

12- ينظر: المحتسب 337/2، والكشّاف181/4.

ويؤيّده قراءةُ **ابنِ مسعود**[1] (ولا تمنن أنْ تستكثر) والتّخريج على قراءةِ الرّفع غيرُ متعيّن، بل مترجّح[2]، فقد قال **الزّمخشري**: ((ويجوز في الرّفع أنْ تُحذفَ(أنْ)، ويُبْطل عملها))[3].

<u>وفي مواضع لا يعزو القراءة لأصحابها:</u>

قال (الشّيخ الأزهري)[4]: ((والرّابعة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب: الجملة المضاف إليها، ومحلّها الجر، فعلية كانت أو اسمية، فالأولى: نحو قوله تعالى : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ **المائدة:119** ، فجملة ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ في محل جر بإضافة[يوم] إليها)).

شرح (الشّيخ العطّار)[5]: ((**قوله:** ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ **المائدة:119** قرأ نافع بالفتح على البناء لإضافته إلى الجملة، وقرأ الباقون بالرّفع على الإعراب[6]، وعلى كل فهو خبر اسم الإشارة المشار به للخبر المذكور قبل هذه الآية[7]، وصحّة الإضافة مع كونها من خواص الاسم ، إمّا لما قيل : إنّ هذه من خواص الظّروف ، أو لتأويله الجملة بالمصدر المُعرّف ، وتعرّفه ههنا بالإضافة ، إذ المعنى (يوم نفع صدقهم) وإنّما احتيج لوصف المصدر بكونه معرّفًا ، لأنّه لو أضيف (اليوم) إليه منكرًا، لم يكن ذلك تأويلًا للجملة، بل للفعل مع أنّ الغرض تأويلها ، فالفعل أُوِّل بالمصدر ، والفاعل لمّا أضيف إليه كأنّه مؤوّل ، وإنّما أضيف المصدر دون المفعول ، لأنّه خارج عن الجملة ، إذ هو فضلة .

وبهذا تعلم أنّ قول الشّارح: (فجملة ينفع) تَسَمُّح[8]؛ إذ الجملة: هي مجموع الفعل والفاعل، حمله على ذلك ظهور المراد، هذا خلاصة ما يقال هنا[9])).

1- ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه،ص164.

2- فالرّفع على أنّه حال في (مستكثر) أي: لا تعط عطيّةً لتأخذ أكثر منها، أو ارتفع بحذف (أنْ) ، والتّقدير :لا تضعف يا محمّد أنْ تستكثر من الخير، ينظر: مشكل إعراب القرآن ، أبو محمّد مكي الاندلسي القرطبي، تح د.حاتم صالح الضّامن، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط2/ص771.

3- الكشّاف181/4.

4- ينظر : موصل الطّلاب للأزهري، ص41.

5- ينظر: حاشية العطّار، ص270 ،271.

6- ينظر: النشر في القراءات العشر، للجزري، ط2، ص256، وينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ط4، ص63، وشرح الكافيجي، ص106.

7- ينظر: حاشية المدابغيّ ل/16(أ).

8- وإنّما يقصد بذلك: المسامحة في العبارة؛ إذ حقه أن يقول: نحو: يوم ينفع الصّادقين صدقهم، والأئمة كثيرًا ما يتسامحون؛ اتّكالاً على ظهور المعنى المراد، ينظر: حاشية الشّنوانيّ 138/1.

9- ينظر: شرح الكافيجيّ ص 106، 107، وشرح الرّوميّ ص: 37، وحاشية المدابغيّ ل/19(أ) .

قول (الشّيخ الأزهري)[1]: ((في الجملة التّفسيرية... واستدلّ على ذلك تحقيق بعضهم بقول الشّاعر ومنه:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمنٌ *** وَمَنْ لَا نَجُرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعَا[2]

شرح (الشّيخ العطّار)[3]: ((**قوله: (واستدلّ بعضهم)**: ... فإن قلت: لِمَ لَمْ يُستدلّ بآية ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ **القمر:49؟**

فالجواب: أن (نُؤْمِنْهُ) في البيت متعيّن للتّفسير لا غير، وأمّا﴿ خَلَقْنَاهُ﴾ فظاهرٌ فيه؛ كيف لا، وقد قرئ﴿ كُلُّ شَيْءٍ﴾ بالرّفع[4]، فعلى هذا﴿ خَلَقْنَاهُ﴾ صفة شيء[5]، و﴿ بِقَدَرٍ﴾ متعلّق بمحذوف خبر كلّ أي: كلّ شيءٍ مخلوقٍ كائنٌ بقدر، أو﴿ خَلَقْنَاهُ﴾ خبر المبتدأ، فعلى قراءة الرّفع؛ تخرج الآية عن موضوع البحث.

1- ينظر موصّل الطلاّب، ص 65.

2- ووجه الدّليل منه: أنّ (نؤمنه) مفسّرٌ لـ(نؤمن) قبل (نحن) محذوفًا مجزومًا بـ(مَنْ)، فظهر الجزم في الفعل المذكور، وهو: (نؤمنه) المفسّر للفعل المحذوف))، والبيت من شواهد الكتاب 114/3، والمقتضب 73/2، والرّضي255/2، والمغني، ص 526، والهمع 59/2، وشرح الشّمني ل16/(أ)، وشرح الرّومي، ص 68.

3- ينظر: حاشية العطّار، ص377 ،378.

4- هي قراءة شاذّة لأبي السّمّال ذكرها أبو الفتح في المحتسب300/2، وابن خالويه في مختصر شواذّ القراءات، ص148،و إعراب القراءات الشّواذّ، للعكبريّ 534/2 .

5- ينظر: شرح الكافيجيّ، ص 192، وحاشية الشّنواني 220/1 .

*** الحديث النّبوي والآثار:**

من يتبعْ قضية الاحتجاج بالحديث النّبوي يرى أنّ النُّحاة قد وقفوا منه مواقف متباينة ، يمكن بيانها على النّحو الآتي :

فالقُدامى احتجّوا بالحديث ، ولكن بمقدار وعلى ندرة ، فسيبويه وغيره من النُّحاة القُدامى احتجّوا في عدّةِ مواضع من كتبهم[1] .

أمّا النُّحاة المتأخرون فقد انقسموا إلى ثلاث فرق[2]:

1- مذهب المانعين: ويمثل هذا المذهب ابن الطّائع **(ت 680 هـ)** وأبو حيّان الأندلسي **(ت745هـ)**، والسّيوطي **(ت911 هـ)**.

2- مذهب المجيزين : ويتزعمهم ابن مالك **(ت672 هـ)** وتبعه الدّماميني **(ت827 هـ)** وغيره من النُّحاة .

3- مذهب المتحفظين ، مثل : الشّاطبي **(ت790 هـ)** ، وهم لا يرفضون الاحتجاج بالحديث جملة ولا يأخذون به جملة ، بل يجيزون الاحتجاج بما ثبت أنّه لفظ النّبي- صلى الله عليه وسلم .

ولعلّ السّبب في وقوف النُّحاة منه هذه المواقف المختلفة يعود إلى أنَ علماء الحديث جوّزوا نقله بالمعنى كما نبّهوا على وقوع اللّحن في بعض الأحاديث المرويّة لأنَ كثيرًا من رُواته كانوا غير عرب[3].

غير أنّ اهتمام النُّحاة الأوائل انصبّ على الاستشهاد بالشّعر ، فهو الصّبغة العامة التي اصطبغت بها كتبهم ، في حين كان استشهادهم بالحديث قليلًا جدًا مقارنة بغيره من مصادر الاستشهاد ، أمّا المتأخرون فالأمر مختلف عندهم ، إذْ إنّنا نلمس اهتمامًا ملحوظًا بالحديث عند بعضهم ، من أمثال :

1- ينظر : الكتاب ، 1/ 74- 327 ، 2/ 32 ، 80 ، 393 ، 3/ 268 ، 4 / 116 ، والمقتضب ، 1/ 34، 232، 184/2 ، والإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي، تح : حسن شاذلي فرهود ، جامعة الرّياض ، 1/ 1981م /ص101 ، والمسائل العضديات ، أبو علي الفارسي ، تح : علي جابر المنصوري ، مكتبة النّهضة العربية ، بيروت ، ط1/ 1986م، ص25 ، 28 ، 57 ، 175 .

2- ينظر: الخزانة 4/ 17، في أصول النّحو العربي ، سعيد الأفغاني ص48 .

3- ينظر: الحديث النّبوي وأثره في الدّراسات اللُّغوية، محمّد ضاري حمادي، الجمهورية العراقية، ط1/ 1982 م، ص307، 308 .

ابن مالك، وابن هشام وغيرهم من النُّحاة[1]، فقد كان لهم موقف متميز عن غيرهم في مسألة الاستشهاد بالحديث .

وأمّا (الشّيخ العطّار) لم يكن من المكثر ين بالاستشهاد بالحديث ، فقد ذكر(سبعة أحاديث) فقط وكأنّه وافق المتقدمين ، ويمكن بيان هذا **على النّحو التّالي:**

***أحاديث ذكرها عند حديثه في شرح المقدمة كانت على النّحو التّالي:**

الحديث الأول: عند حديثه في تقديم الوصف (بالرّسول) على (عبده):

قال (الشّيخ الأزهري)[2]: ((الحمد لله الملهم لحمده والصّلاة على سيدنا محمّد رسوله وعبده...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[3]: ((في حاشية **المدابغي**[4]، وكذا في **بعض الحواشي:** قدّم الوصف بالرّسول للسّجع[5]، وإلاّ فالموافق **لحديث:** ((لكن قولوا عبدُ اللهِ ورسُولُه))[6]، تقديم الوصف بالعبوديّة، ولأنّه أشرف الأوصاف العليّة ، أي: فمقتضاه أن يُقَدَّم، وعكسَ لتحصيل السّجع، والّذي يظهر أنّ العبد وقع في مركزه؛ لأنّ الترقّي يكون من الأدنى للأعلى، فيقال: عَالِمٌ نِحْرِيرٌ[7]، وجَوادٌ فيَّاضٌ[8])).

1- ينظر : الرّواية والاستشهاد باللّغة ،(دراسة في ضوء علم اللّغة الحديث) محمّد عيد ،عالم الكتب ، القاهرة/1972، ص131-138.

2- موصّل الطلاّب ص: 23.

3- ينظر: حاشية العطّار ص104.

4- حاشية المدابغيّ ل 2/(ب).

5- هو: توافق الفاصلتين من النّثر على حرفٍ واحدٍ في الآخر، وله أنواعٌ ثلاثة: مطرّف ومرصّع ومتوازي، ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة 188/1، 189، والتّوافق هنا وقع بين حَمْدِه، وعَبْدِه.

6- جزءٌ من حديث: ((لا تَطْرُوني كما تَطْرِي النّصارى عيسى بن مريم، ولكن قولوا عبدُ الله ورسوله)) ينظر: سنن الدّارميّ 320/3.

7- والنّحرير: العالم الحاذق في علمه، جمع نحارير، ينظر: اللّسان (نحر).

8- مبالغة الفائض، يقال: نهر فيّاض: كثير الماء، ورجل فيّاض: كثير العطاء، ينظر: اللّسان (فاض).

الحديث الثّاني: عند حديثه عن اثبات السّيادة كصفة للرّسول – صلّى الله عليه وسلّم :

قال (الشّيخ الأزهري)[1]: ((الحمد لله الملهم لحمده والصّلاة على سيدنا محمّد رسوله وعبده...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[2]: ((قوله: (رسولِهِ وعَبْدِهِ)... قال **الشّنواني**[3]: وإطلاق السيّد على نبيّنا محمّد – صلّى الله عليه وسلّم– يوافق ما ثبت في الحديث أنّه قال: ((أنا سيّد ولد آدم ولا فخر))[4]...)).

الحديث الثّالث: بعد سرد كلام في البسملة وإعراب (بسم):

قال (الشّيخ الأزهري)[5]: ((الباء متعلّقة بفعلٍ محذوف...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[6]: ((قوله: (الباء متعلّقة بفعلٍ محذوف)... بسم: على الأوّل متعلّقٌ بالمبتدأ، وعلى الثّاني متعلّقٌ بالخبر، وينبني على الوجهين: أنّ حذف المتعلّق واجبٌ على الثّاني؛ لعمومه دون الأوّل، وإنّما اختار الشّارحُ مذهب الكوفيّين؛ لما تقدّم، ولقلّة المحذوف؛ لأنّ المحذوف عليها كلمتان[7]، وعلى الثّاني ثلاث كلمات[8]، ولأنّ الأصل في العمل للأفعال، وبكثرة التّصريح بالمتعلّق فعلاً كما في آية:﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ **العلق:1** وحديث : ((بِاسْمِكَ رَبِّي، وَضَعْتُ جَنْبِي))[9])).

1- موصل الطّلاب، ص23.

2- ينظر: حاشية العطّار، ص106.

3- ينظر: حاشية الشّنوانيّ 13/1-15.

4- الحديث خرّجه الإمام مسلم في صحيحه 1782/4، والإمام أحمد في المسند 281/1.

5- ينظر: موصل الطّلاب، ص23.

6- ينظر: حاشية العطّار، ص123.

7- هما: الفعل أبدأ، وفاعله المستتر: أنا.

8- هي: المبتدأ، والخبر، والضّمير الرّابط بينهما (ابتدائي).

9- الحديث خرّجه أبو داود في كتاب الأدب 300/5، من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه- وينظر فيما سبق: حاشية العطّار على شرح الأزهريّة، ص 159-161.

الحديث الرّابع: نقله من أبي حيان في الارتشاف:

قال (الشّيخ الأزهري)[1]: ((والإشارة إلى عبارات محرّرة، وستمر بك هذه الأبواب بابًا بابًا)).

شرح (الشّيخ العطّار)[2]: ((قوله: (وستمرّ بك) فيه قلب الكلام عن ظاهره، أي: تمرُّ أنت عليها، أو المعنى: أَذْكُرُها لَكَ؛ فلا قَلْب، وبابًا بابًا: منصوبان على الحال بالعامل الأوّل؛ لأنّ مجموعهما هو الحال[3]، ونظيره في الخبر: (هذا حلوٌ حامض)[4].

قال **أبو حيّان:** ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنّ نصبه؛ إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء؛ لكان وجهًا حسنًا عاريًا عن التكلّف[5].

وأيّد بظهورها في بعض التّراكيب، كحديث: ((لتتّبعنّ سُنَن مَن قبلكم باعًا فباعًا))[6].

قال **أبو حيّان:** والمكرّر في هذا لا يدلّ على أنّه أُرِيدَ به شفع الواحد؛ بل الاستغراق لجميع الأبواب[7])).

أحاديث وردت في المسائل النّحوية كانت على النّحو التّالي:

الحديث الأول: ورد في شرح (الشّيخ الأزهري) وتناوله (الشّيخ العطّار) بالتّعليق والبسط أو الرّد على بعض آراء العلماء فيه:

قال (الشّيخ الأزهري)[8]: ((في الجملة الثّانية والثّالثة: من التي لها محل [الواقعة حالًا ،والواقعة مفعولًا به، ومحلّها النّصب (فالحالية) نحو قوله تعالى:﴿وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ **يوسف/16**، فجملة

1- ينظر: موصل الطّلاب، ص27.

2- ينظر: حاشية العطّار، ص178 ،179.

3- ينظر: الكتاب 392/1، 393.

4- ينظر: الكتاب 83/2، والمقتضب 308/4.

5- قوله في الارتشاف 640/2 بتصرّف، وينظر: الهمع 238/1، وحاشية الشّنواني 95/1.

6- الحديث خرّجه البخاريّ من حديث أبي سعيد الخدريّ برقم:7320 وفي فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للجاحظ بن حجر العسقلاني 313/13، وخرّجه مسلم برواية أخرى 2054/4، وأحمد في المسند 450/2، 511، وابن ماجة 1322/2 وللحديث روايات مختلفة.

7- ينظر: الهمع 238/1، وحاشية الشّنواني 96/1.

8- ينظر: موصل الطّلاب، ص39.

﴿يَبْكُونَ﴾ من الفعل والفاعل في محل نصب على حال من الواو، و﴿عِشَاءً﴾ منصوب على الظّرفية، وقوله صلّى الله عليه وسلّم: ((أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهُو سَاجد))[1]، فجملة (وهُو سَاجد) من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من(العبدُ))).

شرح (الشّيخ العطّار)[2]: ((**قوله: (على الحال من الواو)** ... إنّ (الشّمني) جعل أقسام الحاليّة ثلاثة[3]:

فعليّة مقرونةٌ بالواو[4]، أولا، واسميّة مقرونة بها[5]، وشارحنا ذَكر بعد تمثيل المصنّف بالفعليّة بدون الواو؛ الاسميّة المقرونة بالواو، ومثّلها بالحديث[6] ، ومعناه: أنّ الحالة الّتي يكون بها الشّخص قريبًا من ربّه قُرْبَ مكانةٍ؛ لا مكانَ من أحواله الّتي هو عليها حالة سجوده، فأقرب: مبتدأ، وما: مصدريّة، وكان: تامّة، فيسبك ما بعدها بمصدر، أي: أقرب كونِ العبد[7].

ونصّ **الرّضيّ**[8]((على أنّ إضافة المصدر تفيد العموم، فالمعنى: أكوان العبد ،ومن ربّه متعلّق بأقرب، وقوله: (وهو ساجد) حال من العبد على ما قال الشّارح[9])).

وقال (الشّنواني): ((إنّه من ضمير العبد المستتر في الخبر المحذوف وجوبًا لسدّ الحال مسدّه، والأصل: حاصلٌ إذا كان))[10].

وانظر ما المانع من جعلهِ حالًا من العبد؟

1- ينظر: صحيح مسلم 350/1، وسنن أبي داود 231/1.
2- ينظر: حاشية العطّار ص245 ،246 ،247.
3- ينظر: الشّمنيّ ل/7، 8.
4- وقد مثّل الشّمنيّ للحالية بغير الواو بقوله تعالى: ﴿وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء﴾ وبالواو بقوله تعالى: قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ (الشّعراء:111).
5- ومثّل لها بقوله تعالى: لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى (النّساء : 43).
6- هو: قوله صلّى الله عليه وسلّم : ((أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهُو سَاجد)).
7- ينظر: حاشية الزّرقاني ل/12(أ).
8- ينظر: الرّضيّ على الكافية 105/1.
9- ينظر: حاشية المدابغيّ ل/14(أ، ب).
10- حاشية الشّنواني 131/1.

وقال (الشّمني): ((إنّه حال من أقرب))[1].

ويلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ، وهو ضعيف، فتحصّل أنّ في صاحب الحال أقوالًا ثلاثة[2]، ومثلُ الحديث آية:﴿ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾ **النّساء:43**.

ومثال الفعليّة المقترنة بالواو:﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ **الشّعراء:111**)).

الحديث الثّاني: ما نقله في (حواشي الخيالي) لعبدالحكيم:

قال (الشّيخ الأزهري)[3]: ((في المسألة الثّالثة من المسائل الأربع من الباب الأول في بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب:...سبعٌ إحداها: الجملة الابتدائية، أي: الواقعة في ابتداء الكلام اسمية كانت أو فعلية (وتسمى المستأنفة أيضًا)، وهي نوعان: أحدهما: المفتتح بها الكلام، نحو: قوله تعالى:﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ **الكوثر:1**)).

شرح (الشّيخ العطّار)[4]: ((... قال عبد الحكيم في حواشي الخيّاليّ: ((والحوض في الموقف، على ما رُوِيَ عن الصّحابة؛ قالوا: يا رسول الله، أين نَطْلُبُكَ؟ قال: ((على الصّراط، فإن لم تَجِدُوني فَعَلى الميزان، فإن لم تَجِدُوني فعلى الحوض))[5]، فإنّه يدلّ على أنّ الحوض في المحشر))[6]...)).

الحديث الثّالث: نقل ما صرّح به المراديّ في شرح الألفيّة نقلًا عن التّسهيل :

قال (الشّيخ الأزهري)[7]: ((الجملة الرّابعة: التّفسيرية وتسمى المفسرة ، والمفسرة التي لا محل لها من الإعراب، هي(الكاشفة لحقيقة ما تليه) من مفرد ومركب، وليست عمدة ، ...وخرج بقوله: ليست عمدة

1- شرح الشمنّي ل/8 (أ).

2- أنّه حال من العبد، وأنّه حال من ضمير العبد المستتر في الخبر المحذوف وجوبًا، وأنّه حال من أقرب، وعدم التّقدير هنا أولى من تصيّد المحذوف.

3- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 48.

4- ينظر: حاشية العطّار، ص317 ،318.

5- الحديث رواه التّرمذي في سننه 537/4 برقم: 2433 ، وهو في المسند 178/3.

6- حاشية عبد الحكيم على الخيالي ل/183(أ)، مخطوط في مكتبة عارف حكمت برقم: 240/98.

7- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 60 ، 61.

الجملة المُخبر بها عن ضمير الشّأن ،كما سيأتي ، ولو قال: وهي الفضلة ،كما في (المغني)[1]؛ لكان أولى؛ ....ثم مثّل بأربعة أمثلة: الأول: يحتم التّفسير والبدل ، نحو:﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ من قوله تعالى:﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ **الأنبياء:3**...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[2]: ((**قوله:**﴿وَأَسَرُّواْ﴾ فعلٌ وفاعل، و﴿النَّجْوَى﴾ مفعول، و﴿الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[3]، بدلٌ من الواو في﴿أَسَرُّواْ﴾، أو مبتدأ خبره ما قبله، أو ما بعده بتقدير القول على رأيٍ[4] ، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي:هم[5]، وأمّا جعله فاعلًا، والواو علامة الجمع، وليست بضمير كما في (أكلوني البراغيث)[6] فغير مستقيم؛ لما صرّح به محشّى الضّوء[7]: أنّ هذه لغةٌ رديئةٌ قلّ وقوعها في الضّرورات، فكيف بالقرآن المُعْجِز، وإن صرّح (المراديّ) في (شرح الألفيّة)[8] نقلًا عن (التّسهيل)[9] بما يدلّ على كثرة هذه اللّغة، وجودتها، وذكر آثارًا منها حديث[10]:((يَتَعَاقبُونَ فيكُم ملائكةٌ ...)) إلى آخره ؛ لجواز الإعراب بسائر الوجوه الّتي ذكرت هنا، فلا يدلّ ذلك على جودتها، ويصحّ نصب﴿ الَّذِينَ﴾ على إضمار أعني ونحوه[11])).

1- ينظر: المغني6/ 521 ،522.

2- ينظر: حاشية العطّار ص: 362 ،363 ،364.

3- هذا هو الوجه الأوّل من أوجه الرّفع في إعراب الآية، وفيها ثلاثة أوجه: الرّفع، وفيه أربعة أوجه سيأتي ذكرها، والنّصب إمّا على الذّم، أو بإضمار أعني، والجرّ على أنّها صفةٌ للنّاس، ينظر: شرح الكافيجي ص: 175، وشرح الرومي ص: 59-61، وهو في روح المعاني 8/17 .

4- هذا هو الوجه الثّاني من أوجه الرّفع، وهو رأي أبي البقاء في التّبيان في إعراب القرآن: 130/2.

5- هذا هو الوجه الثالث من أوجه الرّفع وتقديره: هم الّذين ظلموا.

6- هذا هو الوجه الرّابع من أوجه الرّفع، وهي في لغة طيّء، وأزد شنوءة، كما حكاه بعض النّحويين، ينظر: تفسير البحر المحيط 297/6، وضياء السّالك 15/2، والأشموني 44/2.

7- رأيه في حاشيته على الضّوء ل/35.

8- ينظر: شرح الألفية 6/2، 7 .

9- ينظر: التّسهيل 44/1.

10- خرّجه البخاري مع الفتح 33/2 ، وهو في الموطأ لمالك بن أنس، 170/1 .

11- ينظر: شرح الرّومي ص 60،61 .

وأما الآثار الّتي رويت عن الصّحابة؛ فقد أورد اثنان فقط:

الأثر الأول: نقلًا عن الإمام الرّازي في تفسيره:

قال (الشّيخ الأزهري)[1]: ((الجملة الأولى من الجمل التي لا محل لها، وهي الجملة الابتدائيّة أي: الواقعة في ابتداء الكلام؛ اسمية كانت أو فعلية وتسمّى المستأنفة أيضًا وهي نوعان: أحدهما: المفتتح بها الكلام ،نحو :قوله تعالى:﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ **الكوثر:1**)).

شرح (الشّيخ العطّار)[2]: ((**قوله:**﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾... والكوثر: اسم نهرٍ في الجنّة[3].

قال **الإمام الرّازي:** في تفسيره: ((**رُوِي في الأخبار أنّ الكوثر على ظهر المَلَكِ، يأتي به حيث يأتي النّبي- صلّى الله عليه وسلّم**)) [4].

فإذا كان في الموقفِ يأتي به في الموقف، وإذا دخل في الجنّة؛ يأتي به في الجنّة، فعلى هذا كونُهُ في الجنّة؛ لا ينافي كونُهُ في الموقف أيضًا)).

الأثر الثّاني: ما رُوي عن ابن عباس:

قال (الشّيخ الأزهري)[5]: ((الجملة الرّابعة: التّفسيرية وتسمى المفسرة ، والمفسرة التي لا محل لها من الإعراب، هي [الكاشفة لحقيقة ما تليه]من مفرد ومركب، وليست عمدة ، ... وخرج بقوله :ليست عمدة الجملة المُخبر بها عن ضمير الشّأن ،كما سيأتي، ولو قال: وهي الفضلة ،كما في (المغني) ؛لكان أولى؛ .... ثم مثّل بأربعة أمثلة:... والرّابع: ما يحتملُ التّفسير والاستئناف، نحو: قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ

1- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 48.

2- ينظر: حاشية العطّار، ص 318.

3- ذكر ابن جرير في تفسيره: أنّ الكوثر نهرٌ في الجنة حافّتاه من ذهبٍ وفضةٍ، يجري على الدّرّ والياقوت، ماؤه أشدّ بياضًا من اللّبن، وأحلى من العسل، وهو نهرٌ أعطاه الله نبيّه محمّدًا- صلّى الله عليه وسلّم- ، ينظر: 15/414-421، وذكر رواياتٍ كثيرة في وصف الكوثر.

4- تفسير الفخر الرّازي المشهور بالتّفسير الكبير ومفاتيح الغيب 32/129.

5- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 62.

بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، بعد قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ **الصّف:10،11**، فجملة ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ وما عطف عليها مفسرة للتّجارة، فلا محل لها وقيل :هي مستأنفة استئنافًا بيانيًا...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[1]: ((**قوله: (وقيل: هي مستأنفة)** أُيِّد هذا القول بما رُوي عن **ابن عباس**[2] –رضي الله عنهما– **أنّهم قالوا: لو نعلم أحبّ الأعمال إلى الله لعملناها؛** فنزلت هذه الآية أي قوله:﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ **الصّف:10،11** ، فمكثوا ما شاء الله يقولون: ليتنا نعلمُ ما هي؟ فدلّهم الله عليها بقوله:﴿ تُؤْمِنُونَ﴾.

قال (الكافيجي): ((والحاصل: أنّه إذا نُظر لرعاية الأمر اللّفظيّ فالتّفسير أظهر، وإن لوحظ إلى ترتيب المعاني فالاستئناف أدقّ))[3].

1– ينظر: حاشية العطّار ص368.

2– هذا الأثر لابن عبّاس ذكر في الكشّاف 100/4، حيث أضاف بعده: ((وفي الأثر دليل على أنّ (تؤمنون) كلامٌ مستأنف، وعلى أنّ الأمر الوارد على النّفوس بعد تشوّفٍ وتطلّع منها إليه؛ أوقع فيها، وأقرب من قبولها له ممّا فوجئت به))، وينظر: البحر المحيط261/8، وشرح الكافيجيّ، ص 183، وشرح الرّوميّ، ص 63، وحاشية الشّنواني212/1 .

3– ينظر: شرح الكافيجي، ص 184.

*** كلام العرب :**

يُعدُّ كلام العرب من أهم العناصر التي اسْتقرِئتْ منها قواعد اللُّغة ، حتّى قيل : أنَّ النَّحو علم مُستخرَج من استقراء كلام العرب[1] ، وعُرِّف – أيضًا– بأنّه ((انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره ...))[2] ، والمقصود بكلام العرب : شعرهم ونثرهم .

*** الشِّعر:**

هو ديوان العرب ، وأمّا النّثر فأمثالهم وأقوالهم القصيرة وخطبهم ، ممّا قام لأجله علم الرّواية عند الأئمة الأوائل ، الذين جعلوا من لُغة العرب الفصحاء حكمًا يتقاضوْن إليه ، فيما يشجر بينهم من خلاف، من صدق اللّفظة وصحة القالب[3] .

وهؤلاء الفصحاء يُقصد بهم من يوثق بفصاحتهم وسلامة عربيتهم ، ولم يقفِ الأمرُ عند العلماء على ما وجدوه أمامهم من كلام العرب ، بل خرج كثير من النّحويين واللُّغويين إلى البوادي ، يستمعون من العرب الخُلَّص ويسجلون عن فصحائها ويروون عن ثُقاتها ، فقد رُوي عن **الخليل**، أنّه خرج إلى البادية وأخذ عن فصحائها[4]، وأن **الكسائي** جال في البادية وسجّل عن الأعراب[5]، وكما نُقل عن **يونس ابن حبيب** أنّه سمِعَ من العرب[6].

لذا كان شعرُ العربِ المورِدَ الذي استقى منه النَّحويون واللُّغويون شواهدَهم ، وبنوا عليه لُغتهم وأصولهم النَّحوية ، واستنبطوا قواعدَهم ، ومثَّلوا لها .

1- ينظر: الاقتراح في علم أصول النّحو ، للسّيوطي24/1 .
2- الخصائص 35/4.
3- ينظر: الحديث النّبوي وأثره في الدِّراسات اللُّغوية، ص290 .
4- ينظر: أنباه الرّواة ، للقفطي 2/ 258.
5- ينظر: أنباه الرّواة ، 2/ 258 .
6- ينظر: مراتب النّحويين، أبو الطّيب اللُّغوي، تح : محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، ص 34.

ومن شدّة عناية العلماء باللُّغة وحرصهم الشّديدِ عليها ، أنّهم دُفِعوا إلى التّشدد في الاحتجاج بالشِّعر خَشيةَ أنْ يكون هذا منحولًا ، لذلك وضعوا قيدًا زمانيًا ومكانيًا ، للشّواهد الشّعرية ، التي يحتج بها في استنباطِ قواعدهم .

أمّا بالنِّسبة إلى المكان فقد استقى العلماءُ معظمَ المادة اللّغوية من أعراب البادية ، وذلك عن طريق الرّحلة إليهم ، أو ممن وفدَ من الأعراب عليهم ، وقد رَوتْ لنا كثير من كتب اللّغة الحوارَ الذي دار بين **الكسائي والخليل** ، وذلك حينما أُعجب الكسائي بما لدى الخليل من علم، فسأله عن مصدر هذا العلم ، فقال **الخليل** : ((من بوادي الحجاز ونجد وتهامة)) [1] .

ونستشفُّ من هذه الحادثة أنَّ العلماء لم يجمعوا اللُّغة من كل حدبٍ وصوبٍ، لأنَّ القبائل العربية – عمومًا – لم تكن بمرتبة واحدة من الفصاحة والسّلامة ، بل تفاوتت في درجاتها بسبب اختلاط بعضها بالأمم الأخرى[2] .

لذلك فقد قُصرَ الأخذ من اللُّغة على قبائلَ معينةٍ هي تميم وقيس وأسد **وهذيل** وبعض كنانة والطّائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل العربية الأخرى[3] .

وقد أدت هذه القيود التي وضعها العلماء إلى خلافات بينهم في مسألة الاحتجاج بالشِّعر، فالبصريون لم يستشهدوا إلا بالشِّعر الموثوق بفصاحته ، كما لم يأخذوا بكل ما سُمع عن العرب ، إلّا إذا كان مُطّردًا في الاستعمال ، وجاريًا على ألسنتهم بكثرة ، أمّا القليل فلم يبن البصريون عليه قاعدة ، ولم يولوه اهتمامًا كبيرًا أثناء تقعيدهم للُّغة ، بل إنّهم لجأوا –أحيانًا كثيرة– إلى تأويل ما خالف قواعدَهم تأويلًا

1– الأشباه والنّظائر: جلال الدين السّيوطي ، تح : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرّسالــة ، بيــروت ، ط1/1985م ، ص5، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النّهضة القاهرة ، ص20 .

2– ينظر: أصول النّحو العربي ، محمود أحمد نخلة ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ط1/1987م، ص58 .

3– ينظر: المدارس النّحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر، ط6، ص 159 .

يُبعدُ تلك اللُّغةَ عن النّدرة أو الضّرورة ، أما **الكوفيون** فقد بنوا قواعدَهم – في كثير الأحيان – على القليل النّادر[1].

احتجّ (الشّيخ العطّار) –رحمه الله– لكثيرٍ من المسائل النّحويّة بالشّعر والرّجز سالكًا مسلك مَنْ سبقه من النّحويّين وقد بلغ عدد الأبيات الّتي استشهد بها(68) بيتًا تقريبًا.

ولمعرفة طرق تناول (الشّيخ العطّار) للشّواهد الشّعرية لابدّ من الوقوف على بعضها كالآتي :

قد ذكر (الشّيخ العطّار) عدد من الشّواهد الشّعرية التي لم ترد عن (الشّيخ الأزهري)، وقد ساق هذه الشّواهد إمّا في أثناء شرحه لكلام (الشّيخ الأزهري) وتعليقه عليه، أو في ردّه على بعض العلماء ومتابعته لهم ومن ذلك:

قال (الشّيخ الأزهري)[2]: ((في المسألة الأولى: في شرح الجملة ...ثم الجملة تنقسم ثانيًا بالنّسبة إلى الوصفية إلى (صغرى وكبرى) هي المخبرُ بها عن مبتدأٍ في الأصل نحو: (إنَّ زيدًا قام أبوه)، أو في الحال؛ اسمية كانت، أو فعلية، والكبرى هي الّتي خبرها كـ(زيدٌ قام أبوه)؛ فجملة : (قام أبوه) صغرى؛ لأنّها خبرٌ عن زيدٍ، وجملة: (زيد قام أبوه) كبرى، لأنّ خبر المبتدأ فيها جملة ...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[3]: ((قوله: (إلى: صُغرى[4] وكبرى[5])، لم يقصد هنا التّفضيل؛ فيصحّ التّطابق[6]، كقوله[7]:

1– المدارس النّحوية: خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ط2/1990م، ص166، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنّحو، مهدي المخزومي، منشورات المجمع الثّقافي أبو ظبي، 2002م، 459–503.

2– ينظر: موصل الطّلاب ص33،34.

3– ينظر : حاشية العطّار ، ص213 ، 214 .

4– وعرّفها ابن هشام في المغني 6/ 497 فقال: ((هي المبنيّة على المبتدأ كالجملة المخبر بها في (زيدٌ قام أبوه)، و(زيدٌ أبو قائمٌ))).

5– حيث قال: ابن هشام في المغني497/6:((الكبرى هي: الاسمية الّتي خبرها جملة نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ)).

6– أي: الطّباق أو المطابقة وهي: الجمع بين المتضادّين أي: معنيين متقابلين في الجملة، ينظر: المطوّل ص:417 وما بعدها، والإيضاح للخطيب القزويني 4/4 وما بعدها.

7– البيت للفرزدق، وليس في ديوانه، وهومن الطّويل، وذُكِر في المغني ص: 498، وشرح التّصريح 102/2، وشرح شواهد المغني 799/2، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني388/2، وخزانة الأدب 277/8، والأمالي للقالي 171/1، والشّاهد فيه: استعمال أفعل التّفضيل الّذي لم يُرد به المفاضلة مطابقًا مع كونه مجرّدًا، والمطابقة بين (كرام) و(ألائم) المقصود به: لئام .

إِذَا غَابَ عَنكُم أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُـــمْ *** كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَـــــامَ أَلَائِـــــمُ

أي لئام، وعلى هذا يتخرج هاهنا، **وقول أبي نواس :**

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَـــــا *** حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذّهَبِ[1]

وقول العَروضيّين: فاصلة صُغرى، وكُبرى[2])).

ومثلها **قول (الشّيخ الأزهري)**[3]: ((في المسألة الثّانية : في الجمل التي لها محلّ من الإعراب ، الجملة المفعولية تقع في أربعة مواضع... والرّابع : أنْ تقع معلّقًا عنها العامل والتّعليق إبطال العمل لفظًا وإبقاؤه محلًّا ...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[4]: ((قوله (وإبقاؤه محلًّا) فائدة الحكم على محل الجملة في التّعليق بالنّصب، ظهور ذلك في التّابع ، فتقول : (عرفْتُ من زيدٌ وغيرَ ذلك من أموره) ،ويشهد له قول كثيِّر :

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَـــا *** وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَـــــتِ[5]

1- البيت من البسيط وهو في ديوانه،ص72، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش102/6 وشرح التّصريح ،للأزهري102/2، والشّاهد فيه: استعمال أفعل التّفضيل مجردًا من ال والإضافة ومؤنثا والقياس: أن يأتي مذكّرًا مفردًا مهما كان أمر الموصوف به، ولهذا لحّن النُّحاة أبا نواس في هذا القول ‘وذكره العطّار هنا على أنّ الشّاعر لم يُرد معنى التّفضيل ،إنّما أراد المطابقة بين صغرى وكبرى .

2- عرّفهما الخطيب التّبريزيّ في الكافي في العروض والقوافي، ص 18، فقال: ((والفاصلة فاصلتان: صغيرة وكبيرة، فالصّغيرة ثلاثة أحرف متحركة بعد حرف ساكن نحو (عَلِمَا)، والكبيرة أربعة أحرف متحركة بعدها حرف ساكنة نحو (علمتا)).

3- ينظر: موصل الطّلاب، ص40 .

4- ينظر: حاشية العطّار، ص258 ،259.

5- البيت من الطّويل ،ينظر: ديوانه ص95،ذكر في المغني ص546،شرح شذور الذّهب، لابن هشام تح : الفاخوري، دار الجيل ،بيروت ،ط1988/1م،ص379،380،والخزانة 144/9،وأوضح المسالك، لابن هشام ، 64/6،والشّاهد فيه: عطف موجعاتِ بالنّصب بالكسرة على محلّ قوله (ماالبكا) الذي علِّق عن العمل فيه قوله (أدري) الذي بمعنى :أعلم فهو يقتضي مفعولين.

بنصب (موجعاتِ) [1]، لكن قال **المصنّف في المغني:** ((ولك أن تدّعي أنّ البكاءَ مفعول، أو أنّ (ما) زائدة أو أنّ الأصل: (ولا أدري موجعاتِ)، فيكون من عطف الجمل، أو أنّ الواو للحال ، وموجعات: اسم (لا)، أي: وما كنتُ أدري قبل عزّة؛ والحال أنّه لا موجعاتِ للقلبِ موجودةٌ: ما البكاء)) [2] .

ونحو ذلك **قول(الشّيخ الأزهري)** [3]((في المسألة الثّانية :من الجمل التي لها محلّ من الإعراب ، الجملة المضاف إليه ، وكذا كلّ جملةٍ وقعت بعد (إذْ): الدّالة على الماضي، أو (إذا): الدّالة على المستقبل، أو (حيث): الدّالة على المكان)).

شرح (الشّيخ العطّار)[4]: ((**قوله:(الدّالة على المكان)**، باتفاق، وقال الأخفش: قد تستعمل للزّمان[5] كقوله :

حَيْثُمَـــا تَسْتَقِـــمْ يُقَـــدِّرْ لَكَ اللَّـــ *** ـــهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَـــانِ[6]

وظروف المكان لا تضاف إلى الجملة ، إلّا (حيث) في الأكثر سواء كانت اسمية أو فعلية كما مثّل له الشّارح[7]، وقد تضاف إلى المفرد، كما في قوله :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا[8]

1- من قوله: (فائدة) إلى هذا الموضع من المغني ص: 546 بتصرّف، وينظر: شرح التّصريح 257/1، وحاشية الزّرقاني ل/12(ب)، وحاشية المدابغيّ ل/15(أ).

2- المغني 6/ 546.

3- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 41 .

4- ينظر: حاشية العطّار، ص 274، 275.

5- ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش91/4 ،92، والمغني176/6، والهمع 212/1 .

6- البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة، ينظر: المغني6 /718،شرح قطر النّدى 89/11، والخزانة20/7،والشّاهد فيه: أنّ(حيث)جاء اسم شرط جازم لفعلين هما قوله: (تستقم)وهو فعل شرط، و(يقدّر)وهو جواب الشّرط، وقد استعملت للزّمان .

7- ينظر: موصل الطّلاب، ص42 حيث قال: ((ومثالُ حيثُ (جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ، أو حيثُ زيدٌ جالسٌ) فتضاف للجملتين)).

8- هذا صدر بيت من الرجز ، لا يعرف قائله ،وعجزه: نجمًا يضيء كالشّهاب لامعًا ، ذكر في شرح المفصّل لابن يعيش90/4،وشرح الرّضي على الكافية108/2،والمغني6 /178،وشرح ابن عقيل56/3، والشّاهد فيه: أنّ (حيث)لا تضاف إلّا إلى الجملة وقد أضيفت إلى المفرد ،على رواية جر (سهيل)وهو قليل.

وعند إضافتها إلى المفرد يعربها بعض النُّحاة لزوال علة البناء ، وهي الإضافة إلى الجملة ، والأشهر بقاؤها على البناء ، لشذوذ الإضافة إلى المفرد[1])).

وقد اعتنى (الشّيخ العطّار) بشواهد (الشّيخ الأزهري) عناية فائقة ، فكثيرًا ما كان يميل وينشغل بضبط بعض مفردات الشّاهد الواردة في الشّرح إضافة إلى شرح معانيه ومن ذلك :

قال (الشّيخ الأزهري)[2]: ((في الجملة الثّالثة : المعترضة بين شيئين أو ما هما أصله كقوله :

إِنَّ سُلَيْمَـــــــــى وَاللهِ يَكْلُؤهـــــــا *** ضَنَّتْ بِشَيءٍ مَا كَانَ يَرْزُؤُهَـــــا[3]

شرح (الشّيخ العطّار)[4]: ((وقوله: (يرزؤها) بتقديم (الرّاء) على (الزاي) أي: ينقصها مأخوذ من (رزأ يرزأ) بمعنى: ينقصُ ، من باب : علم يعلمُ[5])) .

وقد لا يقف اهتمامه بالشّاهد عند هذا الحد بل عمد إلى ذكر البيت الذي قبله ويضيف عليه شواهد أخرى تتعلق بموضع الاستشهاد:

قال (الشّيخ الأزهري)[6]: ((في المسألة الأولى: تعلق الجارّ والمجرور:(بفعل أو بما في معناه) مستشهدًا بقول **ابن دريد في مقصورته :**

وَاشْتَعَلَ المُبْيَـضُّ فِي مُسْـــــوَدِّهِ *** مِثْلَ اشْتِعالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغضَـــى[7]

1- من قوله (وظروف المكان)إلى هذا الموضع من شرح بن زادة ص39 ،40.

4- ينظر : موصل الطّلاب ، ص 45.

3- البيت لإبراهيم بن هرمة ،وهو من المنسرح، ينظر: ،الارتشاف670/2،والمغني 508/6،والشّاهد فيه: قوله:(والله يكلؤها) حيث وقعت الجملة الاسمية معترضة بين ما أصله المبتدأ والخبر وهما اسم إنّ وخبرها.

4- ينظر: حاشية العطّار، ص353.

5- ينظر: القاموس (رزأ) المعجم الوسيط (رزأه) وهو في حاشية الشّنواني 193/1.

6- ينظر: موصل الطّلاب ، ص: 86..

7- البيت من الرجز وهو في مقصورته ص8،المغني ص567،566،شرح الكافيجي225،224،شرح ين زادة 81،وحاشية الشّنواني261/1 ،262،والشّاهد فيه: قوله (في مسوِّده)متعلق بفعل وهو (اشتعل)،وفي (جزل)متعلق بما في معنى الفعل وهو (اشتعال)،فاجتمع التّعلق بالمصدر والتّعلق بالفعل .

والضّمير في مسودِّه عائدٌ على الرّأس في البيت قبله...شبه بياض الشّيب وانتشاره في رأسه ؛باشتعال النّار في الحطب الغليظ ، وانتشاره فيه)).

شرح (الشّيخ العطّار)[1]: ((**قوله: (في البيت الأوّل قبله)** [2]، وهو: [3]

إمَّا تَرَى رَأْسِـــيَ حَاكَـــى لَوْنُـــهُ *** طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَـــالِ الدُّجَـــى[4]

ولا يخفاك ما بين البيتين من اللّطافة ، ووجه تقديم أحدهما على الآخر؛ لأنّه في هذا البيت أفاد أنّ الشيب قليلٌ حيث شبهه بطرّة الصّبح؛ لأنّ الصّبح أول ظهوره يبدو شيئًا فشيئًا؛ فهو قليلٌ بالنّسبة إلى الدّجى[5]، ثم ترقّى فأخبر أنّ الشّيب انتشر في رأسه بحيثُ لم يبق بها سواد بقوله: (واشتعل إلخ) لأنّ شجر الغضى إذا تعلّقت به النّار اشتعل سريعًا، ومما قيل في الشّيب:

أين الشبـــــــابُ وأَيَّـــةٌ سَلَكَـــا *** لَا أَيْنَ يُطْلَبُ ضَلَّ بَلْ هَلَكَـــــــا

لَا تَعْجَبِـــي يَا سَلْـــــمُ مِنْ رَجُـــلٍ *** ضَحِك الْمَشِيـبُ بِرَأْسِـهِ فَبَكَـــــا[6]

1- ينظر: حاشية العطّار، ص 409 .

2- وقوله: (الأوّل) ليس في موصّل الطلاّب، وما سيذكره استطرادٌ بلاغيّ.

3- وينظر: شرح الكافيجي، ص 224، وحاشية الشّنواني 263/1 .

4- والضّمير (في مسودِّه)عائد على الرّأس في البيت الأول قبله، وقوله (الأول)ليس في موصل الطّلاب، البيت من الرجز وهو في مقصورة ابن دريد ص6،ينظر:شرح الكافيجي224،وحاشية الشّنواني 263/1،(الدّجى)الصّحيح :بالألف المقصورة لأنّها مصدر والفعل (دحا)من باب(سما)،والدُّجى: الظّلمة، ينظر: الصّحاح(دجى)،ينظر :حاشية العطّار409 .

5- والصّحيح: بالألف المقصورة؛ لأنّها مصدر، والفعل (دجا) من باب (سما)، والدُّجى: الظّلمة، ينظر: الصّحاح (دجى) .

6- البيتان لدِعبل الخزاعيّ، وهما من الكامل، واستشهد بهما البلاغيّون على الجمع بين معنيين غير متقابلين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيَّان، فعبَّر عن ظهور المشيب بالضَّحك الَّذي يكون معناه مضادًّا لمعنى البكاء، ويسمَّى عندهم: إيهام التّضاد، وفي قوله: (ضحك المشيب) استعارةٌ تبعيّة لظهوره التّام برأسه؛ لأنّ كلاً منهما يشبه الآخر في لونه، ينظر: – المطوّل في شرح تلخيص المفتاح، لسعد الدّين التّفتازانيّ ص: 418، 419، والإيضاح للخطيب القزويني 12/4.

ولبعض شعراء اليتيمة[1]:

كفاكَ مِنْ ذِلّتِي لِلشَّيْبِ حِينَ بَـــــدَا *** أنِّي تَوَلَّيْتُ نَتْفِي لِحْيَتِـــي بِيَـدِي

قوله: (شبه بياض الشّيب إلى آخره) ليس الغرض أنّ هذا استعارة، أو تشبيهٌ بليغ؛ بل المعنى: أنّ الشّاعر قصد المشابهة والمماثلة **كقول الصّابيء:**

تَشَابَهَ دَمْعِي إذْ جَرَى وَمُدَامَتِـــــي *** فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِيَ تَسْكُبُ

فَوَ اللهِ مَا أَدْرِي أَبِالْخَمْرِ أُرْسِلَـــــتْ *** جُفُونِي أَمْ مِنْ عَبْرَتِي كُنْتُ أَشْـــرَبُ[2]

ومنه قول (الشّيخ الأزهري)[3]: ((الجملة الثّالثة: المعترضة بين شيئين ولا يعترض بها إلّا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض ،المقتضى كل منهما الآخر، فتقع...بين المبتدأ والخبر كقوله:

وفيهنَّ والأيـــامُ يَعْثُرْنَ بالفتـــى *** نَـــــوادِبُ لا يَمَلَلْنَـــهُ ونوائِـــحُ [4]...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[5]: ((**قوله: (وفيهنّ)** أي: البنات إلى آخره، وقبل البيت:

وإنَّ رِجَالًا يَكْرَهُـــونَ بَنَاتِهِـــــم *** وفيهنَّ لَا تَكْـذِبُ نِسَـاءٌ صَوالِـحُ[6]

وهذا البيت فيه الشّاهد أيضًا[7]، والاعتراض هنا للتّحسين)).

1- البيت لابن الرّومي في ديوانه 806/2، وهو من البسيط، وينظر: يتمة الدّهر، الثّعالبي 299/2، ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي 157/1، وأتى الشّيخ العطّار بالبيت مثالا على الشّيب، وليس فيه شاهدًا نحويًّا.

2- البيتان من الطّويل، لأبي اسحاق الصّابي ،استشهد بهما البلاغيّون على إرادة الجمع بين شيئين في أمرٍ من الأمور من غير قصدٍ إلى كون أحدهما ناقصًا في ذلك الأمر، والآخر زائدًا، سواء وجدت الزّيادة والنّقصان أو لا، حيث اعتقد التّساوي بين الدّمع والخمر، ولم يقصد أنّ أحدهما زائدٌ والآخر ناقصٌ.. ينظر: الإيضاح للخطيب القزويني 43/3، 44.

3- ينظر موصّل الطلاّب، ص 55.

4- البيت من الطّويل، قائله: لمعن بن أوس، ينظر: ديوانه، ص85 وينظر: الخصائص 339/1، والارتشاف 670/2، والمغني6/ 507، وشرح شواهد المغني 808/2، والخزانة 261/7، والشّاهد فيه قوله: (والأيام يعثرن بالفتى) حيث وقعت الجملة الاسميّة معترضة بين الخبر المقدّم (فيهنّ) والمبتدأ المؤخّر (نوادب).

5- ينظر: حاشية العطّار، ص352.

6- ينظر: ديوان معن بن أوس، ص85.

7- وهو قوله: (لا تَكْذِبُ) حيث وقعت معترضة بين (فيهنَّ)، و(نساءٌ صوالحُ).

ويُمثّل الشّاهد الشّعري عند (الشّيخ العطّار) – في كثير من الأحيان – محورًا ومنطلقًا لذكر آراء العلماء ومناقشتها من ذلك :

قال (الشّيخ الأزهري)[1]: ((ويستثنى من حروف الجرّ أربعة فلا تتعلّق بشيء، أحدها: الحرف الزّائد، كالباء الزّائدة في الفاعل ...)).

شرح (الشّيخ العطّار)[2]: ((قوله: (كالباء الزّائدة) إلى آخره، لم يبيّن المقيس من غيره، وفي شرح الجمل **لابن عصفور**: وتكون زائدةً في خبر (ما)، وخبر (ليس) [3]، وفي فاعل (كفى) ، وفي مفعول (كفى) [4] ، وفي (بحسبك)؛ إذا كان مبتدأً[5]، أو في فاعل (أَفْعِل به) [6]، وما عدا ذلك لا تزاد فيه بقياس، انتهى[7].

ثمّ ظاهر كلامه: أنّ زيادتها في مفعول (كفى) قياسيّ؛ كقول حسّان بن ثابت– رضي الله عنه–[8].

وَكَفَى بِنَا فَضْـــلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَـــا *** حُـــبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ إِيَّانَـــا

1– ينظر: موصّل الطلاّب، ص 76 .

2– ينظر: حاشية العطّار، ص413 ،414.

3– في خبر ما وليس، والأمثلة على ذلك: (ما زيدٌ بقائمٍ)، و (ليس زيدٌ بقائمٍ).

4– ينظر: المغني 144/6، حيث ذكر الأمثلة.

5– مثاله: بحسبك زيد، أي: حسبك زيدٌ.

6– لم يذكر هذا الموضع ابن عصفور في شرح الجمل، وإنّما ذكره الشّارح في موصّل الطلاّب ص: 76، حيث قال: ((وأحسن بزيدٍ عند الجمهور، والأصل .. وأحسن زيدٌ بمعنى: صار ذا حُسْن ثمّ غيّرت صيغة الخبر إلى الطّلب، وزيدت الباء إصلاحًا للّفظ)).

7– ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 511/1، ورصف المباني ص: 226 ، 227.

8– البيت نُسب إلى حسّان وليس في ديوانه، وهو في ديوان كعب بن مالك ص: 289، ونسب إلى غيرهما، وهو من الكامل، ينظر: الكتاب 105/2، والارتشاف 431/2، وشرح المفصل لابن يعيش 4/ 12، والمغني ص: 148، والخزانة 120/6، 123، 128، وأمالي ابن الشّجري 169/2، والهمع 92/1 ، 167، والشّاهد فيه هنا: زيادة الباء في مفعول كفى .

لكن **قال أبو حيّان**[1]: أكثر أصحابنا خرّجوا قوله: (فكفى بنا فضلاً إلى آخره) على زيادة الباء في الفاعل، وجعلوا (حبّ النّبي)؛ بدل اشتمال من المجرور بالباء، والتّقدير: (فكفانا حبّ إلى آخره)، وقال صاحب **رصف المباني:** ((تزاد الباء في مفعول (كفى) عند بعضهم للضّرورة))[2].

ثمّ إنّ **قول المصنّف:** (كالباء الزّائدة إلى آخره) محضُ تبيينٍ وتعليم؛ فلا ينافي ما سيأتي[3] أنّه يُجتنب التّعبير بذلك فيما وقع في القرآن؛ فاندفع ما اعترض **به الرّوميّ**[4] من أنّ التعبير ليس على ما ينبغي)) [5].

*** الأمثال والأقوال :**

المثل: في اللُّغة العربية مأخوذ من المثال ، وهو قول سائر يُشبَّهُ به حال الثَّاني بالأول، والأصل فيه التَّشبيه، فقولهم: (مثلَ بين يديه)، إذا انتصب، معناه أشبه الصُّورة المنتصبة و(فلان أمثل من فلان)، أي: أشبه بما له من الفضل، فحقيقة المثل ، ما جعل كالعلم للتّشبيه بحال الأول، أي: أنّه لفظ يخالف لفظ المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلك اللّفظ ، شبهوه بالمثال الذي يعمل عليه غيره[6].

وقد احتجَّ النُّحاة عامة بطائفة من نثر العرب (مثلًا) كان أو(قولًا) ممّا رواه الرُّواة ، وسجَّلوه في كتبهم ، ودوَّنوه في مؤلفاتهم ، ولعلَّ لجوءَ العلماء إلى اتخاذها شواهدَ على كثير من مسائلهم النَّحوية والصَّرفية يشير إلى ما فيها من إيجاز اللَّفظ وإصابة المعنى وحسن التَّشبيه .

1- الارتشاف 431/2 بتصرّف، وهو في المغني، 6/ 148، ورصف المباني، ص 226 .

2- رصف المباني ص: 226. ، انتهى ملخّصًا من حاشية السّيوطيّ على المغني ينظر: ل/ 179، 180.

3- حيث قال في موصّل الطلاّب، ص 169 ((وينبغي أن يجتنب المعرّب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى إنّه زائدٌ؛ تعظيمًا له واحترامًا)) .

4- ينظر: شرح الرّومي ص 82 .

5- للاستزادة ينظر: الحاشية مثلًا: 86، 90، 93، 102، 108، 114، 140، 150، 155، 172، 174، 207، 211، 224، 225، 236، 249، 270، 281، 282، 283، 284، 303، 343، 392، 411، 412، 439.

6- ينظر: تعريف المثل في تهذيب اللُّغة، أبو منصور محمّد الأزهري، تح: د. رياض زكي قاسم، دار المعرفة ،بيروت، ط2001/1م،95/15،ومجمع الأمثال ،أحمد بن محمّد الميداني، تح :قصي الحسن، دار الهلال ، بيروت،ط2003/1م المقدمة،ص13،14، والمزهر 486/1،والقاموس المحيط49/4.

وقد **أورد (الشّيخ العطّار)** طائفةً من هذه الشّواهد جرى فيها على سُنَن مَنْ قبله في عرض هذه الشّواهد دون مناقشةٍ لها، أو توجيهٍ لموطن الشّاهد نظرًا لوضوح المراد منها، وبلغت(21) قولًا أو مثلًا تقريبًا، ويمكن بيان استخدامها عنده على النّحو التّالي:

شواهد ذكرها عند حديثه في شرح المقدمة وبلغت (10) شواهد تقريبًا، وهي كالتّالي:

شواهد تابع (الشّيخ العطّار)، (الشّيخ الأزهري) فيها وهي (شاهدان) [1]منها:

أورد (الشّيخ الأزهري)[2]: ((القول: (مَن طَبَّ لِمَنْ حَبَّ) مستشهدًا به في مقدمته ...)).

وذكر (الشّيخ العطّار) القول نفسه، وقال فيه[3]:((قوله: (مَن طَبَّ لِمَنْ حَبَّ)[4]، (مَن) فيهما إمّا نكرة، أو اسم موصول، و (حبَّ)؛ إمّا من حَبَّ يحِبُّ – بالكسر– متعدّيًا؛ فالمرفوع فيه عائدٌ على (مَن) الأولى[5]، والمنصوبُ المحذوف عائدٌ على الثّانية[6]، وذلك جائزٌ على تقديرها موصولة[7]؛ لأنّه فضلة كما قال[8]:

..... *** وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي **انتهى**

والشّارح اختار جعل (حبَّ) متعدّيًا، فقال: ((لغة في أحبّ))؛ ليشير إلى أنّه ماضي يحِبُّ – بالكسر– متعدّيًا؛ لا يحُبُّ – بالضّم – لازمًا؛ لعدم ظهور المعنى عليه إلاّ بتكلّف؛ كأن يُراد بمَن حُبّ؛

1- والآخر: (الأبُ لا يُطبُّ ولدهُ) ينظر: حاشية العطّار ص159 :

2- ينظر: موصل الطّلاب، ص26.

3- ينظر: حاشية العطّار، ص157 ،158.

4- تمامه من موصّل الطلاّب ص: 26 ((عَمِلْتُها –بكسر الميم– عَمَلَ–بفتحها– مَن طبَّ لمَنْ حبَّ)).

5- أي: الضّمير المستتر فيه العائد على الموصول الأوّل (مَن طبّ) إذا كانت حبَّ متعدية، مِنْ حبَّ يحِبّ فهو محبوب .

6- أي: الضّمير المستتر فيه العائد على الموصول الأوّل (مَن طبّ) إذا كانت حبَّ لازمة، مِنْ حَبَّ يحُبّ –بالضّم –.

7- ينظر: شرح الكافيجيّ، ص 51، 52، وحاشية الشّنوانيّ 74/1.

8- هو: ابن مالك في ألفيته، في باب الموصول ص: 11، وتمام نظمه:

إن صلح الباقي لوصلٍ مُكْمِلِ * * * والحذفُ عِنْدَهُمْ كثيرُ مُنْجَلِي

الّذي قام به الحبّ، مصدر المبنيّ للمفعول، وهو بعيد، والمعنى على التّشبيه كما بيّن الشّارح وجه الشّبه بقوله[1]: ((والمراد: أنّني بالغت)) ...)).

والشّواهد (الثّمانية) التي انفرد بها (الشّيخ العطّار) أثناء شرحه لكلام (الشّيخ الأزهري) عند حديثه في شرح المقدمة هي:

1- اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يُثب عليه[2].

2- أنجزَ حرٌّ ما وعد[3].

3- أشهرُ من نارٍ على عَلَم[4].

4- رُبّ صدقةٍ من قلبك خيرٌ مِنْ صدقةٍ من بين كفّيك[5].

5- سيفُ خشبٍ يُحَلَّى بحليةٍ من الذّهب[6].

6- طعم الآلاء أَحْلَى من المنّ، وهو أمرٌّ من الآلاء عند المنّ[7].

7- ما أجَلَّنِي ولا أدقَّنِي[8].

8- النّاسُ أجناس، وأكثرهم أنجاس[9].

1- تمامه من موصّل الطلاّب، ص 26 ((والمراد أنّي بالغت في النّصح فجعلت هذه الفوائد لطلبة العلم كما يجعل الطبيب الحاذق الأدوية النافعة لمحبوبه)).

2- ينظر: حاشية العطّار، ص125.

3- ينظر: حاشية العطّار، ص125

4- ينظر: حاشية العطّار، ص137

5- ينظر: حاشية العطّار، ص173.

6- ينظر: حاشية العطّار، ص138.

7- ينظر: حاشية العطّار، ص174.

8- ينظر: حاشية العطّار، ص146.

9- ينظر: حاشية العطّار، ص173.

وأما الشّواهد الأخرى المتبقية التي انفرد (الشّيخ العطّار) بها وردت في المسائل النّحوية و بلغ عددها (12) مثلًا وقولًا تقريبًا كانت على النّحو التّالي:

1- الحكم على الشّيء فرعٌ عن تصوّره[1].

2- أشهرُ من نارٍ على عَلَم[2].

3- رُبَّ كلامٍ يمكنُ السّكوتُ عليه، ولا يَحْسُن[3].

4- لا ربيئةَ قومٍ يجيئُنِي بخبر[4].

5- النّكاتُ لا تتزاحم[5].

6- وعد الكريم لا يتخلّف[6].

7- من يَسْمَع يَخَلْ[7].

8- الميسور لا يسقطُ بالمعسور[8].

9- تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه[9].

10- ما قارب الشّيء يُعْطى حكمَه[10].

11- تَمْرَةٌ خيرٌ من جرادة[11].

12- إذا جاء نهر الله بطل نهر مَعْقِل[12].

1- ينظر: حاشية العطّار، ص187.
2- ينظر: حاشية العطّار، ص186.
3- ينظر: حاشية العطّار، ص194.
4- ينظر: حاشية العطّار، ص231.
5- ينظر: حاشية العطّار، ص229.
6- ينظر: حاشية العطّار، ص277.
7- ينظر: حاشية العطّار، ص253.
8- ينظر: حاشية العطّار، ص344.
9- ينظر: حاشية العطّار، ص207 ، 230 ،255.
10- ينظر: حاشية العطّار، ص310.
11- ينظر: حاشية العطّار، ص417.
12- ينظر: حاشية العطّار، ص408.

وقد تعددت طرق (الشّيخ العطّار) في تناول هذه الشّواهد ومن ذلك:

قد يكرر قولًا عدّة مرّات كتكراره للمَثَل المشهور: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)[1].

فقد **استشهد (الشّيخ العطَّار)** بالمثل القائل(تسمعُ بالمُعيْديّ)، في شرحه لكلام (الشّيخ الأزهري)[2] ((عن انقسام الجملة إلى اسمية أو فعلية نحو: (هيهات العقيقُ)))[3].

فعلّق (الشّيخ العطَّار)[4]: ((قوله: (نحو: هيهاتَ العقيق) قال الرّضي : ((اعلم أنّ بعضهم يدّعي أنّ أسماء الأفعال مرفوعة المحلّ على أنّها مبتدأ، لا خبر لها ، كما في : (أقائمٌ الزّيدان)[5] وليس بشيء، لأنّ معنى (قائم)، معنى الاسم ، وإنْ شابه الفعل ، فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل ، فإنّه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللّفظ فإن (تسمع) في قولك : (تسمعُ بالمُعَيْديِّ) مبتدأ؛ وإن كان لفظه فعلًا، وما ذكره بعضهم ؛ من أنّ الأفعال بعدها مقدّرة[6] ، فلم تكن قائمة مقام الفعل ، يلزم عليه أن لا يكون مبنيّة))[7].

1- وهو يضرب للرجل الذي له صيتٌ وذكرٌ في النّاس ،وقد نسب للمنذر بن ماء السّماء ينظر: الكتاب 44/4، الهمع309/1، وجمهرة الأمثال، لأبو هلال العسكري 266/1 واللّسان(معد).

2- ينظر: موصل الطّلاب للأزهري، ص32-33.

3- البيت من الطّويل، قائله: جرير، تمامه: فهيهات هيهات العقيق ومن به ****وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصله ،
ينظر :ديوان جرير، ص385 ، والشّاهد فيه: جملة (هيهات العقيق) وقع الخلاف فيهما هل هما اسميّتان أو فعليّتان؟ ينظر: تفصيل المسألة في التّصريح156/1 ،157 و195/2، الأشموني190/1 ،191 و196/3.

4- ينظر: حاشية العطّار، ص207.

5- ينظر: تفصيل المسألة في التّصريح 195/2، والأشموني196/3.

6- هنا سقط وقع فيه الشّيخ العطّار تبعًا للشّنواني، لكونه نقل عنه ،ولعلّ من وهم النّساخ، والنّص في الرّضي 67/2 كالآتي ((وما ذكره بعضهم من أنّ أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدريّة ليس بشيء ،إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدّرة فلم تكن قائمةً مقام الفعل مبنيّة)).

7- الرّضي على الكافية 67/2، وينظر: حاشية الشّنواني108/1، وحاشية العطّار، ص207 .

وقد كرر الاستشهاد بالمثال السّابق في موضعين آخرين :

الأول: علّق(الشّيخ العطّار) على قول(الشّيخ الأزهري) (المسألة الثّانية)[1]: ((قوله: (المسألة الثّانية). والجملة المسند إليه[2] ... ونحو: (تسمعُ بالمعيديّ خير من أن تراه)، إذا لم تقدّر(أنْ)[3])).

والآخر: شرحه لكلام (الشّيخ الأزهري) ((وقوع الجملة مفعولًا في أربعة أبواب الباب الثّالث: في باب (أعلم)، نحو:(أعلمت زيدًا عمرًا أبوهُ قائمٌ)، فجملة (أبوهُ قائمٌ) في موضع نصب على أنّها المفعول الثّالث[لأعلم] وإنّما لم تقع تاليةً للمفعول في باب (أعلم)؛ لأنّ مفعوله الثّاني مبتدأ في الأصل، والمبتدأ لا يكون جملة))[4].

فعلّق (الشّيخ العطّار)[5]: ((قوله: (لا يكون جملة) على المشهور، وجوّز بعضهم كونه جملة[6]، وقد تقدّم لك مثاله في: (تسمع بالمعَيّديِّ)[7]، فلا تغفل [8])).

1- أي: من مسائل الباب الأول(في شرح الجملة وذكر أقسامها وأحكامها)، ينظر: موصل الطّلاب ص36 ،37.

2- أي: الجملة التّاسعة من الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب كما في المغني6/ 558 ، وهي معطوفةٌ على الجملة المستثناة .

3- أنْ: يعني إذا لم تقدّر الأصل: (أن تسمع)، بل تقدّر(تسمع) قائمًا مقام السّماع، ينظر: المغني 559/6، وحاشية الشّنواني123/1، وحاشية العطّار ص 230.

4- ينظر: موصل الطّلاب ، ص 40 .

5- ينظر: حاشية العطّار، ص254 ، 255 .

6- ينظر: حاشية الشنواني، 132/1.

7- إذا لم تقدر الأصل: أنْ تسمع؛ بل تقدر: تسمع قائمًا مقام السّمع، ينظر: المغني 559/6.

8- وكذلك استشهد الشيخ العطّار بالمثل(أشهر من نار على علم) ، في موضعين، ينظر : الحاشية ص137 ، 186 .

الفصل الثّالث

مصادر الشّيخ العطّار في حاشيته

المبحث الأول : الكتب التي اعتمد عليها الشّيخ العطّار.

المبحث الثّاني : العلماء الذين ورد ذكرهم عند الشّيخ العطّار.

المبحث الثّالث : المذاهب والطّوائف واللّغات والجماعات.

المبحث الرابع: طرق الإفادة من المصادر.

مصادر الشّيخ العطّار في حاشيته

يتبيّنُ أنّ (الشّيخ العطّارَ) كثيرُ الرّجوعِ إلى المصادرِ ، فقد بلغت (الكتب) لديه ما يزيد عن (90) كتابًا تقريبًا، وأمّا (العلماء) فقد بلغ عددهم قُرابة (66 عالمًا) تقريبًا وهو بالإضافة إلى ذكره للمذاهب والطّوائف والجماعات واللُّغات.

وقد تنوّعت مصادرهُ ما بين اللُّغة والصّرف والنّحو والأدب والمنطق وغيرها حتى غدت حاشيته موسوعة لُغويّة وفي هذا دليل على مدى إلمامه بالمادة التي يكتب بها من جهة ، واتّساع معرفته العلمية من جهة أخرى ،كما تدلُّ على علم بآراء الآخرين، وتعقيباتهم في الرّد والنّقض؛ وفي التّأييد والقبول حينًا آخر.

ولعلّ القصد من ذلك إغناءُ القاريء عن الرّجوع إلى مصادرَ أخرى أثناء قراءته للحاشية ، وعلى الرّغم من ثراء مصادرَ حاشيته ،إلّا أنّ أخذهُ من تلك المصادر كانت بدرجاتٍ متفاوتةً، **ويمكن تقسيمها إلى قسمين:**

القسم الأول: مصادره النّحويّة الّتي اعتمدها في حاشيته، وهي تسعةُ مصادر، ذكر بعضًا منها في مقدّمة حاشيته، وهي:

1- قواعد الإعراب ، **لابن هشام.**

2-موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب، **للأزهري** .

3 - .شرح قواعد الإعراب، **للكافيجي.**

4-حل معاقد القواعد اللاّتي ثبتت بالدّلائل والشّواهد، **للشّمنّي.**

5-كاشف القناع والنّقاب لإزالة الشّبه عن وجوه قواعد الإعراب، **للرّومي(شيخ زادة)** .

6 -حاشية **الزّرقاني** على موصّل الطّلاّب .

7-هداية أولي الألباب إلى موصّل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب، **للشّنواني** .

8 -حاشية **المدابغي** على موصّل الطّلاّب .

9- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، **لابن هشام**.

القسم الثّاني : وهناك مصادر أفاد منها في بعض المسائل؛ إمّا بالرّجوع إليها مباشرة ، وإمّا بالواسطة، ولم يكثر النّقل عنها، ولم ينصَّ عليها في مقدّمته وهي :

1.مصادر نحويّة:

وهي أكثر مصادره لكونه يعلّق على كتابٍ نحويّ؛ وهذه المصادر كثيرة، منها: الكتاب لسيبويه، والمفصّل للزّمخشريّ، والخصائص، وسر صناعة الإعراب لابن جنّي، والأمالي لابن الحاجب، وشرح الكافية للرّضيّ، وشرح الجمل لابن عصفور، والتّسهيل وشرحه لابن مالك، وشرح المفصّل لعلم الدّين اللّورقيّ، والارتشاف، وشرح التّسهيل لأبي حيّان، ولباب الإعراب للإسفرائينيّ، وشرحه للعكبريّ، وللسيّد عبد الله جمال الدّين النُّقركار، ورصف المباني للمالقيّ، وحاشيتي الدّماميني والشُّمنّي على المغني، وحاشية السّيوطيّ على المغني، والتّخمير للخوارزميّ، وتعليقة ابن النّحاس على المقرّب، والإقليد شرح المفصّل للجنديّ، والهمع للسّيوطيّ، وشرح الكافية للنّيليّ، والتّبيان في إعراب القرآن للعكبريّ، وملحة الإعراب للحريريّ، وحاشية الشّيخ ياسين على التّصريح، وحاشية الفوائد الضيائيّة للّلاريّ، وغيرها.

2.مصادر بلاغيّة:

نقل (الشّيخ العطّار) في حاشيته عن كثيرٍ من البلاغيّين، وبخاصّة المطوّل للسّعد التّفتازانيّ وحواشيه، كحاشية السيّد الجرجانيّ، وحاشية عبد الحكيم السيالكوتيّ، وحاشية الفَنَاريّ، وحاشية السّمرقنديّ، ومن مصادره أيضًا: مفتاح العلوم للسّكاكيّ، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ، وغيرها.

3.مصادر تفسيريّة:

نقل (الشّيخ العطّار) عن الكشّاف للزّمخشريّ، وحاشية السّعد عليه، كما نقل عن أسرار التّنزيل للبيضاويّ، وحاشية شيخي زاده عليه، وحاشية الخفاجيّ عليه أيضًا، وتفسير الفخر الرّازيّ، وغيرها.

4.مصادر فقهيّة وأصوليّة ومنطقيّة:

نقل (الشّيخ العطّار) عن الفقهاء، ومن ذلك: شرح الرّمليّ على المنهاج، وحاشية القليوبيّ عليه أيضًا، وحواشي شرح البهجة لأحمد بن قاسم، والحواشي الكبرى لليوسيّ.

كما نقل عن الأصوليّين، ومن ذلك: الفروق للقرافيّ، والعضديّة وشروحها، ونقل أيضًا عن علماء الكلام والمنطق، ومن ذلك: شرح التّهذيب للدّوّانيّ ، وشرح الإشارات للطّوسيّ، وشرح المقاصد للتّفتازانيّ، وغيرها.

5.مصادر متنوّعة:

وهي كثيرة، ومنها: المثل السّائر لابن الأثير، وثمرات الأوراق لابن حجّة، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزيّة، والنّوابغ للزّمخشري ، وجمال القرّاء للسّخاويّ، والفَلك الدّائر لابن أبي الحديد، والمفردات للرّاغب، وغيرها.

6.مصادر مجهولة :

ذكر (الشّيخ العطّار) في حاشيته بعض المصادر مجهولة النّسبة، أو لمؤلِّفِين غير معروفين، ومن ذلك: حواشي الألوغيّة لشاه حسين، وحواشي التّصريح للفاضل الرّوداني، ، ودرّ التّاج، والحقائق الوجوديّة.

تلك هي أهم مصادر (الشّيخ العطّار) في حاشيته؛ الّتي أفاد منها، واستقى منها مادّته العلميّة ولا عجب من كثرتها وتنوعّها مع صغر حجم الكتاب إذا قيس بالكتب المبسوطة (فالشّيخ العطّار) كان صاحب عقليّة فذّة ، غزير العلم، واسع الثّقافة.

ويمكن بيان هذه المصادر وفقًا لما يلي :

المبحث الأول : الكتب التي اعتمد عليها الشّيخ العطّار:

استقى صاحب الحاشية المادة النّحوية من كتب كثيرة ذكر فيها اسم الكتاب جمعتها بثبتٍ ، رتَّبْتها بحسب وفيات أصحابها ، ومبيّنة عدد مرات ذكرها وموقعها في الحاشية .

ت	الكتاب	المؤلف	عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
1	الكتاب	سيبويه (ت180 هـ)	1	282
2	صحيح البخاري	البخاري (محمد بن إسماعيل (ت256 هـ)	1	81
3	مقصورة بن دريد	ابن دريد (ت 321 هـ)	1	409
4	سر صناعة الإعراب	ابن جني(ت392 هـ)	2	83 ، 404
5	الصّحاح	الجوهري(ت400 هـ)	2	325 ، 330
6	اليتيمة	الثّعالبي (ت430 هـ)	1	411
7	النّوابغ	الزّمخشري(ت538 هـ)	1	173

ت	الكتاب	المؤلف	عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
8	الكشّاف	الزّمخشري	9	89 ، 98 ، 139 ، 140 ،245 ، 269 ، 304 ، 381 ، 440
9	المفصّل	الزّمخشري	4	191 ، 192 ،193 ، 263
10	الخيفاء من مقامات الحريري	أبو القاسم الحريري (ت 516هـ)	1	352
11	أسرار العربية	لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ)	1	150
12	تفسير الرّازي	الفخر للرازي (ت 606 هـ)	1	318
13	اللّباب	العكبري (ت 616 هـ)	1	191
14	التّخمير	الخوارزمي (ت 617 هـ)	2	264 ، 421
15	المفتاح	للعلامة سراج الدين السّكاكي (ت626 هـ)	1	112
16	شرح مقدمة ابن بابشاد	للشّيخ موفق الدّين البغدادي (ت629هـ)	1	392
17	المثل السّائر	ابن الأثير الجزري (ت 637 هـ)	1	128
18	جمال القرّاء	السّخاوي(ت 643 هـ)	1	320
19	الأمالي	لابن حاجب (ت 646 هـ)	1	250
20	الفلك الدّائر	ابن أبي الحديد (ت655 هـ)	1	128
21	المختار	الرّازي (ت 660 هـ)	1	108
22	شرح المفصّل	لعلم الدين اللّورقي الأندلسي (ت661 هـ)	1	199

ت	الكتاب	المؤلف	عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
24	شرح الجمل	ابن عصفور(ت663 هـ)	1	413
25	التّسهيل	ابن مالك (ت 672 هـ)	2	286 ، 363
26	الخلاصة	ابن مالك	3	142 ، 289 ، 300
27	شرح التّسهيل	ابن مالك	2	94 ، 96
28	شرح الإشارات	الطّيوسي (ت 672 هـ)	1	266
29	الشّمسية	الكاتبي (ت 675 هـ)	1	395
30	الخصائص في قواعد العربية	أحمد القرافي(ت 684 هـ)	1	135
31	اللّب	تاج الدين الإسفراييني(ت684هـ)	5	121 ، 124 ، 236، 245 ، 250 ،
32	الضّوء	تاج الدين الإسفراييني	1	235
33	اللباب	تاج الدين الإسفراييني	1	124
34	تفسير البيضاوي	البيضاوي (ت 685هـ)	1	171
35	شرح الحاجبية (شرح الكافية)	رضي الدين الاستراباذي (ت686 هـ)	6	190، 194 ، 371، 337 ، 441 ، 383
36	رصف المباني	المالقي(ت702هـ)	1	414
37	الفاخر في شرح الجمل	الشّيخ شمس الدين أبو الفتح (ت 709 هـ)	1	93
38	شرح التّسهيل	أبو حيّان الأندلسي(ت745 هـ)	1	85
39	شرح الألفية	المرادي(ت749 هـ)	1	363

ت	الكتاب	المؤلف	عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
40	البدائع	ابن القيم (ت751 هـ)	1	93
41	تفسير القرآن	أبو العباس أحمد ابن يوسف السّمين(ت756 هـ)	1	416
42	العضدية	للقاضي عضد الدين الإيجي (ت 756 هـ)		
43	المغني	ابن هشام الأنصاري (ت761 هـ)	11	104 ، 130 ، 192، 259 ، 265 ، 308، 311 ، 375 ، 383، 385 ، 441 .
	التّذكرة	ابن هشام الأنصار	1	108
44	شذور الذّهب	ابن هشام الأنصاري	1	410
45	القطب على الشّمسية	قطب الدين الرّازي (ت 776 هـ)	1	113
46	حواشي الكشّاف	السّعد التّفتازاني(ت 791 هـ)	1	101
47	المطوّل	السّعد التّفتازاني	3	101 ، 137 ، 276
48	المقاصد	السّعد التّفتازاني	1	163
49	حواشي المطول	السّيد الجرجاني (ت816 هـ)	4	98 ، 99 ، 111، 117
50	حاشية التّجريد	السّيد الجرجاني	1	166
51	القاموس	الفيروز آبادي الشّيرازي (ت817 هـ)	1	313
52	شرح التّسهيل	الدّماميني (ت827هـ)	1	343
53	ثمرات الأوراق في المحاضرات	للشّيخ ابن حجة الحموي (ت 837 هـ)	1	183

ت	الكتاب	المؤلف	عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
54	شرح الشُّمُني (على قواعد الإعراب)	الشُّمُني (ت872 هـ)	5	158، 265، 111، 385، 279
55	حواشي البيضاوي	الكافيجي (ت879 هـ)	2	85، 86
56	شرح الكافيجي (على قواعد الإعراب)	الكافيجي	20	163، 155، 156، 225، 227، 251، 232، 259، 264، 297،279 ، 309، 310، 328، 298، 311، 336، 388، 396، 440 .
57	الميزان	الإمام قاسم الحنفي(ت 879 هـ)	1	197
58	شرح الأجرومية	الشّيخ خالد الأزهري (ت905 هـ)	1	115
59	شرح الأزهرية	الشّيخ خالد الأزهري	1	121
60	شرح العضدية	أبي القاسم السّمر قندي (ت 907 هـ)	1	144 ، 145
61	حواشي المطّول	السّمرقندي	1	117
62	حواشي المغني	السّيوطي (ت 911 هـ)	4	212، 406، 414، 417
63	درة التّاج	السّيوطي	1	352
64	حواشي الضّيائية	عبد الغفور بن صلاح الّلاري (ت912 هـ)	3	102، 110، 113
65	حواشي جمع الجوامع	زكريا بن محمد الأنصاري (ت 926 هـ)	1	134

ت	الكتاب	المؤلف	عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
66	حواشي التّهذيب	جلال الدين الدّواني(ت 928 هـ)	1	113
67	حواشي عصام على العضدية	عصام الدين إبراهيم ابن عرب شاه الإسفراييني(ت945 هـ)	1	203
68	حواشي عصام على السّمرقندية	عصام الدين الإسفراييني	1	142
69	الرّسالة الفارسية	عصام الدين الإسفراييني	1	115
70	حاشية زادة على تفسير البيضاوي	محي الدين محمد مصطفى القوجوي زادة(ت 950 هـ)	1	89
71	شرح الرّومي (زادة) على قواعد الإعراب	محي الدين زادة	19	216، 231، 263، 269، 286، 305، 290، 291، 298، 304، 309، 324، 337، 317، 332، 350، 373، 381، 385
72	دلائل الإعجاز	عبد القاهر الجرجاني (ت 971 هـ)	1	127
73	حواشي شرح البهجة	أحمد بن قاسم العبادي (ت994 هـ)	1	181
74	محشي الضّوء	سنان الدين الرّومي (ت 996 هـ)	1	363

ت	الكتاب	المؤلف	عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
75	شرح الرّملي على المنهاج	شمس الدين الرّملي (ت 1004 هـ)	1	169
76	حاشية الشّنواني (هداية أولي الألباب إلى موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب)	الشّنواني(ت 1019 هـ)	20	101، 132، 178، 190، 194، 215، 218، 219، 240، 287، 293، 299 ، 330 ، 322، 331، 336، 339، 360 ، 442، 445.
77	شرح الشّعراوية	الشّيخ الغنيمي(ت 1044 هـ)	1	106
78	حواشي لقطة العجلان	ياسين العليمي (ت 1061 هـ)	3	106، 182، 183
79	حواشي المختصر	ياسين العليمي	1	232
80	حاشية الزّرقاني على موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب	الزّرقاني(ت1061هـ)	11	216،220 ، 221، 222، 227 ، 234، 278، 331، 340 ، 369، 395
81	عقيدة نظم الأجهوري	علي بن محمد الأجهوري (ت 1066 هـ)	1	184
82	حواشي المطول	عبد الحكيم السّيالكوتي (ت 1067هـ)	1	84
83	حواشي الخيالي	عبد الحكيم السّيالكوتي	2	268 ، 317

ت	الكتاب	المؤلف	عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
84	حواشي البيضاوي	شهاب الدين الخفاجي (ت1069 هـ)	1	86
85	حواشي التّصريح	محمد الرّوداني(ت1094 هـ)	1	143
86	حواشي الكبرى	الحسن اليوسي(ت1102 هـ)	1	166
87	تقرير القوانين	السّجالقي زادة المرعشي (ت1145 هـ)	1	178
88	الرّسالة الوَلدية	السّجالقي زادة المرعشي	1	178
89	حاشية السّيد علي المغني	السّيد البلدي ت (1170 هـ)	1	119
90	حاشية المدابغي (فتح الوهاب علي شرح قواعد الإعراب)	حسن بن علي المدابغي (ت1176 هـ)	16	97، 104، 118، 120، 162، 146، 288، 191، 292، 332، 351، 356، 361، 369، 422، 446
91	حواشي الولديّة	حسن العطّار (ت 1250 هـ)	1	178
92	حاشية العطّار على شرح الأجرومية	حسن العطّار	1	115
93	منظومة العطّار	حسن العطّار	1	445

المبحث الثّاني: العلماء الذين ورد ذكرهم عند الشّيخ العطّار.

ت	اسم العالم		عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
1	نحوي	الخليل (ت175 هـ)	2	286 ، 426
2	نحوي	سيبويه (ت180 هـ)	18	129 ، 131، 174، 148، 208، 210، 253، 254، 269، 270، 275، 276، 278، 286، 310، 327، 328، 347
3	نحوي	يونس بن حبيب (ت182 هـ)	3	257، 266، 426
4	نحوي	الكسائي (ت189 هـ)	5	257، 331، 355، 426، 427
5	نحوي	الفرّاء (ت207 هـ)	2	329، 427
6	نحوي	هشام الضّرير (ت209 هـ)	1	342
7	لغوي	أبو عبيدة ، معمر بن المثنى (ت210 هـ)	1	416
8	نحوي	الأخفش الأوسط (ت215 هـ)	6	253، 274، 284، 347، 438، 441
9	لغوي	الأصمعي (ت216 هـ)	1	285
10	لغوي	ابن الأعرابي (ت231 هـ)	1	405
11	نحوي	المازني (ت249 هـ)	2	287، 341
12	نحوي	المبرد (ت258 هـ)	2	210 ، 417
13	نحوي	ثعلب (ت291 هـ)	1	383
14	نحوي	الزّجاج (ت311 هـ)	1	269

ت	اسم العالم		عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
15	نحوي	ابن السّراج (ت316 هـ)	1	347
16	نحوي	ابن درستويه (ت347 هـ)	1	332
17	نحوي	السّيرافي (ت368 هـ)	1	328
18	نحوي	أبو علي الفارسي (ت377 هـ)	2	148 ، 210
19	نحوي	ابن جنى (ت392 هـ)	1	434
20	لغوي	الجوهري ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، أبو نصر الفارابي(ت400 هـ)	5	110 ، 160، 245، 316، 318
21	نحوي	محمد بن مسعود (ت421 هـ)	1	290
22	لغوي	الرّاغب الأصبهاني (ت502 هـ)	1	116
23	نحوي ، لغوي	الزّمخشري (ت538 هـ)	17	99، 109، 128، 130، 160، 199، 204، 235، 236، 263، 323، 357، 364، 371، 399، 408، 442
24	نحوي	أبو جعفر ، أحمد بن عبد الرّحمن ابن مضاء اللّخمي القرطبي (ت592 هـ)	1	428
25	نحوي	ابن خروف (ت609 هـ)	3	276، 277، 278
26	نحوي	المنتخب ، أبو المرجي التّميمي (ت611 هـ)	1	444
27	نحوي	أبو البقاء العكبري (ت616 هـ)	4	364، 348، 384، 417
28	نحوي	الخّوارزمي (ت617 هـ)	1	264
29	نحوي	السّكاكي (ت626 هـ)	1	111

ت	اسم العالم		عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
30	نحوي، لغوي	عبد اللطيف البغدادي (ت629 هـ)	1	391
31	نحوي	ابن يعيش (ت643 هـ)	1	415
32	نحوي	السخاوي ت (643 هـ)	1	320
33	نحوي	الشّلوبين ، أبو علي عمر ابن محمد الأزدي الإشبيلي (ت645 هـ)	5	249، 373، 375، 377، 379
34	نحوي	ابن الحاجب (ت646 هـ)	1	281
35	نحوي	ابن هشام الخضراوي (ت646 هـ)	1	438
36	لغوي	الرّازي(المعروف بالتّحتاني) (ت660هـ)	1	101
37	نحوي	ابن عصفور (ت669 هـ)	1	430
38	نحوي	ابن مالك (ت672 هـ)	3	92، 342، 343
39	نحوي	الإسفراييني (ت685 هـ)	1	124
40	نحوي	النِّيلي (ت686 هـ)	1	418
41	نحوي	المالقي (ت702 هـ)	1	414
42	نحوي	شمس الدّين أبو الفتح البعلي (ت709 هـ)	1	96
43	نحوي	أبو حيّان الأندلسي (ت745 هـ)	9	95، 139،179، 211، 212، 289، 329، 413، 418
44	نحوي	المُرادي (ت749 هـ)	1	363
45	نحوي	ابن القيّم (ت751 هـ)	1	93
46	نحوي	ابن هشام الأنصاري (ت761 هـ)	4	79، 80، 81، 82
47	نحوي	ناظر الجيش (ت778 هـ)	1	199
48	نحوي	السّعد التفازاني (ت791 هـ)	2	101 ، 131
49	نحوي	الدّماميني (ت827 هـ)	5	199، 272، 322، 343، 389

ت	اسم العالم		عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
50	نحوي	الفناري (ت834 هـ)	1	277
51	نحوي	الشُّمُني (ت872 هـ)	20	79، 80، 81، 143، 194، 151، 152، 153، 213، 244، 246، 247، 249، 270، 272، 290، 322، 358، 364، 385
52	نحوي	الكافيجي (ت879 هـ)	45	79، 80، 83، 85، 86، 87، 92، 100، 124، 143، 157، 170، 177، 178، 194، 201، 203، 206، 146، 147، 148، 151، 152، 154، 156، 208، 212، 220، 232، 242، 243، 278، 280، 287، 289، 290، 393، 330، 349، 368، 370، 378، 385، 388، 417
53	نحوي	خالد الأزهري (ت 905 هـ)	1	77
54	نحوي	السُّيوطي (ت911 هـ)	2	406 ، 418
55	نحوي	عبد الغفور اللّاري (ت912 هـ)	1	102
56	نحوي	الشيخ زكريا الأنصاري (ت926 هـ)	1	133
57	نحوي	المعتصم (عصام الإسفراييني) (ت945 هـ)	1	114
58	نحوي	عبد الكريم الرّومي (الشّيخ زادة) (ت950 هـ)	29	80، 90، 184، 204، 206، 151، 152، 209، 226، 231، 237، 238، 245، 248، 250، 271، 292، 294، 319، 337، 348، 351، 358، 377، 385، 409، 414، 421، 429 .

ت	اسم العالم		عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
59	نحوي	المعتصم (عصام الإسفراييني) (ت945 هـ)	1	114
60	نحوي	عبد الكريم الرّومي (الشّيخ زادة) (ت950 هـ)	29	80، 90، 184، 204، 206، 151، 152، 209، 226، 231، 237، 238، 245، 248، 250، 271، 292، 294، 319، 337، 348، 351، 358، 377، 385، 409، 414، 421، 429 .
61	نحوي	عبد القاهر الجرجاني (ت874 هـ)	1	199
62	نحوي	الشّنواني (ت1019 هـ)	19	106، 110، 113، 114، 127، 142، 197، 201، 204، 206، 213، 267، 268، 273، 338، 342، 378، 379، 381
63	نحوي	الغنيمي (ت1044 هـ)	1	106
64	نحوي	ياسين (ت1061 هـ)	1	106
65	نحوي	الأجهوري ت (1066 هـ)	1	184
66	لغوي	الشّهاب الخفاجي (ت1069 هـ)	1	86

المبحث الثّالث: المذاهب والطّوائف والجماعات واللُّغات :

ت	المذاهب والطّوائف والجماعات واللُّغات	عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
1	الجمهور	16	141، 205، 206، 249، 250، 255، 257، 331، 338، 332، 375، 379، 428، 429، 430، 441 .
2	البصريون	10	85، 123، 125، 204، 237، 250، 297، 309، 329، 427 .
3	الكوفيون	12	85، 123، 125، 237، 238، 239، 249، 286، 330، 418، 438، 441 .
4	النُّحاة	20	95، 126، 127، 196، 391، 191، 195، 196، 248، 263، 327، 377، 422، 434، 124، 126، 135، 136، 275، 316 .
5	المحققين	8	92، 250، 286، 394، 136، 164، 281، 305 .
6	العَجم	1	86
7	أكلوني البراغيث	1	363
8	طي	1	381
9	الفارسية	1	87
10	بني تميم	1	407
11	السّريانية	1	90
12	بعض العلماء	1	366
13	بعض المحققين	8	92، 286، 394، 136، 164، 261، 305، 250 .
14	الحجازيين	1	407

ت	المذاهب والطّوائف والجماعات واللُّغات	عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
15	علماء الوضع	1	216
16	العروضيين	1	214
17	علماء المعاني	2	129، 195
18	المفسرون	1	136
19	أهل الحق	2	162، 167
20	أهل السّنة	1	165
21	أهل الأندلس	1	374
22	أهل المعقول	1	381
23	المعتزلة	4	162، 163،164، 166
24	الإشراقيون	1	165
25	المناطقة	1	195
26	الأصوليين	1	205
27	بعض الشَّراح	3	250 ، 288، 289
28	بعض النّسخ	2	242
29	بعض الفضلاء	3	181 ،392، 435
30	بعض الحواشي (حاشية سويدان على موصل الطلاب)	10	91، 99، 100، 103، 104، 112، 113، 114، 144، 146
31	بعضهم	13	103، 160 ، 161، 235، 243، 281، 355، 388، 389، 207، 255، 269، 281 .
32	الشّيعة	1	110

ت	المذاهب والطّوائف والجماعات واللُّغات	عدد مرات ذكره في الحاشية	موقع ذكره في الحاشية (رقم الصفحة)
33	البيانيين	3	126، 312، 316
34	المذهبيين[البصريين والكوفيين]	3	238 ،407
35	المدّعي	3	297، 298، 393
36	الشّافعية	1	107
37	الحنفية	1	107

المبحث الرابع: طرق الإفادة من المصادر:

تميّز (الشّيخ العطّار) في حاشيته بحسن الجمع والتّنظيم لأقوال العلماء السّابقين، وذكر المسائل الخلافيّة في النّحو، والتّرجيح لأكثرها مع حسن التّعليل، ويمكن إبراز طريقته في الأخذ والنّقل عن مصادره ، وفي التّعامل معها ، و اقتباسه ، وما يترك عزوه ، فيما يأتي:

- إسناد الأقوال إلى قائليها ؛ حيث تحرّى الدّقة والأمانة فيها في الأعمِّ الأغلب ، فكان يصدّر القول ب(قال) ، ويختمه ب(انتهى) والأمثلة على ذلك كثيرة... [1]
- نقله النّص بالمعنى أحيانًا، وعدم التّقيّد باللّفظ؛ حيث يلخّص القول المنقول ، ويتصرّف في العبارة أمّا بالزّيادة أو بالحذف ، ويشير أحيانًا في نهاية النّص أنّه باختصار أو تصرّف[2]
- وأحيانًا لا يشير إلى ذلك[3].
- إحالته تكون تارةً إلى المصدر وصاحبه[4]، وتارةً يقتصر على المصدر[5]، وتارةً يذكر صاحب القول دون المصدر[6]، وتارةً يأتي بالحاصل ولا يذكر شيئًا عن المصدر أو صاحبه[7] .
- التّوضيح والشّرح لكلام السّابقين بعقد الموازنة بين الشّروح والحواشي ، وبيان الحاصل من ذلك وهو أسلوب تميّز به (الشّيخ العطّار) في حاشيته؛ حيث يعقد الموازنة بين ما ذُكِر في شروح

1- ينظر : مثلًا: ص 92، 97 ، 129 ،140 ،141.
2- ينظر: مثلًا : ص 106 ،217،216،202،201،131.
3- ينظر: مثلًا: ص 103-109، 126.
4- ينظر: مثلًا : ص 92 ،93 ،94 ،96 ،100، 101، 105، 194.
5- ينظر: مثلًا: ص 108 ،116 ،123 ،135 ،136.
6- ينظر: مثلًا: ص 95 ،107 ،111 ،112 ،117 ،118 ،132 ،133 ،134 .
7- ينظر: مثلًا: ص 153 ،189 ،190 ،220 ،221.

(قواعد الإعراب)، وحواشي (موصل الطّلاب)[1]، ثم يذكر الخلاصة ؛ممّا يدل على دقة فهمه ، وإدراكه ،واستيعابه للمسائل التي يتعرّض لها ، وقلّما أورد نقلًا دون توجيه.

- تكميل ما نقص في (قواعد الإعراب)، و(موصل الطّلاب) من شروحهما وحواشيهما؛ حيث اعتمد (الشّيخ العطّار) في تأليف حاشيته على ثلاثة شروح (لقواعد الإعراب) هي :شرح الكافيجي، وشرح الشُّمُني، وشرح زادة (الرّومي)[2]، وثلاث حواشٍ على (موصل الطّلاب) هي: حاشية الشّنواني، وحاشية الزّرقاني، وحاشية المدابغي[3].
- مناقشته لكثير من المسائل التي ينقلها ؛حيث موقف النّاقد البصير[4].
- استدراكاته لكثير ممّا سقط عند بعض شرّاح (قواعد الإعراب)، و(موصل الطّلاب) ، وفي ذلك دلالةٌ على استيعابه متن (قواعد الإعراب)وإدراك ما يحدثه السّقط من خلل[5].
- تميّز (الشّيخ العطّار) في حاشيته بالتّحقيق ومقابلة النّسخ الخطيّة ل(قواعد الإعراب) ، و(موصل الطّلاب)[6].
- ذكره لمسائل خلافيّة كثيرة دون ترجيح ، وإنّما ينهجُ في ذلك منهجَ العرض فقط[7] ، وقد ينصّ على الاختيار ويصرّح به[8]، وقد لا يصرّح باختياره ،ولكنّه يُعرف من خلال عرضه للمسألة ، ومناقشته لأدلّة المخالفين[9].

1- ينظر: مثلًا: ص79-82، في حديثه عن البسملة والحمد في شروح قواعد الإعراب، وحواشي موصل الطّلاب، وموازنته بينهما، وص150-153 في موازنته لفظة (تقتفي)بين شروح قواعد الإعراب ،وحواشي موصل الطّلاب .
2- ينظر: ص77 ، 78.
3- ينظر: ص77 ، 78.
4- ينظر: مثلًا: ص 220 ،221 ،222 ،225 ،282.
5- ينظر: مثلًا: ص 304 ،305 ،358 ،359 ،360.
6- ينظر: مثلًا: ص 242 ،243.
7- ينظر: مثلًا: ص235-238 ،249 ،250 ،254 ،255 ،269 ،270.
8- ينظر : مثلًا: ص 330،329،287،286،256،255،233،232.
9- ينظر: مثلًا : ص 342،341،339،278،277،276،244،243،242.

- اعتماده على كتاب (المغني، لابن هشام)، حيث وضّح كلام المصنّف فيه، وفي قواعد الإعراب، وربط بينهما، ورجع إلى شروح المغني وحواشيه.
- اعتمد (الشّيخ العطّار) على كتب المتأخِّرين، وبالأخصّ أصحاب الحواشي على (قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب)، وكذلك رجوعه إلى كتبٍ أخرى في البلاغة، والمنطق، والأصول، وغيرها، ومن ذلك:
  - الفاضل اللاّريّ في حواشي الفوائد الضيائيّة
  - الدّوّانيّ في حواشي التّهذيب
  - المعتصم بلطف الحق في شرح العضديّة
  - السّمرقنديّ في حواشي المطوّل
  - القطب الإيجيّ في حاشيته على الشّمسيّة
  - الغنيميّ في شرح الشّعراويّة
  - الفاضل الرّودانيّ في حواشي التّصريح
  - حواشي عصام على السّمرقنديّة

الخلاصة:

1- أنّ السِّمة الغالبة على أسلوبه في الشّرح هي الجمع والتّحقيق ؛ المتمثل في حشد أقوال النّحاة ومذاهبهم حتى غدت حاشيته موسوعة نحوية.

2- لم يخرج في حاشيته عن لغة الحواشي القائمة على الشّرح والتّبسيط وإزالة الغموض عمَّا يَكْتَنِفُ بعضَ التّعابير الواردة في المتن من غموض أو إبهام.

3- فاللغة التي كتبت بها الحاشية هي اللغة التعليمية الواضحة ذات العبارات المفهومة، ومما يدعم هذا القول ميله الشّديد إلى شرح الكلمات الواردة في الشّرح شرحًا وافيًا معتمدًا في أغلب الأحيان على كتب العلماء، وبعامة نستطيع القول إنّ لغةَ الشّيخ العطّار في حاشيته لغةٌ علميةٌ تُعلِنُ عن فهم ناضج للّغة – نحوِها وصرفِها – فألفاظه سهلة عميقة ، وعباراته جزلة دقيقة ، ومعلوماته غنية ثرية ، وتقسيماته لماحة ذكية.

4- أنّ الحاشية ضمّت عددًا من شروح قواعد الإعراب ، وحواشي موصل الطّلاب ممّا عززّ من قيمتها، ومن خلال الحصر السّابق تبين أنّه اعتمد في الشّروح أكثر على شرح الكافيجي (45) مرة ، ثم شرح الرّومي (شرح زادة) (29) مرة، ثم شرح الشّمني (20) مرة، ثم حاشية الشّنواني (19) مرة، ثم حاشية المدابغي (16) مرة ، ثم حاشية الزّرقاني (11) مرة، وهو بالإضافة إلى هذه الحواشي والشروح فإنه نقل من حاشية سويدان على شرح موصل الطلاب في مقدمته (11) مرة دون التسريح بها مكتفيًا بقوله: (بعض الحواشي).

5- تظهر شخصية الشّيخ العطّار واضحة ؛ من خلال مناقشته ؛ لكثير من آراء العلماء، ومن خلال الحصر السّابق تبين أنه اعتمد على رأي الجمهور (16) مرة، ثم رأي الكوفيين (12) مرة، ثم رأي البصريين (10) مرة، وهو بالإضافة إلى اعتماده على رأي الزمخشري إذ نقل منه على ما يزيد (15)

مرة، والردّ عليها وترجيح ما يراه مناسبًا، أو استقباح وجه واستحان آخر، وكل هذا بالدليل والتّعليل ؛ فأنبأت ترجيحاته وردوده عن شخصية نحوي؛ مجتهد في الرّأي، آخذ بالدّليل والبرهان.

تلك هي أهم مصادر **الشّيخ العطّار** في حاشيته؛ الّتي أفاد منها، واستسقى منها مادّته العلميّة ولا عجب من كثرتها وتنوعّها مع صغر حجم الكتاب إذا قيس بالكتب المبسوطة، **فالشّيخ العطّار** كان صاحب عقليّة فذّة؛ غزير العلم؛ واسع الثقافة.

الفصل الرّابع

اعتراضات الشّيخ العطّار على النحاة في حاشيته

المبحث الأول :العبارات التي تميّز بها الشّيخ العطّار.

المبحث الثّاني : اعتراضات الشّيخ العطّار على أصحاب الشّروح والحواشي .

* أولًا: اعتراضاته في الباب الأول: في الجملة وأقسامها وأحكامها.

*** اعتراضاته في الجملة وأحكامها.

*** اعتراضاته في الجملة الاسمية.

*** اعتراضاته في الجملة المضاف إليها.

*** اعتراضاته في الجملة التّفسيرية.

* ثانيًا: اعتراضاته في الباب الثّاني: في حكم الجار والمجرور.

المبحث الأول: العبارات التي تميّز بها الشّيخ العطّار

نشأت الاعتراضات النَّحوية وتعددت أساليبها ، وكان لها دور فعّال في إثراء المادة العلمية ، ولذا كانت عناية النّحويين بالاعتراض والنّقد في الدّرس النّحوي منذ وقت مبكر ، حيث أسهم ذلك في نضج الصِّناعة النَّحوية ، وتماسك قواعدها وأصولها.

ومن ذلك: ردود النَّحويين بعضهم على بعض مثل :

1- ردّ المبرِّد على سيبويه، المعروف بـ (مسائل الغلط)[1].

2- ردّ ابن ولّاد على المبرِّد انتصارًا لسيبويه[2].

3- ردّ ابن الخشّاب على ابن بابشاذ في شرح الجمل[3].

وممّا يُلاحظ على أسلوب (الشّيخ العطّار) أنّه يُردف الأقوال والآراء التّي يوردها باستخدام لُغة واضحة مصُوغةً بعبارات مُحكمةٍ ، فلم يفقدها مقصدها ، وتناولها على **النّحو التّالي** :

*** <u>استعماله جمل دعائية</u>** :

فمن أمثلة ذلك :

عند حديث (الشّيخ العطّار) عن جملة المضاف إليه وذكره (لما) في جملة (لمّا أسلم دخل الجنّة):

((أنّه نزَّل استحقاقَ دخول الجنّة – بسبب الإسلام – بالدّخول، فكأنّه لمّا أسلم دخل مبالغةً في تحقّق ذلك، وترغيبًا في شأن الإسلام؛ لأنّ هذا موعودٌ به على لسان الشّارع، ووعد الكريم لا يتخلّف –**جعلنا الله من أهلها**–))[4].

1- ينظر: الخصائص لابن جني ، 228/1 ، وينظر: مقدمة المقتضب للمبرِّد، 96/1 ، 97 .
2- ينظر: مقدمة المقتضب للمبرِّد، 96/1 ، 97 .
3- ينظر: المرتجل، لابن الخشّاب ، تح: د. علي حيدر، دمشق ، 1972م ، ص 22.
4- ينظر: حاشية العطّار، ص277.

ذكر (الشّيخ العطّار) جملة دعائية عندما ترجم ((للشَّلُوبينُ بأنّه كان إمامًا في النّحو، ووُلد بإشبيلية...ثم أردف وإشبيلية هذه بلدةٌ من بلاد الأندلس[1] -**أعادها الله للإسلام**-))[2].

يذكر (الشّيخ العطّار) تعقيبًا على (شارح اللّباب) في ردِّه على (الشّيخ الأزهري): (((وفي غيرها بالظّرف اللّغو)[3]، لا أحبّ التّسمية باللّغو؛ لوقوعه في التّنزيل، والحديث، ففيه إذن إخلالٌ بالأدب فيسمّى ظرفًا خاصًّا؛ لخصوص العامل فيه، والمستقرّ ظرفًا عامًّا؛ لأنّ الملحوظ عموم العامل))[4].

يقول (الشّيخ العطّار): ((... **فأقول متوكّلًا على الله**[5]: إنّ مرادهم بذلك أَنْ لا محلّ له آخرَ من الإعراب غير هذا المحلّ، لا أَنْ لا محلّ له من الإعراب أصلًا... [6])).

يعقب (الشّيخ العطّار) عند ذكره (الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية) على قول (الشّيخ الأزهري): ((وهي التي تبدأ بعدها الجملة... [7])).

بشرح مستفيض ينافي فيه ما ذُكر سابقًا ثم يعقب بقوله: ((... وأُجيب عن هذه المناقضة: بأنّ شأن العامل الطّالبُ للّفظ المصدَّر بـ(أنّ) على غير الحكاية؛ أنْ يطلُب لفَظَها، وتخصيص (حتّى) من هذا الحكم تحكّمٌ لا دليل عليه، فتمّ دليل المصنّف الثّاني أيضًا، ثمّ تقرير الدّليلين على هذا الوجه؛ بالنّظر لمجموع كلام المصنّف، والشّارح؛ وإلاّ فكلام المصنّف في حدّ ذاته يُقرَّر بوجهٍ غير هذا، هكذا ينبغي فهم هذا المقام **فَخُذْهُ مستغفرًا لي، وعليك السّلام**[8])).

1- إشبيليّة: بالكسر ثمّ السّكون وكسر الباء الموحدة، وياء ساكنة، ولام خفيفة، مدينة عظيمة كبيرة بالأندلس، ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، 195/1، ومراصد الاطّلاع، البغدادي 80/1.

2- ينظر: حاشية العطّار، ص373.

3- يعني: في غير المواضع الأربعة الّتي هي: الصّفة، والصّلة، والخبر، والحال، فإذا وقع الجار والمجرور في هذه المواضع؛ سمّي بالظّرف المستقرّ، وفي غيرها بالظّرف اللّغو؛ لإلغاء الضّمير فيه ... ينظر: موصّل الطلاّب ص: 82.

4- النّص منقولٌ عن شرح الرّوميّ، ص 99 .

5- القائل هو الرّوميّ، والشّيخ العطّار ينقل عنه بتصرّف .

6- ينظر: حاشية العطّار، ص 435.

7- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 52، 53.

8- ينظر: حاشية العطّار ص335.

*** ألفاظ يذكرها عند نهاية كل مسألة:**

عند شرح (الشّيخ العطّار): (((خلا و عدا) ذكر قول **سيبويه:** خلا وعدا فعلان ضُمِّنا معنى الاستثناء[1]، وقال بعض النّحاة[2]: إنّهما حرفا جر، ولو جعلتَهما من قبيلِ المشترَكِ بين الفعل والحرف -وإن كان التّضمينُ أكثرُ من الاشتراك استدلالاً عليه بموارد الاستعمالات كما هو المناسبُ للبحث اللّفظي- **لَمَا خرجتَ عن سمت الصّواب...**))[3].

وعقب (الشّيخ العطّار) على قول (الشّيخ الأزهري): (ما يَحْسُن)[4] بقول **الشّمني**[5]: ((لو قال يُمكن، أو يَصِحّ مكان يَحْسُن **لكان أحسن**؛ إذ رُبَّ كلامٍ يمكنُ السّكوتُ عليه ولا يَحْسُن، كما إذا قلت: (ضُربَ زيدٌ)؛ لمن يريد معرفة الضّارب والمضروب معًا، فإنّه كلامٌ يمكن السّكوت عليه؛ بناءً على إفادة أصل الخبر، ولا يَحْسُنُ عند السّامع؛ لنقصانه في الإفادة نظرًا إليه، إلاّ أن يقال: المرادُ بالسّكوت: سكوتُ المتكلِّم))[6].

وعقب في موضع قريب من الموضع السّابق على (الشّيخ الأزهري) في ترادف (الجملة) و(الكلام) بقول **الكافيجي**[7]: ((فيكونان مترَادِفَينِ؛ فلا يمكن بيان النّسبة بينهما بالعموم والخصوص))، **فتأمّله**[8].

1- ينظر: الكتاب 348/2، وفيه: (فيهما معنى الاستثناء).

2- ينظر: الكتاب 349/2، وشرح المفصّل لابن يعيش 78/2، والارتشاف 318/2، على أنّ (خلا) حرف بمنْزلة (حاشا)، ولم يذكر سيبويه الجر بـ(عَدا)، وينظر: أوضح المسالك 302/2، والأشموني 168/2، ولم يذكره المبرد في المقتضب وإنّما قال: ((هما فعلان ينتصب ما بعدهما)) ينظر: المقتضب 426/4، وفي الجنى الدّاني، ص 433 أنّ حرفية عدا قليلة حكاه غير سيبويه من الأئمة.

3- ينظر: حاشية العطّار، ص327 .

4- تمامه من موصّل الطلاّب، ص 31 ((ونعني.. بالمفيد.. ما يحسن السّكوت عليه بحيث لا يصير السّامع منتظرًا لشيءٍ آخر)).

5- شرح الشمنّي ل/5(أ/ب) بتصرّف يسير.

6- ينظر: حاشية العطّار، ص194.

7- شرح الكافيجيّ ص: 66 بتصرّف، وينظر: الأشباه والنّظائر للسّيوطيّ 207/2، 208.

8- ينظر: حاشية العطّار، ص194.

كما تميّز (الشّيخ العطّار) بلفظ (حرر) في مواضع عدة منها:

عند حديثه تعقيبًا على **(الشّنواني)** بداية المقدمة (((وعلى آله وصحبه وجنده وبعد) بأنّ الجند هم: الأنصار، والأعوان، قال: ودمشق، وحِمْص، وقِنَّسْرِين[1]، والأردن، وفلسطين، كلٌّ منها يسمّى جندًا؛ لإقامة الأنصار والأعوان بها في ذلك الوقت)) [2].

وأقول: من أين هذا التّخصيص؛ إذ الأعوان، والأنصار أقاموا في غيرها من البلاد أيضًا، كالعراق، وفارس، ومكّة، والمدينة، على أنّ مكّة والمدينة مبدأ نصرة الإسلام **فليُحرّر**))[3].

ذكر (الشّيخ العطّار) نفس التّعبير السّابق عند تعقيبيه في موضع آخر على (الرّومي) في شرحه: ((أنّ الجملة ذات الوجهين تسمّى: وُسطى))[4] **فحرّر**[5].

وهناك مواضع كثيرة في الحاشية دلالة على عبارات تميّز بها (الشّيخ العطّار) في شرحه للعديد من المسائل اللغوية والنّحوية للاستزادة من هذه العبارات ينظر للجدول التّالي :

ت	المصلح الذي انفرد به	الصفحة
1	تدبّر	185 ، 198 ،240، 396
2	فتدبّر فإنه دقيق	189 ، 350
3	تأمل	185، 138 ،139، 244، 161،241،322،342، 383،426 .
4	ولم تحتاج إلى هذا التّكلف فتأمل	162
5	أقل تكلفًا	184

1- وقنّسرين: كانت هي وحمص شيئًا واحدًا فتحها المسلمون سنة 17هـ، ينظر: معجم البلدان 403/4 .

2- ينظر: حاشية الشّنواني 21/1، وينظر: الصّحاح (جند).

3- ينظر: حاشية العطّار، ص111.

4- ينظر: شرح الرّومي ص20، حيث قال: ((وقد يقال أيضًا: جملة وسطى، وهذا الاصطلاح غير اصطلاح المنطقيّين في إطلاق الصّغرى والكبرى؛ لأنّهم اعتبروا الأعميّة والأخصيّة؛ بخلاف النّحويين فإنّهم اعتبروا الأصليّة والتّابعية)) .

5- ينظر: حاشية العطّار، ص216.

ت	المصلح الذي انفرد به	الصفحة
6	مردود	131
7	وهو غير سديد	146
8	أن ما وقع في بعض الحواشي	146
9	ليست على ما ينبغي	146
10	غير سديد	365
11	غير جيد	365
12	فممنوع	385
13	وفيه نظر من وجهين	147
14	وفيه نظر	376،146 ، 379 ، 392
15	فتدبر	148
16	وهم هاهنا تشكيكات ساقطة	156
17	في بعض الشراح	156
18	قد علمت ،(فلا تغفل)	230، 213،210
19	انتهى باختصار	344
20	وللنّظر فيه مجال فتأمل	139
21	هذا أحسن ما قيل هنا	372 – 273
22	أنها خمسة فغير مسلم به	304
23	فاحذره	327
24	فسقط ما قيل هنا وطاح	196
25	هذا خلاصة ما يقال هنا	271
25	فالأحسن	436
26	ولهم هاهنا تكلفات	394
27	ممنوع	425
28	فاحرص عليه	437
29	وقد علمت ما فيه	157
30	وهو أولى مما قاله	177

ت	المصلح الذي انفرد به	الصفحة
31	أجيب	278
32	فتفطن	278
33	ذهب البعض	281
34	فتذكر	315
35	ملخصًا	328
36	بتصرف	445

المبحث الثّاني: اعتراضات الشّيخ العطّار على الشّارح وأصحاب الشُّروح والحواشي:

تتجلَّى شخصية (الشّيخ العطّار) العلمية والفذة في بيان ما غَمُضَ من (قواعد الإعراب وموصّل الطلاّب)، في جوانب عدّة من حاشيته، ويمكن إبرازُ هذه الشّخصية من خلال ردوده على بعض أصحاب الشّروح والحواشي؛ وتتّسمُ هذه الرّدود بأشكال مختلفة ؛ منها: بيان ما غَمُضَ من (قواعد الإعراب وموصّل الطلاّب)، ممّا ساهم مساهمةً واضحةً في تجلية النّص اللغوي .وسوف أعرض لبعض الأمثلة على سبيل التّمثيل لا الحصرِ، ومنها:

<u>*ردِّه على (المصنف):</u>

قال المصنف: في المسألة الأولى في الجار والمجرور: ((إحداها أنّه لا بدّ من تعلّق الجار بفعل أو ما في معناه ، وقد اجتمعا. .. وقول ابن دريد:

وَاشْتَعَل الْمُبْيَـضُّ في مُسْـــــوَدِّهِ *** مِثْلُ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى[1]

... فلا دليل فيه[2])).

شرح (الشّارح) قولَ (المصنف): ((**(فلا دليل)** على اجتماعهما؛ أي: الفعل وما في معناه إذا تعلّق الجارّ والمجرور في الأوّل والثّاني بما في معنى الفعل[3])).

ولمّا **تناول (الشّيخ العطّار)** قول: **(المصنف والشّارح) (فلا دليل)**، أورد اعتراضًا على (المصنف)، قائلًا[4]: ((الأولى: (فلا مثال)؛ لأنّ البيت من قصيدةِ مولَّد[5]، وهو لا يُستشهدُ بكلامه، فالغرض من الإتيان به؛ مجرد التّمثيل، كتمثيله في الشّذور ببعض أبيات المتنبِّي))[6].

1- وهو من الرّجز، في شرح مقصورة ابن دريد، ص 8، والمغني 6/ 566،567، وشرح الكافيجيّ، ص 224،225، وشرح الرّومي، ص 81، وحاشية الشّنواني 261/1، 262، والشّاهد فيه: أنّ قوله: (في مسودِّه) متعلّقٌ بفعلٍ وهو (اشتعل)، و(في جزل) متعلّقٌ بما في معنى الفعل وهو (اشتعال)، فاجتمع التّعلّق بالمصدر والتّعلّق بالفعل.

2- ينظر: قواعد الإعراب، ص55.

3- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 76.

4- ينظر: حاشية العطّار ص 410.

5- المقصود به: ابن دريد، وهو من الشّعراء المولّدين، وممّا استشهد به ابن هشام بيت المتنبّي المشهور:

الخيل واللّيل والبيداء تعرفُني *** والسّيف والرّمح والقرطاس والقلم

6- ينظر: شرح شذور الذّهب ص: 39، والبيت في ديوانه بشرح البرقوقي 85/4.

*** ردّه على الشّارح :**

ونلاحظ هذا الاعتراض على (الشّارح) في مواضع منها:

عندما **ذكر (الشّارح)** في مقدمته ((وفي نسخةٍ: وعبده، وهو معطوف على سيِّدنا..))[1].

عقب (الشّيخ العطّار): ((**قوله: (وفي نسخة)** النّسخة الّتي تجرّدت عن هذه الزيادة[2] أرشقُ عبارة؛ لأنّه يحصل بهذه الزّيادة ثلاثُ فِقَر[3]، والفِقْرَة من السّجع بمنْزلة الشّطر من البيت، فتصير الثّالثة فذّة[4] لا مقابل لها، وهو خللٌ في السّجع، ولعلّ الشّارح في خطبته تأسّى بالمصنّف أخذًا بمقتضى هذه الزّيادة؛ فوافقه في تعدّد الفِقَر، ورويّها، **فيردُ عليه ما وَرَد هنا**، لا يقال: إنّ زيادة (وعبده) محصّلةٌ لنوعٍ بديعيّ؛ وهو الطّباق[5]، فيحسن السّجع؛ لأنّا نقول: هذا حُسنٌ عَرَضيّ لا يُلتفت إليه إلاّ بعد تصحيح معروضه، وحينئذٍ لا عبرة بتحصيل الطّباق مع كون السّجع مختلاًّ، نظير: سيفُ خشبٍ يُحَلَّى بحليةٍ من الذّهب))[6].

عندما **ذكر (الشّارح)** (الجملة الاعتراضية) بين الفعل وفاعله[7]، ذكر (الشّيخ العطّار): ((الأحسن: وبين مرفوعه[8]؛ ليدخل في ذلك: نائب الفاعل، نحو: (أُكْرِمَ –والله– زيدٌ)))[9].

ومنه ما **ذكره (الشّارح)** في الجملة الخامسة ممّا لا محلّ له من الإعراب، وهي: الواقعة جوابًا للقسم قوله: (فيتنافيان)[10]، استدرك (الشّيخ العطّار) قائلًا: ((وبُحث فيه: بأنه لا مانع أن يكون لها محلّ

1- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 24.
2- يعني: المجرّدة عن زيادة قوله: (وعبده) بالعطف على سيّدنا .
3- هي: 1- (حَمْدِه) 2- (عَبْدِه) 3- (مِنْ بَعْدِه)، ينظر: موصّل الطلاّب، ص 24، 25 .
4- والفذّة بمعنى: الشّاذة، ينظر: المعجم الوسيط (فذّ).
5- هو من المحسّنات المعنويّة في علم البديع، ويسمّى المطابقة، وله أنواع وتقسيمات، ينظر: الإيضاح، القزويني 4/4-6 .
6- ينظر: حاشية العطّار، ص138 .
7- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 55.
8- ينظر: المغني، 6/ 506.
9- ينظر: حاشية العطّار ص350، ينظر: حاشية الزّرقانيّ ل/28 (أ).
10- تمامه من موصّل الطلاّب ص: 66 ((قيل ومن هنا أي : من أجل أنّ الجملة الواقعة جواب القسم لا محلّ لها ، قال أحمد بن يحيى، ولقبه ثعلب: لا يجوز أن يقال: (زيدٌ ليقومنّ) على أنّ (ليقومنّ) خبرٌ عن زيد؛ لأنّ الجملة المخبر بها لها محلّ من الإعراب، وجواب القسم لا محلّ له فيتنافيان)).

باعتبار، ولا محلّ لها باعتبارٍ آخر، فقول الشّارح: (فيتنافيان) ممنوع ؛ لأنّ الغرض: أنّ الجملة غير متحدة))[1].

ثم أعقب بعد هذا الموضع اعتراضين على (الشّارح):

الأول: عند قوله: (وجملتا القسم) ولما تناول (الشّيخ العطّار) قول (الشّارح) هذا أورد اعتراضًا على (ابن مالك)، (وابن هشام) قائلًا: ((أي: وإن قلنا: إنّ مراد ثعلب أنّ القسم وجوابه لا يصحّ أن يكون خبرًا؛ فممنوعٌ أيضًا؛ لأنّ الجملتين قد يكونُ لهما محلّ، ومحصّله: إن أُريد من القسم الجواب كما هو فهم البعض[2]؛ فلا يصحّ، وكذا إن أُريد مجموع فعل القسم وجوابه كما في المغني[3]؛ فيحتاج كلام ثعلبٍ لتوجيهٍ آخر))[4].

الآخر: عند تعقيبه على بيت شعر للفرزدق[5]:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدَتْنِي لَا تَخُونُنِــي *** نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانْ

قوله فيكون لا تخونني جوابًا لعاهدتني لأنه جواب القسم (والتّقدير: حال كونِك غيرُ خائنٍ)[6]

وردّ (الشّيخ العطّار) هذا القول بقول (الزّرقاني) في حاشيته، فقال: ((الصّواب: غير مخونٍ؛ لأنّ الفعل إذا أخذ منه وصفٌ باعتبار كونه واقعًا على المفعول؛ يكون اسم مفعول، ولأنّ الذّئب مخوفٌ منه لا خائف))[7].

1- ينظر: حاشية العطّار، ص384.

2- ينظر: ابن مالك في شرح التّسهيل 310/1.

3- ينظر: المغني530/6.

4- ينظر: حاشية العطّار، ص385.

5- هو من الطويل للفرزدق، في ديوانه ، ص 628، وفي المغني، 452/2.

6- تمامه من موصّل الطلاّب، ص 68 ((ويحتمل كونه، أي: كون (لا تخونني) حالاً من الفاعل، وهو تاء الخطاب من عاهدتني، والتّقدير: حال كونك ..)).

7- ينظر: حاشية الزّرقاني ل/35،36، وحاشية العطّار، ص387.، .

***ردّه على الشّيخ الكافيجي:**

ذكر (الشّيخ العطّار) هذا الاعتراض عند ذكر (الشّارح) قوله: (وهي قضيّة كليّة) [1].

حيث **عقب(الشّيخ الكافيجي)** في شرحه ((والمراد بها هنا: ما يكون إحدى مقدّمتي الدّليل[2]، كقولنا : كلّ ما اشتمل على عَلَم الفاعليّة فهو مرفوع، وكلّ ما اشتمل على عَلَم المفعوليّة فهو منصوب إلى آخره[3]، فإذا أردنا الاستدلال بصورة القياس الاقترانيّ[4]، نقول: زيدٌ مشتملٌ على عَلَم الفاعليّة، وكل ما اشتمل على عَلَم الفاعلية فهو مرفوع، فزيدٌ مرفوع، وإذا قصدنا الاستدلال بالقياس الاستثنائيّ[5]، فنقول: كلّما لم يكن زيدٌ مرفوعًا؛ لم يشتمل على عَلَم الفاعليّة، لكنّه مشتمل فيكون مرفوعًا انتهى ملخّصًا))[6].

علّق (الشّيخ العطّار) عليه؛ فقال: وفيه نظرٌ من وجهين:

الأوّل: أنّ قوله: (والمراد بها هنا إلى آخره) ليس على ما ينبغي؛ بل هذا يقال في لفظ مقدّمة لا قاعدة؛ بل المراد بالقاعدة هنا؛ ما عرّفه الشّارح، وهو المعنى الاصطلاحيّ لها، وأمّا جعلها كبرى لصغرى سهلة الحصول فتكون حينئذٍ مقدّمة؛ لأنّها جعلت جزء دليل، فذاك لتعرّف كيفيّة الأخذ منها، وهو أمر عرض للتّعليم.

الثّاني: أن قوله: (((زيدٌ مشتمل على عَلَم الفاعليّة)؛ ما المراد بالعَلَم هنا؟ والظّاهر أنّ المراد به: الوصف، وهو تكلّف، ومع ذلك فهو مقحَم؛ لأنّ ملاحظة زيد بعنوان كونه فاعلاً؛ مُغنٍ عن هذا الوصف،

1- تمامه من موصّل الطلاّب، ص 25 ((وهي قضيّة كلّيّة يتعرّف منها أحكام جزئيّاتها)).
2- أي: ما يتوقّف عليه صحّة الدّليل.
3- والمقصود: إلى آخر ما ذكره الكافيجيّ حيث قال بعده: ((وكلّ ما اشتمل على علم المضاف إليه فهو مجرور)).
4- هو: ما اشتمل على النّتيجة، أو نقيضها بالقوّة لا بالفعل، ويسمّى القياس الشّمولي، ينظر: التّعريفات، ص 182 .
5- هو: ما اشتمل على النّتيجة، أو نقيضها للفعل، وذلك بأن يشتمل على مادّتها وصورتها، ينظر: التّعريفات، ص 181.
6- شرح الكافيجيّ، ص 45 بتصرّف .

ولا يصحّ أن يراد بالعَلَم هنا: المعنى المتعارَف[1]؛ إذ يصير المعنى: زيد مشتمل على عَلَمٍ هو الفاعليّة، والفاعليّة ليست بعلم؛ بل هي وصف، ولا يصحّ جعل الإضافة حقيقيّة؛ إذ الفاعليّة لا عَلَم لها، فكان الأولى حذف عَلَم فتدبّر))[2].

***ردّه على الشّيخ الزُّرقاني:**[3]

قال (الشّيخ العطّار): ((قوله: (عن ضمير الشّأن)[4] قال الزّمخشريّ : ولا يجوز دخول هذا الضّمير إلاّ في كلامٍ له شأنٌ عظيمٌ، فلا يقال: هو زيدٌ قائمٌ، إلاّ إذا كان قيامُ زيدٍ أمرًا عظيمًا[5].

وفي الرّضيّ:[6] وهذا الضّمير يسمّيه الكوفيّون ضمير المجهول، ويختار كونه مؤنّثًا؛ لرجوعه إلى القصّة

ومنه يُعلم: أنّ تعداد الأمثلة لبيان أنّه يُسمّى بهما، ويسقط ما في (حاشية الزّرقاني) [7]: ((من أنّ جعل ضمير الشّأن شاملاً لضمير القصّة فيه شيء؛ لمقابلة أحدهما الآخر، ووجه السّقوط: أنّهما شيءٌ واحد، غاية الأمر: أنّ التّسمية متعدّدة، وهي لا توجب تعدّد المسمّى))[8].

1- أي: العَلَم الّذي هو أحد أقسام المعارف السّبعة، ينظر: أوضح المسالك 1/122-133.

2- ينظر: حاشية العطّار، ص 147.

3- ينظر: حاشية العطّار، ص 147، 191، 222، 365.

4- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 63.

5- لم أقف عليه في المفصّل، وفي الشّنواني 1/214 أنّه في أمالي المفصّل، والشيخ العطّار نقل عنه، وما جاء في المفصّل ص133، ((ويقدّمون قبل الجملة ضمير الشّأن والقصّة، وهو المجهول عند الكوفيِّين، وذلك نحو قولك: (هو زيدٌ منطلق) أي: الشّأن والحديث زيدٌ منطلق، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد﴾ [الإخلاص:1]))، وهو في شرح المفصّل لابن يعيش 3/114.

6- الرّضي على الكافية 2/28 بتصرّف .

7- ينظر: حاشية الزّرقاني ل/32 (أ).

8- وضّح المدابغيّ الفرق بينهما فقال: ل/29 (ب) ((ضمير الشّأن الشّامل لضمير القصّة؛ لأنّ المعنى واحد، والتّعبير للمناسبة اللّفظيّة فإنّه إذا كان العمدة في الجملة مذكّراً سمّي ضمير الشّأن، وإن كان مؤنّثاً سمّي ضمير القصّة)) ينظر: حاشية العطّار، ص 371.

*** ردّه على الشّيخ المدابغي:**[1]

أورد (الشّيخ العطّار) استدراكًا على (الشّيخ المدابغي) عند حديثه عن(البسملة) في المقدمة:

قائلًا: ((ثمّ إنّ (المدابغي) عدّد في البسملة أربعة مقاصد، ولم يتكلّم عليها[2]، وهذا بعد كونه ممّا لا يجرّ إلى القصور؛ إذ البسملة لا ينحصر الكلام عليها في هذه المقاصد، كيف! وهي الجامعة لمعاني الكتاب؛ الّذي لم يُفَرَّط فيه من شيء غيرُ لائقٍ في صناعة التّدوين؛ إذ لا معنى لتعداد شيءٍ لم يُبَيَّن؛ بل هو مجرّد تطويلٍ، ونحن نذكر لك ما هو الّلائق في هذا المقام، فنقول[3]: إنّ الباء تحتمل الزّيادة والأصالة[4]، فعلى الأوّل لا تحتاج لمتعلَّق[5]، وعلى الثّاني تحتاج[6]، والمناسبُ جعلُها أصليّة فتتعلَّق[7]، والكلام على المتعلَّق سيأتي))[8].

وفي موضع ثاني من المقدمة : أورد (الشّيخ العطّار) ما ذكره (الشّيخ المدابغي) في حاشيته عند حديثه عن (أمّا):[9]

1- ينظر: حاشية العطّار، ص 118، 131، 192، 222، 304.

2- ذكر المدابغيّ في مقدّمة حاشيته على موصّل الطّلاّب أربعة مقاصد للبسملة ل/3(أ):
وهي 1- في الباء، وفيه أربع مباحث: متعلّقها، ومعناها، وحكمة كَسْرِها، وسبب تطويلها. 2- في اسم، وفيه خمس مباحث: معناه، والابتداء بالبسملة، واشتقاقه، ولغاته، وموجب حذف ألفه خطًّا. 3- في الله ، وفيه أربع مباحث: علميّته، ومسمّاه، وأصله، وهل هو عربيّ أم معرّب؟ والخلاف في أنّه الاسم الأعظم، أو غيره. 4- في الرّحمن الرّحيم، وفيهما مبحثان: لفظهما نوعًا واشتقاقًا، وعلّة تقديم الله عليهما، وتقديم الرّحمن منهما على الرّحيم.

1- استدرك الشّيخ العطّار عليه هنا، وانتقده فيما فاته من شرحٍ، وإيضاحٍ لهذه المقاصد الأربع.

4- أضاف المالقيّ في رصف المباني، ص 220، قسمًا ثالثًا، وهو: أن تكون زائدة، وأن لا تكون .

5- لأنّها زائدة، فالباء حرف معنى، وتأتي زائدة للتّوكيد، ولها معانٍ أخرى ذكرها العلماء... ينظر: البحر المحيط14/1، والدّر المصون 14/1-17 .

6- فالباء متعلقة بمحذوف مبتدأ، والجار والمجرور خبره، والتّقدير: ابتدائي بسم الله، أي: كائنٌ باسم الله، فالباء متعلّقة بالكون والاستقرار؛ هذا عند البصريِّين، والمحذوف عند الكوفيين فعلٌ تقديره: ابتدأتُ، أو أبدأ، فالجار والمجرور في موضع نصبٍ بالمحذوف، ينظر: التّبيان في إعراب القرآن للعكبري 3/1، وشرح الكافيجيّ، ص 33 .

7- خالف الزّمخشري الفريقين؛ فقدّره متأخرًا عن التّسمية؛ فقال: تتعلَّق بمحذوفٍ تقديره: بسم الله أقرأ، أو أتلو... ينظر: الكشّاف 26/1، وكذا البيضاويّ في تفسيره5/1، وبَسَطَ المسألة الألوسي في روح المعاني 46/1، 47، وتقدير المتعلّق متأخّرًا هو الرّاجح في المسألة، ينظر: شرح الكافيجيّ، ص 34،35.

8- ينظر: حاشية العطّار، ص82.

9- تمامه من موصّل الطلاّب، ص 23 ((أمّا بفتح الهمزة، وتشديد الميم حرفٌ فيه معنى الشّرط بدليل دخول الفاء في جوابها)).

قائلًا: ((وما قاله (المدابغي): إنّها لفصل الخطاب[1] مردودٌ؛ بل الّذي لفصل الخطاب هو: (أمّا بعد)؛ لما نقله (التّفتازنيّ) آخر علم البديع عن (ابن الأثير)؛ من إجماع المحقّقين من علماء البيان؛ على أنّ فصل الخطاب هو: (أمّا بعد) [2]؛ لأنّ المتكلّم يفتتح كلامه في كلّ أمرٍ ذي شأن بذكر الله، فإذا أراد أن يخرج إلى غرضه؛ فصل بينه، وبين ذكره تعالى بقوله: (أمّا بعد)))[3].

وفي موضع آخر من المقدمة: أورد (الشّيخ العطّار) ما ذكره (الشّيخ المدابغي) في حاشيته عند حديثه عن (يحلّ المباني):

قائلًا: ((ثمّ في (المدابغي): أنّه مكنيّة، أو تصريحيّة، أو مجاز مرسل، أو كناية **انتهى**[4])).

وفيه: أنّ جعله مكنيّة إساءة أدب بالمصنّف؛ حيث شبّه ألفاظه بالشّيء المعقّد، وفي جعله كناية؛ يردُ عليه أنّ المعنى الحقيقيّ يصحّ مجامعته للمعنى الكنائيّ، وهو غير متأتٍّ هنا، وجعل قوله: (ويبيّن) من عطف العام على الخاصّ؛ بناءً على أنّ فكّ التّراكيب يلزَمُهُ بيان المعنى[5]، وهذا كلام لا يتمّ[6]؛ إذ قد تفكّ التّراكيب مع خفاء المعاني، كالتعرّض للإعراب؛ فإنّه بيان للألفاظ مع عدم فهم المعاني منه، وأعاريب المتون شاهد عدلٌ على ذلك))[7].

1- ينظر: حاشية المدابغيّ ل/3(ب).

2- ينظر: المطوّل، ص 481.

3- ينظر: حاشية العطّار، ص131.

4- ينظر: حاشية المدابغي ل/3 (ب) حيث قال: ((وفي الكلام استعارةٌ مكنيّة، أو تخييل، أو استعارةٌ تبعيّة، أو مجاز مرسل، أو كناية، كما هو مشهور))، فقول العطّار: (أو تصريحيّة) وَهمٌ منه، ولم يضف المدابغيّ أيضًا: أو استعارة تبعيّة، وقد أطال الشّنوانيّ في بيان هذه المسألة 29/1، 30، ثم قال: ((فتكون الاستعارة في المصدر أصليّة، وفي الفعل تبعيّة، وقرينتها: تعليق الفعل بالمباني الّتي هي الألفاظ، ويجوز أن يطلق لفظ الحلّ على التّبيين .. فيكون مجازًا مرسلاً)).

5- قال بذلك المدابغي ل 3/(ب)، ولم يصرّح به الشّيخ العطّار.

6- فيه: ردٌّ خفيّ على المدابغيّ من الشّيخ العطّار .

7- ينظر: حاشية العطّار، ص117، 118.

ردّه على الشّيخ الشّنواني:[1]

عقب (الشّيخ العطّار) على ما قاله (الشّيخ الشّنواني) في (الجملة التّفسيرية عند الاستشهاد بقول الشّاعر) :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ *** مَنْ لَا نُجِرْهُ يَمْسِ مِنَّا مُرَوَّعَا

((قوله: (لأنّها ترجع)[2]: وأمّا ما قاله (الكافيجي)، و(الشّنواني)[3] من أنّ المفسِّر هنا وإن كان مفردًا لفظًا؛ هو جملةً معنى، غايته: أنّ الإعراب ظهر في أحد جزئيها؛ لصلاحيّته له، فغير ظاهر؛ إذ لم يُعهد جملة ذات محلٍّ ظهر إعرابها في جزئيها؛ لأنّ الإعراب حينئذٍ يكون لفظيًّا لا محليًّا، ولأنّه يلزم أن يكون محلّ قولنا: (يقعد زيد) الرّفع؛ لأنّ الرّفع ظهر في جزئيها مع أنّها مستأنفة، فالحقّ مع الشّارح[4])).

1- ينظر: حاشية العطّار، ص 206، 211.

2- تمامه من موصّل الطلاّب، ص65، ((وفي كلٍّ من أمثلة التّحقيق نظر؛ لأنّها ترجع عند التّحقيق إلى تفسير المفرد بالمفرد، وهو تفسير الفعل بالفعل؛ لا الجملة بالجملة)).

3- ينظر: شرح الكافيجي، ص 192، 193، وحاشية الشّنواني 221/1.

4- في كون الأمثلة فيها تفسير المفرد بالمفرد لا الجملة بالجملة، وفيه: تصريحٌ من العطّار بموافقة الشّارح، وينظر: حاشية العطار، ص 377، 378.

وفيما يلي نعرض نماذج تبرز شخصية الشّيخ العطّار العلمية في الاعتراض:

*** أولًا: اعتراضاته في الباب الأول في الجملة وأقسامها وأحكامها:**

**** اعتراضاته في الجملة وأحكامها:**

*** دراسة الجملة وأحكامها عند العلماء:**

لقد شاعت في كتب النَّحو مصطلحات كثيرة عبّرت عن معنى واحد، واختلطت هذه المصطلحات وتداخلت، غير أنَّ أشهرها وأكثرها استعمالًا هي (الكلام، والجملة) ، وهي مصطلحات متقاربة في المعنى غير أنَّ كل واحد منها يتخصَّص بدلالة معيَّنة، أو أنَّه ظهر في زمن غير الزَّمن الذي ظهر فيه غيره، وكلها تلتقي في الدَّلالة على ائتلاف كلمتين أو أكثر أفادتا معنى تامًا يحسن السُّكوت عليه، وحسن السُّكوت يعني استغناء المخاطب بالمعنى فلا يطلب المزيد منه[1].

لقد شاع اصطلاح الجملة عند العلماء منهم:

ابن جني: يعرّف الكلام بأنّه: ((كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذّي يسمِّيه النُّحاة الجمل))[2] ويعرِّفه في موضع آخر بأنَّه: ((عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصِّناعة الجمل على اختلاف تركيبها))[3]، **وسوَّى الزَّمخشري**[4] بين الكلام والجملة، إذ يعرِّف الكلام بقوله: ((والكلام هو المركَّب من كلمتين، أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلَّا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمَّى الجملة))، والجديد في تعريف الزَّمخشري هو اصطلاح التَّركيب والإسناد، **وبشير ابن يعيش** إلى الكلام قائلًا: ((اعلم أنَّ الكلام عند النَّحويين عبارة عن كلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وتسمى جملة، وهو الذّي يسميه النُّحاة الجمل))[5].

1- ينظر: البحث النّحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، دار الرّشيد للنّشر، القاهرة، ط1، 1980م،ص245.

2- الخصائص 17/2.

3- الخصائص 32/2.

4- المفصل في صنعة الإعراب ، الزّمخشري ، تح :د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال ، بيروت، ط1، 1993م، ص23.

5- شرح المفصل ، لابن يعيش 20/1 .

أمَّا ابن هشام: فقد فرَّق بين الكلام والجملة ، فهو يرى أنّ الجملة عبارة عن الفعل وفاعله، (كـ قام زيدٌ) والمبتدأ وخبره، كـ (زيدٌ قائمٌ) ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو(ضرب اللِّصُّ) ، و(أقائم الزَّيدان)، و(كان زيدٌ قائمًا) ، و(ظننته قائمًا)[1].

وقد ذهب **(ابن هشام)** في سياق حديثه عن الجملة والكلام إلى أنّ الجملة أعمُّ من الكلام، إذ شرطه الإفادة بخلافها موضحًا ذلك في قوله: ((وتسمعهم يقولون جملة الشّرط وجملة الجواب، وجملة الصِّلة، وكل ذلك ليس مفيدًا فليس بكلام))[2].

ثمّ فرّق الرّضي بين الكلام والجملة ، على أساس نوع الإسناد، فقد يكون الإسناد أصليًا، في تركيب مقصود لذاته ، وقد يكون أصليًا في تركيب غير مقصود لذاته.

أمّا الكلام فلا يكون إلّا ما كان فيه الإسناد أصليًا في تركيب غير مقصود لذاته، كجملة الخبر ، والحال، والصِّفة، والصِّلة[3].

يقول الرَّضي: ((والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التّي هي خبر المبتدأ ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس))[4].

إذن فالجملة لدى القدامى أعم من الكلام، ويشترط فيها: التَّركيب والإسناد، وإفادة المعنى واستقلاليته.

1- المغني، 490/6.

2- المغني، 490/6.

3- شرح الرّضي على الكافية 1/ 19.

4- شرح الرّضي على الكافية بن الحاجب، 19/1-23 ، والذّي يفهم من هذا أنّه يلغي التقدير فيما كان القدامى يقدرون من التّراكيب مثل: يا محمد ، وشكرًا، والصّدق الصّدق، فهذه كلها جمل، في رأيه من غير تقدير.

أمَّا المُحدثون فمنهم من لا يشترط إلَّا الإفادة فقط:

وهذا الدّكتور إبراهيم أنيس، ((يعرِّف الجملة بأنَّها: أقل قدر من الكلام، يفيد السَّامع معنًى مستقلًا بنفسه، سواء تركَّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر))[1]، فالشَّرط الأساسي – في رأيه– للحكم على العبارة بأنَّها جملة، هو إفادة المعنى، وليس الإسناد.

أمَّا الدّكتور مهدي المخزومي: فهو لا يشترط الإسناد ولا التَّركيب، ولا الاستقلاليَّة في المعنى، وفي رأيه أنَّ ((كل الذي يجب أن يشترط في الكلام – فلا يكون لغوًا– هو حصول الفائدة وتمامها، ويتحقَّق الشّرط في كثير من العبارات ، التي لا يعدُّها اللُّغويون جملًا))[2].

وقد تابعه في هذا الدّكتور محمّد حماسة عبد اللّطيف: إذ يقول: ((إنَّنا لا ننكر الإسناد، فهو قرينة معنويَّة من قرائن الجملة، ولكن هذا لا يعني أنَّ كل جملة مفيدة – لابدّ – مشتملة على الإسناد، إذ إنَّنا ينبغي أنْ نعترف بوجود جملة غير إسنادية ، كما ينبغي أن نعترف – بناءً على الواقع اللُّغوي – بوجود جملة ذات طرف واحد ، مؤدية لمعناها، اعتمادًا على قرائن الأحوال، أو الموقف اللُّغوي، الذي يكون فيه الكلام، أو السّياق، وهو كبرى القرائن))[3].

فلا يختلف تعريف الجملة عن تعريف القدامى، إذ يوافقهم في استقلالية المعنى، ووجود ركني الإسناد ولو تقديرًا، **إذ يقول المهدي المخزومي:** ((والجملة – في أقصر صورها – هي أقل قدر من الكلام، يفيد السّامع معنًى مستقلًا بنفسه، وليس لازمًا أنْ تحتوي العناصر المطلوبة كلها، قد تخلوا الجملة من المسند إليه لفظًا، أو من المسند لوضوحه، وسهولة تقديره))[4].

1– من أسرار العربية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص 192.

2– من أسرار العربية ، ص 192.

3– العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، د. محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار غريب ، القاهرة، 2001م، ص33.

4– في النّحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ، مصر، ط1 / 33.

*** دراسة (الجملة وأحكامها) في المتن (الإعراب قواعد الإعراب):**

<u>قال المصنف:</u> ((اعلم أنّ اللّفظ المفيد يسمّى(كلامًا وجملة)، ونعني بالمفيد ما يحسن السّكوت عليه، وأنّ الجملة أعمّ من الكلام، فكل كلام جملة ، ولا ينعكس، ألا ترى أنّ نحو:(قام زيدُ) من قولك:(إنْ قام زيدٌ قام عمرٌو)،يُسمّى جملةً[1] ولا يسمّى كلامًا ؟ لأنّه لا يحسن السّكوت عليه ، وكذا في جملة الجواب[2])).

*** دراسة (الجملة وأحكامها) في الشّرح (موصل الطّلاب):**

((اعلم أيّها الواقف على هذا المصنَّف أنّ اللّفظ المركّب الإسنادي يكون مفيدًا(كقام زيدٌ)، وغير مفيدٍ، نحو: (إن قامَ زيدٌ) وأنّ غير المفيد يُسمَّى جملةً فقط، وأنّ المفيد يسمَّى كلامًا؛ لوجود الفائدة، ويُسمَّى جملة؛ لوجود التّركيب الإسناديّ ونعني معشر النّحاة بالمفيد حيث أطلقناه في بحث الكلام ما يحسن السّكوت عليه بحيث لا يصير السّامع منتظرًا لشيءٍ آخر وبين الجملة والكلام عموم مطلق وَذَلِكَ أَن الْجُمْلَة أَعم من الْكَلَام لصدقها بِدُونِهِ وَعدم صدقه بِدُونِهَا فكلّ كلامٍ جملة؛ لوجود التّركيب الإسناديّ، ولا ينعكس عكسًا لغويًّا أي: ليس كلّ جملةٍ كلامًا؛ لأنّه يعتبر فيه الإفادة بخلافها))[3].

1- فالجملة :ما تكونت من فعل وفاعل، أو من مبتدأ وخبر، أو ما كان بمنزلة أحدهما: كالفعل ونائب الفاعل، وما أصله المبتدأ والخبر سواء أفاد فائدة يحسن السّكوت عليها أم لم يفد ذلك، ينظر: المغني 3/2.

2- الإعراب عن قواعد الإعراب، ص35.

3- ينظر: موصل الطّلاب ، ص31 ،32.

*** دراسة (الجملة وأحكامها) في الحاشية اعتراضات (الشّيخ العطّار):**

<u>الاعتراض الأول</u>:

(تقسيم المركب الإسنادي) رأى (الشّيخ الأزهري) أنَّ تقسيم المركب الإسنادي يكون هكذا[1].

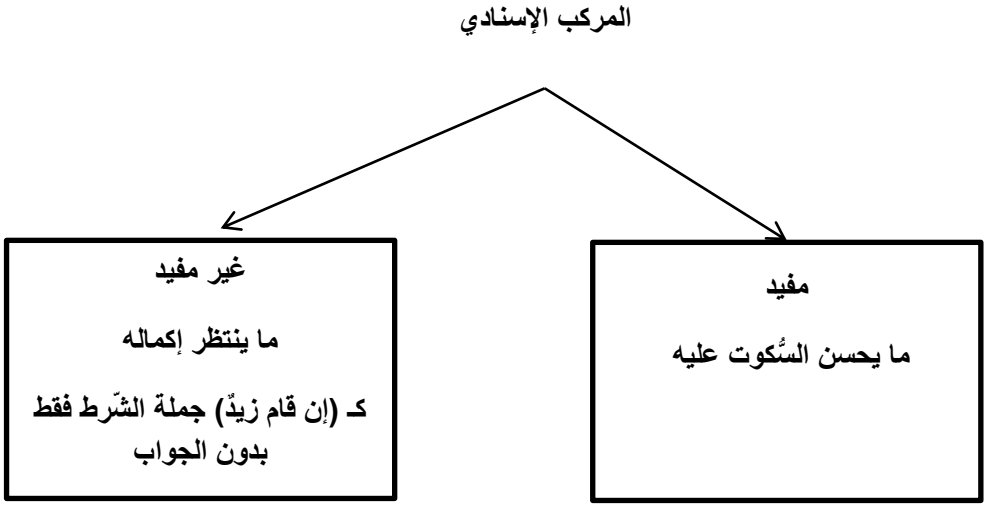

– ورأى (الشّيخ العطّار) أنّ الّتقسيم بدون تقييد غير صحيح وأنّ التّقسيم يكون هكذا:

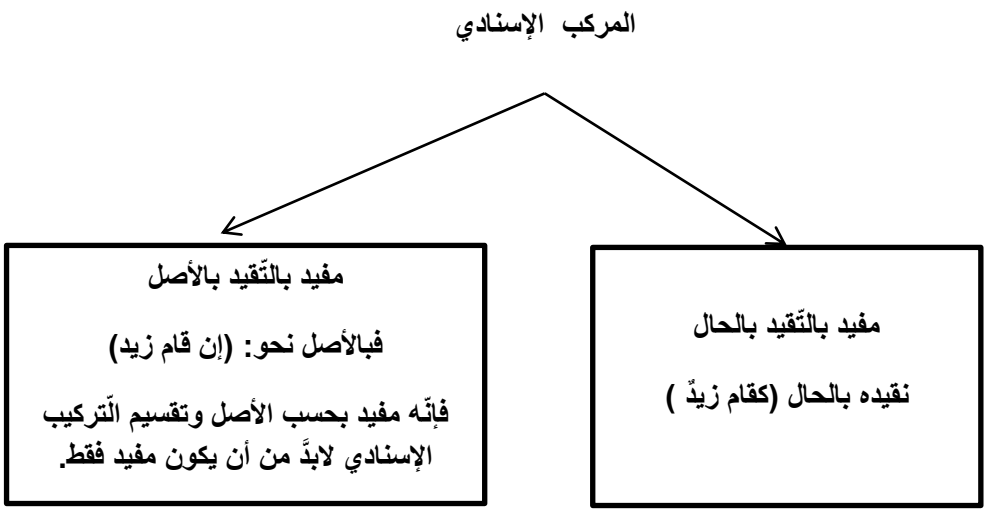

1– موصل الطّلاب ، ص31 ،32.

الاعتراض الثّاني:

ذكر (الشّيخ الأزهري) (لوجود التّركيب الإسنادي)[1].

ولما تناول (الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري) هذا، أوردَ اعتراضَ بعض العلماء[2]: ((قد علمت أنّ المراد به: ما يشمل الإسناد في الأصل، أو في الحال، ولا يرِدُ على ذلك نحو: (قائمٌ أبوهُ) من قولك: (زيدٌ قائمٌ أبوه)؛ لأنّ الوصف مع مرفوعه؛ لا إسناد بينهما؛ لا في الأصل، ولا في الحال)).

وفي شرح الحاجبيّة للرّضيّ[3]: ((الفرق بين الجملة والكلام: أنّ الجملة: ما تضمّن الإسناد الأصليّ؛ سواءً كانت مقصودةً بالذّات[أو لا][4]، والجملة: ما اشتمل على نسبةٍ مطلقة، فاسم الفاعل مع فاعله؛ ليس جملةً إلاّ إذا وقع صلةً للاّم؛ فإنّه حينئذٍ مقدّر بالفعل، فتكون نسبتُه أصليّة، أو وقع في مثل: (أقائمٌ الزّيدان)؛ فإنّه مع كونه جملةً كلام، وما عداهما فليس نسبةً أصليّة؛ بل على سبيل التّشبيه بالفعل؛ لاشتماله على معناه من حاشية الشّنواني))[5].

وبهذا سقط ما قاله (الزّرقاني): ((من أنّ الصّواب أن يقول: (لوجود التّركيب الإسناديّ أصالة)؛ ليخرج الإسناد إلى اسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوهما؛ لأنّ الإسناد إليهما فرع بالنّسبة إلى الفعل))[6].

الاعتراض الثّالث:

أورد (الشّيخ العطّار) اعتراض (الشّيخ الشّمني) في باب الجملة فعند (التّعريف) ذكر(الشّيخ الأزهري): ((ما يحسن السّكوت عليه بحيث لا يصير السّامع منتظرًا لشيءٍ آخر))[7].

1- ينظر: موصل الطّلاب، ص 31، 32.
2- ينظر: حاشية العطّار، ص 190، 191.
3- ينظر: شرح الرّضي على الكافية 8/1 .
4- زيادة يستقيم بها الكلام، وهي من كلام الرّضي في شرح الكافية 8/1، حيث أضاف بعدها قائلاً: ((كالجملة الّتي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسما الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبهة، والظّرف مع ما اسندت إليه)).
5- من قوله: (الجملة) إلى قوله: (معناه) من حاشية الشّنواني 101/1 بتصرّف .
6- ينظر: حاشية الزّرقاني ل/7(ب).
7- موصّل الطلاّب، ص 31 .

فقال (الشّمني): ((لو قال يُمكن، أو يَصِحّ مكان يَحْسُن لكان أحسن؛ إذ رُبَّ كلامٍ يمكنُ السّكوتُ عليه ولا يَحْسُن، كما إذا قلت: (ضُربَ زيدٌ)؛ لمن يريد معرفة الضّارب والمضروب معًا، فإنّه كلامٌ يمكن السّكوت عليه؛ بناءً على إفادة أصل الخبر، ولا يَحْسُنُ عند السّامع؛ لنقصانه في الإفادة نظرًا إليه، إلاّ أن يقال: المرادُ بالسّكوت: سكوتُ المتكلِّم))[1].

فردَّ (الشّيخ العطّار)[2] فقال: ((وكأنّ الشّارحَ لاحظ هذا فقيّد السّكوتَ بكونه من المتكلّم، هذا أحسن ما علّلوا به حيث قالوا: إنّما قال: من المتكلّم، ولم يقل: من السّامع؛ لأنّ الأنسب إضافة السّكوت للمتكلّم؛ لأنّه خلاف التكلّم الّذي هو صفةٌ له أيضًا[3])).

1- شرح الشمنّي ل/5(أ/ب).

2- حاشية العطّار، ص 194 .

3- من قوله: (إنّما) إلى قوله: (أيضًا) من حاشية الشّنواني102/1 بتصرّف، وينظر: الهمع 10/1.

**** اعتراضاته في الجملة وأقسامها(الجملة الاسمية):**

*** دراسة (الجملة الاسمية) عند العلماء:**

الجملة الاسمية: هي جملة مكونة من مبتدأ وخبر، وبالمبتدأ يبدأ الكلام الذي بُني عليه بكلام آخر يتممُّ معناه يُسمى الخبر.

ويشير إلى ذلك (سيبويه) بقوله: ((المبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام، والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ فالابتداء لا يكون إلّا بمنيّ عليه ، فالمبتدأ الأول والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه))[1].

في حين يعرِّف (ابن هشام)الجملة الاسمية بحسب ما تبتدي به فيقول: هي الجملة التي صدرها اسم (كزيد قائم) ،و(هيهات العقيق) ،و(وقائم الزّيدان)عند من جوزّه وهو(الأخفش والكوفيون)[2].

ويتحدث(ابن جني) عن الجملة الاسمية محددًا رتبة كلًا من المبتدأ والخبر قائلًا: ((واعلم أنّ المبتدأ كل اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللّفظية وعرّضته لها، وجعلته أولًا لثان ، ويكون الثّاني خبرًا عن الأول ومسند إليه وهو مرفوع بالابتداء تقول: (زيدٌ قائمٌ)، و(محمّدٌ منطلقٌ) مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما))[3].

وفي باب الخبر يصنّفه (ابن جني) إلى ضربين بقوله: ((هو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدّثته به عنه وذلك على ضربين مفرد وجملة))[4].

أمّا المحدثون فقد قسم بعضهم الجملة على أساس المسند، لا على أساس المسند إليه، ومنهم (الدّكتور مهدي المخزومي) إذ يقول: ((الجملة الاسمية فهي التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا غير متجددٍ، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسمًا))[5].

1- الكتاب، 126/2.
2- المغني، 492/6.
3- اللُّمع في العربية، لابن جني، تح: فائز فارس، مكتبة الكندي، الأردن، ط1983/1م، ص 25.
4- اللُّمع في العربية ، 1/ 26.
5- في النّحو العربي ، مهدي المخزومي، ص 42.

وهذه النّظرة مستفادة مما رآه (عبد القاهر الجرجاني) إذ يقول: ((موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء ، من غير أن يقتضي تجدده شيئًا بعد شيء))[1].

أمّا (عباس حسن) فقد ذكر أنّ الجملة الاسمية هي ثلاثة أنواع:

أ- الجملة الأصلية: هي التي تقتصر على ركني الإسناد، أي المبتدأ مع خبره أو ما يقوم مقامه.

ب- الجملة الكبرى: هي التي تتركب من مبتدأ وخبره جملة اسمية أو فعلية.

ج- الجلمة الصُّغرى: هي الجملة الاسمية أو الفعلية التي وقعت إحداهما خبرًا لمبتدأ[2].

في حين قسم (ابن هشام): ((الجملة الاسمية إلى صغرى وكبرى فالصّغرى هي المبنية على المبتدأ، والكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة فعلية نحو: (زيد أبوه قائم)، وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو: (زيد أبوه علامه منطلق)، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير و(غلامه منطلق)، صغرى لأنّها خبر و(أبوه منطلق)، كبرى باعتبار (غلامه مطلق)، وصغرى باعتبار جملة الكلام))[3].

ويدخل على الجملة الاسمية المؤلفة من مسند إليه ومسند ألفاظ محددة تغير حكمها بحكم آخر، فمنهاما يكون أفعالًا ناقصة نحو: (كان وأخواتها)، وهي ما تسمى بالجملة المحوّلة بالفعل النّاسخ، ومنها ما يكون حروفًا نحو: (إنّ وأخواتها) ، وتسمى بالجملة المحوّلة بالحرف النّاسخ، ويعود تسمية الأفعال النّاقصة بالنّاقصة ، ((لأنّ كل فعل منها يدل على حدث ناقص، أي معنى مجرد ناقص، لأنّ اسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية ، إلا بعد مجيء الاسم المنصوب الذي يتمّم الفائدة ، وهذا يخالف الأفعال التّامة))[4].

1- دلائل الإعجاز ، للجرجاني، ص 123.

2- النّحو الوافي، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، 1/ 16.

3- المغني، 6/ 497.

4- النّحو الوافي، عباس حسن 1/ 545.

((وتدل الجملة الاسمية على الثّبوت لأنّ أصل وضعها الثُّبوت سواء أكان الخبر مفردًا أو جملة اسمية مثل: (زيدٌ كريمٌ أبوه)))[1].

ولكل من (ابن السّراج) و(ثعلب) و(الفارسي) و(ابن شقير) رأي يخالف رأي (جمهور النُّحاة) في فعليّة بعض (أخوات كان)، إذ يتفق (ابن سراج) و(ثعلب) على حرفية (عسى) ويتفق (ابن السّراج) و(الفارسي) و(ابن شقير) على حرفيّة (ليس) استنادًا إلى عدم تصرفها، وذهب(الزّجاجي) إلى أنّ كان وأخواتها حروف [2].

وممّا يدل على أنّها أدوات، أنّ منها ما يقوم بوظيفة حرف الاستثناء (إلّا) وأعني بذلك (ليس) و(لا يكون) وإن كان النُّحاة أبقوهما على فعليتهما مضمرين فيهما اسميهما إضمارًا واجبًا، و(السّيوطي) عند ذكره لشروط صيغتي التّعجب يقول: ((... ولا ناقص ككان وكاد وأخواتهما، وعُلِّل بأنّها لمجرد الزّمان ولا دلالة لها على الحدث))[3].

ومن هنا أذكر ما ذهب إليه الدّكتور (تمّام حسّان) و(الدّكتور أيوب): ((من أنّهما أدوات منقولة من الفعل للدّلالة على الزّمن في الجملة الاسمية التي تخلو من الدّلالة على الزّمن ، ومما يعضد اعتبار هذه الكلمات، كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها، بين الأدوات أنّها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات))[4].

*** دراسة (الجملة الاسمية) في المتن (الإعراب عن قواعد الإعراب):**

قال (الشّيخ ابن هشام): ((ثمّ الجملة تسمّى اسميّة إنْ بُدئت باسم (كزيدٌ قائمٌ)، و(إنّ زيدًا قائمٌ) ، و(هل زيدٌ قائمٌ)، و(ما زيدٌ قائمًا)، وفعليّة إنْ بُدئتْ بفعل (كقام زيدٌ)، و(هل قام زيدٌ)، و(زيدٌ ضربته)،

1- دراسات في علم المعاني والبديع، د. عبد الفتاح عثمان، مكتبة الشباب المنيرة، 1983م، ص 69.

2- ينظر: الهمع، 1/ 10.

3- ينظر: الهمع، 2/ 165.

4- اللّغة العربية معناها ومبناها ، د.تمام حسان، الهيئة المصرية للكتاب، ط1985/3، ص131، والعربية ولهجاتها ، د.عبد الرحمن أيوب ، نشر معهد البحوث والدراسات العربية ، 1986م ، ص 79-82.

و(يا عبد الله)، لأنّ التّقدير:(ضربْتُ زيدًا ضربتُه)، و(أدعو عبد الله)، وإذا قيل :(زيدٌ أبوه غلامه منطلقٌ) فزيدٌ: مبتدأ أوّل وأبوه: مبتدأ ثانٍ، وغلامُهُ: مبتدأ ثالث، ومنطلقٌ: خبر الثّالث ، والثّالث وخبره خبر الثّاني، والثّاني وخبره خبرُ الأوّل، ويسمّى المجموع (جملةً كبرى)، و(غلامه منطلقٌ)، (جملةً صغرى)، و(أبوه غلامه منطلق)، (جملة كبرى) بالنّسبة إلى (غلامه منطلق)، و(صغرى) بالنّسبة إلى (زيدٌ)، ومثله[1]: قوله تعالى: ﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ **الكهف :38** ،إذْ أصله : (لكن أنا هو الله ربّي)، وإلّا[2] لقيل: لكنّهُ))[3].

*** دراسة (الجملة الاسمية) في الشّرح (موصل الطّلاب):**

شرح (الشّيخ الأزهري): ((ثمَّ الْجُمْلَة تَنْقَسِم أَولًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّسْمِيَة إِلَى اسمية وفعلية وَذَلِكَ أَنَّهَا تسمى اسمية إِن بدأت باسم صَرِيح (كزيد قَائِم) ...أَو بِوَصْف رَافع لمكتف بِهِ نَحْو (أقائم الزيدان) أَو اسْم فعل نَحْو (هَيْهَات العقيق وَإِذا دخل عَلَيْهَا حرف فَلَا يُغير التَّسْمِيَة سَوَاء غير الْإِعْرَاب دون الْمَعْنى أم الْمَعْنى دون الْإِعْرَاب أم غَيرهمَا مَعًا أم لم يُغير وَاحِدًا مِنْهُمَا فَالْأول نَحْو(إِن زيدا قَائِم) وَالثَّانِي نَحْو (هَل زيد قَائِم) وَالثَّالِث (مَا زيد قَائِما) وَالرَّابِع نَحْو:

(لزيد قَائِم)... ثمَّ الْجُمْلَة تَنْقَسِم ثَانِيًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الوصفية الى صغرى وكبرى...))[4].

*** دراسة (الجملة الاسمية) في الحاشية (اعتراضات العطّار):**

<u>الاعتراض الأول:</u>

ذكر(الشّيخ الأزهري): ((ثمَّ الْجُمْلَة تَنْقَسِم أَولا بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّسْمِيَة إِلَى اسمية وفعلية)).

استدرك (الشّيخ العطّار) على (الشّيخ الأزهري)؛ قائلًا: ((أخذه من قول المصنّف: ((تسمّى اسميّة))، وإنّما اختار التّسمية على الانقسام؛ حيث قال: (تسمّى) ،ولم يقل: (تنقسم إلى: اسميّة وفعليّة)،

1- أي المثل المذكور في تعدد المبتدأ وتعدد الجمل ،ينظر: موصل الطّلاب، ص34.

2- (إلّا) استعملت هنا بمعنى (لو) ولهذا جاء في جوابها باللّام التي تقع في جواب (لو)، ينظر: شرح الكافيجي، ق18ب.

3- أي: لو لم تكن (لكنْ) مخفّفة، بل كانت مشدّدة لقيل: لكنّه ، لأنّ (لكنّ) المشدّدة عاملة عمل (إنّ)، فإذا كان اسمها ضميرًا وجب اتصاله بها، ينظر : موصل الطّلاب، ص35، ينظر: قواعد الإعراب، ص35 ،36.

4- ينظر: موصل الطّلاب ص33 ،34.

مع أنّ المقام مقام الانقسام؛ إشعارًا بأنّ هذه المباحث راجعةٌ إلى اللّفظ، والاصطلاح، وقدّم الاسميّة؛ لبساطة الاسم، وتركّب الفعل، أو للاحتراز عن الفصل بين القِسمَين بقوله: (لأنّ التّقدير) المشار له؛ لدفع سؤالٍ مقدّر، كما سيأتي وإن كان حقّ الفعل التّقديم؛ لأصالته في الإسناد))[1].

وقد أورد (الشّيخ العطّار) الاعتراض الموجه (للشّيخ الأزهري):

قال الرّوميّ: ((ثمّ الحصر حقيقيّ إن كان مذهبه كمذهب **ابن الحاجب**[2]، وهو: أنّ الجملة إمّا اسمية، وإمَّا فعليّة فقط، والشّرطيّة تدخل في الفعل[3]، وكذا الظّرفيّة عند أكثر البصريّين[4]، وهم الّذين قدّروا الفعل في الظّروف، وادّعائيّ؛ إن كان مذهبه كمذهب **الزّمخشريّ**[5]، وهو: أنّ الجملة أربعة؛ تنبيهًا على أنّهما أصلان بالنّسبة إلى غيرهما[6])).

ثم عقب (الشّيخ العطّار) على(الشّيخ الرّومي) ((قوله: (وهم الّذين قدّروا الفعل) ، أي: وأمّا مَن قدّر المتعلّق اسمًا[7] ؛ فلا يتصوّر هناك جملة)).

بقي أنّ (الشّنواني) ((قال: ظاهر كلام الشّارح أن انقسامها إلى الصّغرى والكبرى؛ بالنّسبة إلى الوصفيّة، وبه صرّح فيما يأتي، والظّاهر أنّه لا ضرورة إلى ذلك؛ لجواز أن يكون الجميع اسمًا، (وكأنّه) يقول: ينقسم بالنّسبة إلى البدآة باسمٍ وفعلٍ إلى اسمية وفعليّة[8]، وبالنّسبة إلى وقوعها خبرًا عن غيرها، ووقوع غيرها خبرًا عن مبتدئها: إلى صغرى وكبرى))[9].

1- ينظر: شرح الرّوميّ، ص 17 .
2- ينظر: الإيضاح لابن الحاجب 187/1.
3- يقصد: الجملة الفعلية .
4- ينظر: الإنصاف 246/1، 247 والتّصريح 166/1.
5- حيث قال في المفصّل، ص 24 ((والجملة على أربعة أضرب: فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفيّة)).
6- ينظر: شرح الرّوميّ ص17، 18.
7- يعني: من قدّر في الجملة الظّرفيّة اسم الفاعل .
8- عرّف ابن هشام في المغني الجملة الاسميّة والفعليّة 492/6، وينظر: شرح الكافيجيّ، ص71 .
9- حاشية الشّنواني 107/1 بتصرّف.

ثم استدرك (الشّيخ العطّار) بقوله: ((وفيه: أنّ التّسمية بالاسميّة والفعليّة منظورٌ فيه؛ لما هو جزء[1] الجملة، بخلاف الصّغرى والكبرى، فالوصفيّة لأمرٍ عرضيّ؛ فناسب ذكر التّسمية في هذا دون ذاك؛ لأنّ ما بالذّات أقوى ممّا بالغير؛ لزواله، ومن ثمّ قال الشّارح: (تنقسم أوّلاً)؛ يشير إلى أنّ التّقسيم أَوَّلِيّ؛ لرجوعه لذاتها، فهو فَهْمٌ بهِ؛ فاندفع ما استظهره، ويُعلم منه: وجه تقديم هذا على التّقسيم الآتي، فتأمّل))[2].

الاعتراض الثّاني:

نحو ما ذكره (الشّيخ الأزهري): ((أو بوصفٍ رافعٍ لمكتفٍ به نحو: (أقائم الزّيدان)، أو اسم فعل نحو: (هيهات العقيق))).

علّق (الشّيخ العطّار) على عبارة (الشّيخ الأزهري) السّابقة(أقائمٌ الزّيدان) فقال: ((هو وما بعده[3]؛ مُختَلفٌ فيه[4]، فهما جملتان اسميّتان عند الجمهور، وفعليّتان عند صاحب اللّباب[5]؛لأنّ الجملة الفعليّة عنده: ما لا يكون المسندُ فيه مؤخّرًا عن المسندِ إليه؛ لا لفظًا، ولا تقديرًا، ولم يسدَّ مسدَّ المبتدأِ ظرفٌ، أو ما جرى مجراه، سواءٌ كان المسند فعلًا، أو اسمًا، أو اسمَ فعلٍ، قاله الرومي[6].

ثم استدرك على (الشّيخ الأزهري) ؛ قائلًا: وإنّما تَرك المصنّفُ العَرْضَ للتّمثيل بمثل هذا؛ لوجود هذا الاختلاف، وعليه فكان الأولى للشّارح عدم ذكره؛ اللّهم إلاّ أن يقال: ترجّح عنده أنّ المصنّف وافق الجمهور فيهما .

فإن قلت: إنّ (أقائمٌ الزّيدان) في قوّة (أَيقومُ الزّيدان)؟

1- خبر الجملة؛ والخبر بمثابة الجزء للجملة .

5- ينظر: حاشية العطّار، ص203، 204، 205 .

3- هي: جملة (هيهات العقيق)، وقد وقع الخلاف فيهما هل هما اسميّتان أو فعليّتان؟

4- ينظر: تفصيل هذه المسألة في شرح التّصريح 156/1،157 و195/2، وشرح الأشموني 190/1، 191 و196/3 .

5- ينظر: اللباب الإعراب للإسفرائيني، ص 258 .

6- ينظر: شرح الرّوميّ، ص 18 .

فالجواب: أنّ ذلك لمجرّد بيان اسم الفاعل ومعناه[1]، وما جرى عليه الشّارح هنا جرى عليه (الكافيجي) أيضًا[2]، ولعلّ الشّارح أعاد الجارّ في قوله: (بوصفٍ)، ولم يَجعَل منه أفراد الاسمِ على تقدير حذفها؛ ليشير إلى هذا الخلاف، بخلافِ ما لو حذفها.

ثم أورد اعتراض (الشّيخ الشّنواني) على (الشّيخ الأزهري): ((لو أسقط الباء في قوله: (بوصفٍ)، وجعله وما بعده معطوفَينِ على (صريحٍ)؛ لكان أولى لتكون الأقسامُ كلّها داخلةٌ في عبارة المصنّف))[3].

وردّه (الشّيخ العطّار) ((بقوله: ووجه سقوطه: أنّه على هذا التّقدير؛ يلزم أن تكون هذه المسألة اتفاقيّة كما قبلها، كـ(زيدٌ قائمٌ) ، وقد علمت ما فيه))[4].

<u>الاعتراض الثّالث:</u>

ما ذكره (الشّيخ الأزهري): (بالنّسبة إلى الوصفيّة).

وقد أورد (الشّيخ العطّار) الاعتراض الموجه (للشّيخ الأزهري) من (الشّيخ الشّنواني) و(الشّيخ المدابغي): ((ليس هذا بضرُوريّ؛ إذ لا مانع من (رجوع) هذا إلى التّسمية أيضًا، (فكما) أنّ الاسميّة، والفعليّة اسمان؛ تكون الصّغرى، والكبرى اسمين، ولا ضرورةَ إلى جعلهما وصفَين انتهى(المدابغي)))[5].

علّق (الشّيخ العطّار) عليه قائلًا: ((وهذا الكلام بعينه؛ اعتراض (الشّنواني) السّابق[6]، وقد علمت ما فيه، فلا تَغفَل[7])).

1- ينظر: شرح الكافيجيّ، ص 73، وحاشية المدابغيّ ل/10 (ب) .
2- ينظر: شرح الكافيجي، ص 73 .
3- حاشية الشّنواني 108/1 .
4- ينظر: حاشية العطّار، ص 205، 206، 207.
5- ينظر: حاشية المدابغيّ ل/10(ب).
6- ينظر: حاشية الشّنواني ص: 107، وينظر: حاشية العطّار ص 204، 205.
7- ينظر: حاشية العطّار، ص213.

الاعتراض الرّابع:

(وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين):

رأى (الشّيخ الأزهري): (وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ... نحو: (المعنى بغلام أبي زيد منطلق)[1].

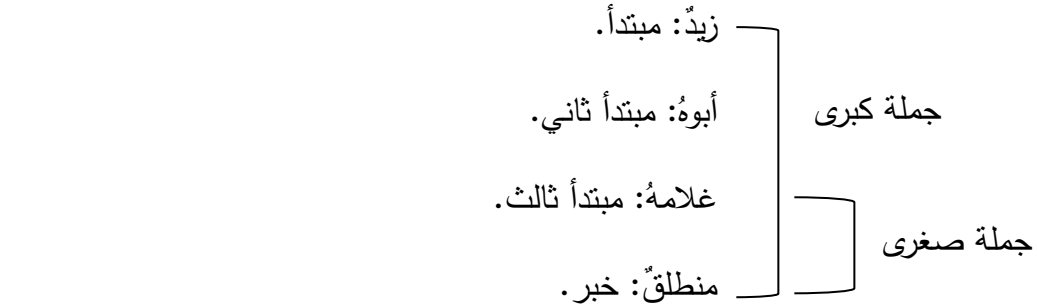

ورأى(مبتدأ، وخبر) جملة كبرى (زيدٌ، ومنطلقٌ وما بينهما).

وتسمّى جملة: وغلامه منطلقٌ جملة صغرى لا غير.

زيدٌ: مبتدأ.

أبوهُ: مبتدأ ثاني.(وسطى) كما جاء في شرح الرّوميّ: (أنّ الجملة ذات الوجهين تسمّى: وُسطى)[2].

قوله: (والمعنى: غلامُ أبي زيدٍ منطلقٌ)

ولما تناول(الشّيخ العطّار) قول (الشّيخ الأزهري)هذا أورد اعتراض (الشّيخ الزّرقاني) في حاشيته: ((فيه شيء؛ وذلك لأنّ المعنى: الإخبار عن زيدٍ بأنّ غلامَ أبيهِ منطلقٌ، (الزّرقاني)))[3].

أخذ (الشّيخ العطّار) يدافع عن (الشّيخ الأزهري) فقال: ((أقول: لا شيء فيه، وإن جرى عليه (المدابغي)[4]؛ لما ذكره علماء الوضع: من أنّ الكلام إذا اشتمل على نسبتينِ مثلاً؛ فإذا كان المقصود

1- ينظر: موصل الطلاب للأزهري ، ص16 ،17.

2- ينظر: ص 20 حيث قال: ((وقد يقال أيضًا: جملة وسطى، وهذا الاصطلاح غير اصطلاح المنطقيّين في إطلاق الصّغرى والكبرى؛ لأنّهم اعبتروا الأعميّة والأخصيّة؛ بخلاف النّحويين فإنّهم اعتبروا الأصليّة والتّابعية)).

3- ينظر: حاشية الزّرقاني ل/9(أ).

4- حيث قال المدابغي ل/11(أ)"الأولى أن يقول:(زيد غلام أبيه منطلق) كما في (الأزهريّة)؛ لأنّا لمحدَّث عنه المبتدأ وهو (زيد)؛لا عن (غلام)، فإنّ القصدَ الإخبارُ عن (زيد) بأنّ(غلام أبيه منطلق)؛ لا مجرّد الإخبار عن (غلام أبي زيد بالانطلاق).

الثّانية؛ فموضوع الأولى ليس محكومًا عليه في الحقيقة، وإنّما ذُكر لتَعَرُّفِ حال موضوع الثّانية؛ وإن كان المقصود الأولى، فموضوع الثّانية لتَعرُّفِ حقيقة محمول الأولى، فليس ثمّ إلاّ حكمٌ واحد، ويجري هذا الاعتبار هنا، والشّارح لاحظ النّسبة الأخيرة؛ فأوقع عليها الحكم، كما أنّه يصحّ ملاحظة الأولى، فكلامه صحيح، وإذا أردت تحقيق الحال؛ فراجع موادّ العضُديّة))[1].

ويدلّ على ما قلنا: ((أنّ أصل الكلام للشّارح، وعبارته: (والمعنى: غلامُ أبي زيدٍ منطلقٌ)، ولك أن تقول: الأولى أن يقال: (والمعنى: زيدٌ منطلقٌ غلامُ أبيهِ)[2]، فعبارته مفيدةٌ للتّخيير؛ وإن كان أحدُهما أولى؛ على أنّ الأولويّة ممنوعةٌ بأنّ هذا أمرٌ مختَلِفٌ بالاعتبار، وما كان كذلك؛ لا أولويّة لوجهٍ فيه على الآخر؛ بل ما صنعهُ الشّارحُ أولى؛ لأنّ الانطلاقَ وصفٌ للغلام اتّفاقًا، وهو خبرٌ، والخبرُ وصفٌ للمبتدأ أصالةً، والأصل في الخبر: الإفراد؛ ولأنّ القاعدة: أن يُجعل المبتدأُ الآخِرُ أوّلاً مضافًا لمتلوّه، ثمّ لما قبله[3]، وهكذا فكلامُ الشّارحِ جارٍ على هذه الطّريقة؛ دون ما قالوا كما سيظهر لك، تأمّل))[4].

1- ينظر: حاشية السّيد الجرجاني على شرح العضد الإيجي لمختصر المنتهى الأصولي 187/1.

2- ينظر: حاشية الشّنوانيّ 115/1 .

3- المبتدأ الآخر هو: (غلامه) فهو مبتدأ ثالث، وخبره (منطلقٌ)، والمبتدأ الثّالث وخبره خبرُ المبتدأ الثّاني (أبوه).

4- ينظر: حاشية العطّار ص216،217.

**** اعتراضاته في باب الجمل التي لها محلّ من الإعراب المسألة الرّابعة: (الجملة المضاف إليها):**

*** دراسة (الجملة المضاف إليها) عند العلماء:**

الإضافة في اللُّغة هي: الإمالة والإسناد[1].

وفي الاصطلاح: هي نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدًا[2].

فالأصل في الإضافة أنْ تكون بين اسمين، إلّا أنّهم أضافوا بعض الأسماء ،– وهي أسماء الزّمان وما شابهها – إلى الجمل ، فقيل: إنّ الإضافة هي الفعل نفسه تنزيلًا له منزلة المصدر، والفعل قد يقع موقع المصدر، نحو: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)، أي: أن تسمع، وقيل: إنّ الإضافة في اللّفظ إلى الجملة ، وفي المعنى إلى المصدر الذي تدل عليه الجملة – وهذا هو الصّحيح – لأنّ الإضافة لو كانت إلى الفعل وحده لكان مخفوضًا ، لأنّ موضع الجملة مخفوضٌ بالإضافة ، أو كان مفتوحًا في موضع خفض ، وهذا لا يصح[3].

والجملة المضاف إليها تفيد ما لا يفيده المفرد الذي تكون في حكمه تقديرًا، وتلك الفائدة هي دلالتها على الزّمان إنْ كانت فعلية، فتدل على مضي الزّمان إن كان ماضويّة على حاليته واستقباله ، وتجدده ،أو عدم تجدده إن كانت مضارعيه ، وعلى مجرد الثّبوت إن كانت اسمية ، وهذا مالا يفيده المفرد، وهو المصدر الذي يدل على مجرد الحدث[4].

واختلف في الإضافة إلى الجمل، هل تفيد التّعريف، أم تفيد التّخصيص؟ وذلك لأنّ الجمل نكرات في حكمها ، ولكن الإضافة هنا للمصدر في الحقيقة، فالحكم في هذا متوقف على حالة المصدر النّاشيء من التّأويل، فإن كان المصدر المؤول مضافًا إلى فاعل أو مبتدأ معرفة فإنّه يكتسب التّعريف من

1– ينظر: القاموس المحيط، مادة (ض ي ف).

2– ينظر: الارتشاف ، 1799/4، وينظر: الهمع، 4/ 264.

3– ينظر: الإنصاف ، 1/ 141، وشرح ابن يعيش: 3/ 16.

4– ينظر: النّحو الوافي ، 4/ 85.

المضاف إليه، وينتقل منه إلى المضاف، وإنْ أضيف ذلك المصدر إلى نكرة، فإنّه يكتسب منه التّخصيص وينتقل منه للمضاف أيضًا[1].

*** دراسة (الجملة المضاف إليها) في المتن (الإعراب عن قواعد الإعراب):**

قال (الشّيخ ابن هشام): ((والرّابعة :المضاف إليها ،ومحلُّها الجرُّ، نحو :قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ **المائدة: 119** ، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ **غافر:16.**

وكلُّ جملةٍ وقعتْ بعدَ (إذْ) أو(إذا) أو(حيث) أو(لمّا) الوجوديّة – عند من قال باسميّته[2]، أو(بينما) أو(بينا) فهي في موضع خفض بإضافتهنّ إليها))[3].

*** دراسة (الجملة المضاف إليها) في الشّرح (موصل الطّلاب):**

ذكر(الشّيخ الأزهري) في الجملة الواقعة (مضاف إليه): ((الإضافة إنّها تأتي بعد:

1- كل جملة بعد(يوم).

2- كل جملة بعد(إذ) الدّالة على الماضي.

3- كل جملة بعد(إذا) الدّالة على المستقبل.

4- كل جملة بعد(حيث) الدّالة على المكان.

5- كل جملة بعد(لمّا) الوجودية الدّالة على وجود شيء لوجود غيره.

الجملة الواقعة بعد هذه المذكورات كلّها (في موضع خفضٍ بإضافتهنّ))).

وعند حديثه عن(بينا) و(بينما) ذكر(الشّيخ الأزهري): ((الصّحيح: أنّ (ما) كافّةٌ لـ(بين) عن الإضافة، فلا محلّ للجملة بعدها من الإعراب و أصل (بينا): (بينما) فَحُذِفت الميم))[4].

1- ينظر: الارتشاف لأبي حيان، 4/ 1832.
2- أبو علي الفارسي ومن تابعه.
3- قواعد الإعراب، ص38.
4- ينظر: موصّل الطلاّب، ص 42.

*** دراسة (الجملة المضاف إليها) في الحاشية (اعتراضات الشّيخ العطّار):**

فظهر هنا تناقض في النّص بين القول الأول والثّاني وهذا ما جعل (النّحاة)[1] يذكرون هذا القول فبعضهم يوافق مثل(الشّيخ الأزهري) والبعض الآخر يخالف هذه القاعدة مثل (الرّضي)[2]، و(أبو حيّان)[3].

ويعقب (الشّيخ العطّار) في هذه المسألة في آخر الباب قائلًا: ((ومنشأ هذا الاعتراض هو قوله: (أصل بينا بينما)؛ فلو حذفه وقال: فزيدت (ما) والألف الكافَّتَيْن؛ لسلم من هذه الركّة، وكان كلامُه موافقًا للرّضيّ، ولا يذهب عليك أنّ كون كلٍّ من: (بينا)، و(بينما) أصلاً على ما هو مذهب الرّضيّ؛ لا ينافي فرعيّتهما عن (بين) كما نقلناه سابقًا عن (الكافيجي) فالأصالة إضافيّة لا حقيقيّة، أي: ليس أحدهما فرعًا عن الآخر، كما تفيده عبارة الشّارح، وبهذا التّقرير يندفع ما في هذا المقام من الكلام))[4].

1- ينظر: المغني 572/6، 573، والهمع 205/1، وحاشية الصّبان على الأشموني 253/2، 254، وحاشية الشّنوانيّ 140/1.

2- ينظر: شرح الرّضي على الكافية 113/2.

3- ينظر: الإرتشاف 563/1.

4- ينظر: حاشية العطّار، ص280.

**** اعتراضاته في باب الجمل التي لا محل لها من الإعراب (الجملة الرّابعة: التّفسيرية):**

*** دراسة (الجملة الرّابعة: التّفسيرية)عند العلماء:**

أ- التّعريف بالجملة التّفسيرية :

الّتفسير : الفاء والسّين والرّاء : أصل واحد يدل على بيان الشّيء وإيضاحه[1] .

والفعل منه باب (ضربَ ونصرَ)[2] .

قال (الخليل) : ((التّفسير هو بيان وتفصيل للكتاب))[3] .

أمّا ما قدّمه القدماء والمحدثون من تعريفات لها فهو على النّحو التّالي:

فأقدم تعريف هو(لابن مالك) إذ قال: ((هي الجملة الكاشفة لحقيقة ما تليه ، مما يفتقر إلى ذلك))[4].

و وافقه في هذا التّعريف (أبو حيان الأندلسي)[5] .

ولم يخرج (ابن هشام) عمّا رسمه (ابن مالك) سوى أنّه أضاف قيدًا إلى الحد ، فقال في كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب)[6]، ((هي الكاشفة لحقيقة ما تليه ، وليست عمدة)).

في حين قدّم القيد أولًا في كتابه (المغني) فقال[7]، ((هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه)) .

* **<u>ولم يخرج (المحدثون) بتعريف يباين ما ذهب إليه (السّلف)</u>**، فقد حدّها الدّكتور: (عبده الراجحي) بأنّها: ((الجملة التي تفسر ما يسبقها وتكشف عن حقيقته ، وقد تكون مقرونة بحرف تفسير أو غير مقرونة))[8].

2- ينظر مقاييس اللّغة، أبو الحسن أحمد بن فارس، تح : عبد السّلام هارون ، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع ، ط4، 1979م، 504، مادة (فسر) والفعل منه من باب (ضرب ونصر) .

2- القاموس المحيط، مادة (فسر) .

3- العين، للخليل مادة (فسر) .

4- التسهيل ، ابن مالك، ص113 .

5- الارتشاف 274/2 .

6- قواعد الإعراب ص46.

7- المغني2/ 399 .

8- التّطبيق النّحوي ، د : عبده الرّاجحي ، ص 353 .

في حين ذهب الدّكتور:(علي أبو المكارم) إلى أنّها: ((الجملة التي تكشف غموض جملة أخرى سابقة لها[1]))، إلّا أنّ التّعريف الذي قدّمه: (عبد الوهاب بكير، وعبد القادر المهيري، والتّهامي نقرة) يكاد يكون أدق تعريف لدى المحدثين، إذ عرفوها بأنّها: ((الجملة التي لها معنى مبهمًا ، أو تفصل معنًى مجملًا ورد قبلها))[2].

والذي نراه أنّ الجملة التّفسيرية هي : المركب الإسنادي المتسم بالإفادة المعنوية مشروطًا فيها الإيضاح لمبهم في جملة سابقة سواء أكان الإبهام ناتجًا عن استعادة دلالة مفردة ما ، أم عن إبهام دلالة الجملة مجتمعة ، وعلى هذا تكون الجملة المفسرة هي المرادف المعنوي لما تفسّره ، إذ أنّها تقتضي التّعبير عن مدلول ما بصياغة تعبيرية جديدة ، فيتحاور بذلك دالان على مدلول واحد ؛ بقصد كشف المعنى وايضاحه[3].

ب- الجملة التّفسيرية في التّراث النّحوي :

إنّ مفهوم التّفسير كان قائمًا في أذهان النُّحاة مصطلحًا ودلالة، منذ وقت مبكر من نشوء الدّراسة النّحوية، إذ أشاروا إليه مثلًا عند كلامهم على الحروف، وكذلك في باب الاشتغال، ومن أقدمهم (سيبويه[4]) ، و(المبرد[5])، و(ابن السّراج[6])، و(الزّجاجي[7]) ، و(الزّمخشري[8]).

فقد قال (سيبويه) مثلًا: ((هذا باب ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة (أيْ) ، وذلك قوله عز وجل: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا ﴾[9] **ص:6** زعم (الخليل) أنّه بمنزلة: (أيْ))).

1- المدخل إلى دراسة النّحو العربي ، د. علي أبو المكارم ، ط2/ 1982م ، ص 193 .
2- النّحو العربي من خلال النّصوص (نحو الجمل) ، 208 ، نقلاً عن : الشرط في القرآن على اللّسانيات الوصفية ، د.عبد السّلام المسدي ، ومحمد الهادي الطّرابلسي ، الدّار العربية للكتاب – ليبيا ، 1985م ، ص 159 .
3- ينظر : الشّرط في القرآن على نهج اللّسانيات الوصفية ، ص159 .
4- الكتاب 1/ 81 ، 3 / 162 .
5- المقتضب 1/ 49 ،2/ 76 .
6- الأصول لابن السراج 1/237-282 .
7- الجمل للزّجاجي ، تح د: علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، أربد ، ط4/1988م ، ص 39 ، 40 ، 305 .
8- المفصل ، ص 49 ، 313 .
9- الكتاب 3/ 162.

وقال في باب الاشتغال: ((فإن شئت قلت : زيدًا ضربته ، وإنّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره كأنّك قلت : ضربتُ زيدًا ضربته ، إلّا أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره))[1].

وبالمثل لم تخلوا المصنفات المتخصصة بحروف المعاني من تناول سديد للموضوع ، ومن أبرزهم : (الزّجاجي[2])، و(الرّماني[3])، و(المالقي[4])، و(المرادي[5])، و(ابن هشام[6])، فقد أشاروا جميعًا إلى الموضوع عند حديثهم عن (أنْ وأيْ) المفسرتين.

ج- ربط الجملة التّفسيرية :

تُقسّم الجملة التّفسيرية من حيث ارتباطها بالجملة المُفسّرة إلى قسمين :

جملة مسبوقة بأداء تفسيري ، وأخرى مجردة منها[7] .

1- الجملة التّفسيرية المسبوقة بأداة تفسير :

ترتبط الجملة التّفسيرية في هذا النّمط بنيويًا بما قبلها بأحد حروف التّفسير، أو ما يعرف بحروف العبارة، وعدد الحروف التي أجمع عليها النّحاة اثنان هما: (أنْ وأيْ)[8]، في حين ذهب بعضهم إلى عدِّ (إذا)[9]، و(أنّ)[10] المفتوحة الهمزة المشددة النّون منها.

1- الكتاب 1/ 81 .
3- ينظر: حروف المعاني والصّفات ،للزّجاجي، تح : علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط1/ 1984، ص58.
3- معاني الحروف للرّماني ، ص 6 -7 .
4- رصف المباني ص116-135.
5- الجنى الدّاني، ص 220 ، 221 ، 234 .
6- المغني 1/78-139.
7- ينظر: المغني 2/400 .
8- ينظر: المغني 2/400 ، 460 .
9- أسرار النّحو، ابن كمال باشا، تح : د .أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، ص 298 .
10- ينظر: التّحرير والتّنوير، محمّد الطّاهر بن عاشور، الدّار التّونسية للنّشر، تونس، 1984م، 9/275 .

2- الجملة التّفسيرية المجردة من الأداة :

يمثّل هذا النّوع القسم الثّاني من الجملة المفسرة ، ويرتبط بما قبله ضمنيًا ، أي أنّ المركب الإسنادي الاسمي أو الفعلي الذي يقوم بوظيفة التّفسير يكون خاليًا من الأداة التي بالجملة المفسّرة ، ويُعتمد في تحديد هذا النّوع من الجمل على المعنى[1] .

وقال عنه الدّكتور: (فخر الدين قباوة): ((وإذا كانت الجملة تفسيرية، وليست تلي حرف تفسير، فهي غالبًا ما يكون لها في الإعراب وجه آخر))[2].

ويختلف هذا النّوع عن النّوع الأول المرتبط بأداة من حيث أنّ هذا النّوع من الجمل ليس له من الشّروط والمحددات التي يمتلكها الأول، ممّا جعله محلّ خلاف (النّحاة)، وما ذاك إلا نتيجة التّشابه الظّاهري لهذا الضّرب مع غيره من الجمل إلى درجة التّداخل ، مما جعلهم يختلفون في توجيه الجملة الواحدة ، فالجملة التي تحكم لها طائفة من النّحاة بالتّفسير ، تحكم لها طائفة أخرى بالبدلية أو الحالية أو المفعولية أو الاستئناف ، ممّا يدل على افتقار النّحاة بمعيار معين يحتكمون إليه في البت بمواقع هذا الضّرب من الجمل وإعرابه[3].

د- الجملة التّفسيرية ومحلها الإعرابي :

ذهب جمهور (النّحاة) إلى أنّ الجملة التّفسيرية لا محلّ لها من الإعراب ، في حين رأى (أبو علي الشّلوبين) أنّها بحسب ما تفسّره ، فإن كان له محل إعرابي كان لها ذلك وإلا فلا[4] .

وقد استدل على ما ذهب إليه بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ **القمر: 49 .**

1- ينظر: الجملة العربية، نشأةً وتطورًا وإعرابًا، د. فتحي عبد الفتاح، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1/ 1978م، ص 16.

2- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوه، دار الأوزاعي، بيروت ط 9، ص80 .

3- ينظر: الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، طلال يحي إبراهيم، (أطروحة دكتوراه)، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الموصل، 2000م، بإشراف د.حامد ياسر الزيدي، ص 137 .

4- ارتشاف الضّرب 375/2، والمغني 123/5 .

إذ التّقدير :(إنّا خلقنا كل شيء خلقناه) ، ف ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ مفسّرة للفعل (خلقنا) المقدّر ، الذي هو محلّ رفع بوصفه خبرًا لـ (إنّ) ، فكذلك حكم الجملة المفسّرة ، واستدل أيضًا بقول الشّاعر[1] .

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ *** مَنْ لَا نُجِرْهُ يَمْسِ مِنَّا مُرَوَّعَا

إذْ ظهر الجزم في الجملة المفسّرة (نؤمنْه) لأنّها تابعة لحكم المفسّر المحذوف .

وقد اعترض (ابن هشام) على (الشّلوبين) ، فيما ذهب إليه لأنّ جملة الاشتغال لا تُعدّ مفسّره في الاصطلاح ، وإن حصل فيها تفسير[2] .

من هنا يتبيّن لنا أنّ اختلاف المدخلين اللذين أقيمت الجملة التّفسيرية عليهما لدى (الشّلوبين) و(ابن هشام)، ذلك أنّ الجملة التّفسيرية في نظر (الشّلوبين) جملتان[3]: جملة تفسيرية ذات محل إعرابي تكون مع ما تفسره مركبًا بيانيًا ، وجملة تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب .

إنّ ما يلاحظ على رأي (الشّلوبين) هو اعتماده مقياسًا صناعيًا إعرابيًا، غلّب فيه علاقة العنصر بما يتعلّق به على خصائص العنصر ذاته فمكّنه ذلك من إفراز الجملة التّفسيرية التي لا محلّ لها من الجملة المفسّرة التي لها محل[4] .

ولم يكن(الشّلوبين) بدعًا في رأيه هذا، إذ سبقه (الزّمخشري) إلى مثل ذلك عندما توقف على كلمة سورة، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ **النّور:1.**

إذ قال: ((وقرئ بالنّصب على (زيدًا ضربته)، ولا محل لـ(أنزلناها)، لأنّها مفسّرة للمضمر فكانت في حكمه))[5].

1- البيت من البحر الطّويل، قائله : هشام المري، ينظر: المغني 5/ 123، والإنصاف 2/ 619 .

2- ينظر المغني 2/ 403، 123/5 .

3- ينظر: أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية العربية، محمّد الشّاوش، المؤسسة العربية للتّوزيع، بيروت ، ط1، 2001م، ص 352 .

4- ينظر: أصول تحليل الخطاب 352/1 .

5- الكشاف46/3، وقراءة النّصب هي لعيسى بن عمر الثّقفي، ينظر: مختصر في شواذ القراءات، ابن خالويه، ص100

فكأنّ (الشّلوبين) قد أفاد برأيه من (الزّمخشري)[1].

وقد لقي هذا التّوجيه قبولًا لدى طائفة من المتأخرين أيضًا ، فنجد (السّيوطي) مثلًا يقول: ((وهذا الذي قاله (الشّلوبين) هوة المختار عندي))[2].

وخلاصة القول:

إنّ ما ذهب إليه أغلب (النّحاة) ومنهم (ابن هشام) يقتضي بالضّرورة إخراج جمل لها وظيفة تفسيرية من حيز الجمل المفسّرة ، بالرّغم من أنّها تؤدي الوظيفة ذاتها ، بدعوى أنّ لها محلًا إعرابيًا ، فهم بذلك يربطون بين الإعراب المحلي ووظيفة التّفسير ، وبذلك حينما اشترطوا كون الجملة المفسّرة لا محلّ لها من الإعراب ، والحق أنّ التّفسير وظيفة نحوية ، ولا علاقة جوهرية له بالإعراب المحلي .

إنّ الموازنة بين ما أقره جمهور(النّحاة)، وما ذهب إليه (الشّلوبين) تكشف لنا أنّ الأخير قد وسّع مفهوم الجملة التّفسيرية ليشمل جميع الجمل التي تؤدي هذه الوظيفة بغض النّظر عن موقعها الإعرابي ، وهذا ما ينطبق تمامًا مع المنهج الوصفي في دراسة اللّغة، وبذلك يكون (الشّلوبين) قد خرج على المنهج الشّكلي الذي يربط بين الوظيفة والموقعيّة لينظر إلى الجانب الوظيفي للمصطلح .

*** دراسة (الجملة الرّابعة: التّفسيرية) في المتن (الإعراب عن قواعد الإعراب):**

قال(الشّيخ ابن هشام[3]: ((الرّابعةُ: التّفسيريّةُ، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه ،وليست عمدةً، نحو: قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُم﴾**الأنبياء:3**، فجملة الاستفهام مفسِّرة

1- ينظر: الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم، (دراسة نحوية)، أطروحة دكتوراه، ص 100.
2- الهمع 148/1 .
3- ينظر: قواعد الإعراب، ص48،47.

(للنّجوى) وقيل[1]: بدل منها، ونحو: قوله تعالى :﴿مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء﴾**البقرة:214**، فإنّه تفسير﴿مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ﴾، وقيل: حال من (الذين) انتهى، ونحو: قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾**آل عمران:59** ، فجملة (خلقه) تفسير(للمثل)، ونحو: قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾**الصّف:11**، بعد قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾**الصّف:10**، وقيل: مستأنفة بمعنى: آمنوا، بدليل﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ **الصّف:12** بالجزم، وعلى الأوّل هو جواب الاستفهام، وصحّ بذلك تنزيلًا لسبب السّبب وهو الدّلالةُ، منزلة السّبب وهو الامتثالُ، إذْ الدّلالةُ سببُ الامتثال، وخرج بقولي: وليستْ عمدةً ، الجملةُ المخبَرُ بها عن ضمير الشّأن، فإنّها مفسِّرةٌ له، ولها محلٌّ بالاتّفاق، لأنّها عمدةٌ، لا يصحُّ الاستغناءُ عنها وهي حالةُ محلّ المفرد، وكون الجملة المفسِّرة لا محلّ لها هو المشهور، وقال الشّلوبين : التّحقيق أنّ الجملة المفسِّرة بحسب ما تفسِّره فإنْ كان لها محلّ فهي كذلك، وإلّا فلا.

فالثّاني: نحو: (ضربتُهُ) من نحو: (زيدًا ضربتُهُ)، التّقديرُ:(ضربتُ زيدًا ضربتُهُ)، فلا محلّ للجملة المقدّرة، لأنّها مستأنفةٌ، فكذلك تفسيرها.

والأوّلُ: نحو: قوله تعالى:﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾**القمر: 49**، والتّقديرُ:(إنّا خلقنا كلّ شيء خلقناه)، (فخلقناه) المذكورة مفسِّرة لخلقنا المُقدّرة، وتلك في موضع رفع، لأنّها خبر لإنّ، فكذلك المذكورة ومن ذلك:(زيدٌ الخبزَ يأكلهُ)، ف(يأكلهُ) في موضع رفع لأنّها مفسِّرة للجملة المحذوفة، وهي في محلّ رفع على الخبريّة، واستدلّ على ذلك بعضهم[2]، بقول الشّاعر[3]:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ *** مَنْ لَا نُجِرْهُ يَمْسِ مِنَّا مُرَوَّعَا))

1- القول للزّمخشري، ينظر: الكشّاف 102/3.

2- هو الشّلوبين ، ينظر: المغني 123/5.

3- البيت من البحر الطّويل ،قائله: هشام المري، والشّاهد في البيت للشّلوبين: أنّ الجملة التّفسيريّة بحسب ما تفسِّره يكون لها محلّ أو لا يكون؛ فقد ظهر الجزم في الجملة المفسِّرة، وهي (نؤمنْه)؛ لأنّه في الأصل :فمن نؤمنه نحن نؤمنه، فلمّا جاءت الجملة المفسِّرة مجزومة جاءت الجملة المفسِّرة كذلك ،ولمّا حذف الفعل انفصل الضّمير، ينظر: المساعد، لابن مالك، 145/3، والمقتضب 75/2، والكتاب 458/1.

*** دراسة (الجملة الرّابعة: التّفسيرية) في الشّرح (موصل الطّلاب):**

شرح (الشّيخ الأزهري): ((الجملة التّفسيرية مثل لها بأربعة أمثلة هي:

الأول: التّفسير والبدل نحو: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ **الأنبياء:3.**

الثّاني: ما التّفسير والحال نحو: ﴿مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء﴾ **البقرة:214.**

الثّالث: التّفسير (بالمثل) نحو: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾ بعد قوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ﴾ **آل عمران:59.**

الرّابع: ما يحتمل التّفسير والاستئناف نحو:﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ بعد قوله ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ **الصّف: 10 ،11)).**

*** دراسة (الجملة الرّابعة: التّفسيرية) في الحاشية اعتراضات (الشّيخ العطّار):**

قوله: (والمفسّرة الّتي لا محلّ لها)[1]: ((هذا محض تطويل، إذِ المقام للإضمار، وكونها لا محلّ لها، هذا معلوم من المقام؛ لأنَّ الكلام في الجُملِ التي لا محلّ لها، فالأولى حذفه))[2].

عند تعريف (الشّيخ الأزهري) للجملة التّفسيرية قال(الشّيخ العطّار): ((تعرض لتعريفها دون غيرها لخفائها، وحذف الجنس من التّعريف، لأنّ هذا ليس حدًا تامًا، وآخر محترز قيد وليس عمدة، لأنّ التّأخير بعد التّسوية له في النّفس أشد وقع))[3].

وصف (الشّيخ العطّار): (الاستفهام الصّوريّ) ((بأنه الاستفهام بحسب الصّورة والظّاهر، وإنْ كان في الحقيقة بمعنى النّفي))[4].

قال (الشّيخ الأزهري)[5]: ((والثّاني: ما يحتمل التّفسير والحال، نحو: قوله تعالى:﴿مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء﴾ **البقرة:214،** فإنّه تفسير قوله تعالى:﴿مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾، فلا محلّ له، وقيل: إنْ

1- ينظر: موصل الطّلاب ، ص60 ،61.
2- ينظر :حاشية العطّار، ص361.
3- ينظر: حاشية العطّار ، ص 361، وشرح الكافيجي ص172_174.
4- ينظر : حاشية العطّار ص364، وحاشية الشّنواني، 203/1.
5- ينظر: موصل الطّلاب، ص 62.

﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء﴾ حال من ﴿الَّذِينَ خَلَوْاْ﴾ على تقدير (قد) قاله (أبو البقاء)[1]، قال في (المغني)[2] والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا))[3].

فذهب (الشّيخ العطّار) إلى خلاف ما رآه (الشّيخ ابن هشام) في ردّه على (أبي البقاء): ((قائلًا: هذا ما فهمه (المصنّف) عن (أبي البقاء)، وهو غير جيد[4]، والذي صرّح به بعضهم أنّه جعلها حالًا من (الواو) في ﴿خَلَوْاْ﴾ وعليه فلا إشكال[5]، أمّا تقدير (قدْ) فلا يصحّ أنْ يكون دليلًا على جعلها حالًا من (الواو) ؛ لأنّ (قد) تقدر مطلقًا؛ لأنّ الجملة ماضويّة ،تقدّر قبلها (قد) إذا وقعت حالًا كما تقدّم[6]،ثم عقب (الشّيخ العطّار) على (الشّيخ الزّرقاني) فما قاله: من أن (قد) تدل على أنّها حال من (الواو)[7] إذْ لو كانت حالًا من الموصول، لما احتيج إلى (قد)؛ غير سديد، تدبّر))[8].

1- قال أبو البقاء: (مستهم) جملة مستأنفة لا موضوع لها، وهي شارحة لأحوالهم، ويجوز أن تضمر معها (قد) فتكون حالاً، ينظر: التّبيان في إعراب القرآن، للعكبري 171/1.

2- المغني، 110/6.

3- وهو (الذين) فإنه في محل جر مضاف إليه.

4 - يريد إعراب الجملة السّابقة حالاً على تقدير (قد).

5- ينظر: تفصيل ذلك في شرح الكافيجي، ص178 ، وحاشية الشّنواني،208/1،207، وحاشية الزّرقاني ، ل/31(أ،ب).

6- يعني في الآية السّابقة من سورة البقرة :214.

7- حاشية الزّرقاني ل/31(ب).

8- ينظر: حاشية العطّار، ص 365.

*** ثانيًا: اعتراضاته في الباب الثّاني في ذكر أحكام الجار والمجرور:**

*** دراسة(أحكام الجار والمجرور) عند العلماء:**

معنى الحرف في الاصطلاح: يراد به أحد أمرين:

الأول: أن يراد به أحد حروف التّهجي، وتسمّى حروف المعجم؛ لأنّ المعجم يرتّب على أساس ترتيبها، وهي تسعة وعشرون حرفًا[1]، وتسمّى أيضًا بحروف المباني ؛ لأنّ الكلمة تتركب منها ، وتتكون صيغتها منها ، فهي أساس بنية الكلمة.

أما تسمية الحرف حرفًا فقد علّل ابن جني بقوله: ((سمّيت حروف المعجم حروفًا؛ وذلك أنّ الحرف حدُّ مُنقَطَعِ الصّوت وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه، ويجوز أن تكون سمّيت حروفًا لأنّها جهات للكَلِمِ ونواحٍ، كحروف الشّيء وجهاته المحدقة به))[2].

الثّاني: أن يراد به أحد حروف المعاني، وقد عُرّف بتعريفات كثيرة أدقّها تعريف بعض النّحويين[3]، له بأنّه: (كلمة تدل على معنى في غيرها فقط) وتربط بين أجزاء الكلام وتتركب من حرف أو أكثر من حروف المباني، وهي أحد أقسام الكلام الثلاثة من اسم وفعل وحرف.

تكمن أهمية الحروف في العربية؛ في أمرين[4]:

الأول: كون حروف المباني مادة أساسية ، منها تبنى وتتكون صيغة الكلمة ، سواء أكانت اسمًا أم فعلًا أم حرفًا ، وبدونها يتعذّر تكوين الكلمة والكلام .

1- ينظر: الكتاب 431/4، أما المعجم الوسيط فعدد الحروف فيه ثمانية وعشرون حرفًا، ينظر:(حرف)؛ لأنّ ألف المد لم يعده من الحروف.

2- سر صناعة الإعراب، 28/1.

3- هم الزجاجي في الإيضاح ص54، والعكبري في اللباب 50/1، والمرادي في الجنى الداني، ص20.

4- ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات ،محمد طيب فانكا الناغوي، كلية الدعوة الإسلامية طرابلس/ليبيا، ط1، 2002م، ص 27، 28.

الثّاني: كون حروف المعاني أدوات الرّبط بين أجزاء الكلام ، وكذلك بين الجمل؛ لأنّها تأتي مع الأسماء والأفعال لمعانٍ، وتكون عوضًا عن جمل وتفيد معناها بأوجز لفظ، كنيابة الباء عن ألصق[1]، وبدونها يتعذر تكوين الجمل المفيدة والأساليب .

ونظرًا لأهمية الحروف هذه، عُني علماؤنا القدامى والمحدثون بدراسة الحروف عناية بالغة، يدل على ذلك ما بذلوه من جهود كبيرة في تأليف الكتب الكثيرة التي تناولت الحروف، سواء من النّاحية اللُّغوية، أو النّحوية، أو البلاغية.

فالبحث في الحروف عمل يشترك فيه كل من علماء اللُّغة، والنّحو، والبلاغة، **فعلماء اللُّغة** تناولها من ناحية مخارجها، وأصواتها وإبدالها، وإعلالها، وبنيتها، ودلالتها، **وعلماء النّحو** تناولها من ناحية إعمالها وإهمالها و زيادتها وحذفها، وشروطها في ذلك، ومعانيها، وأما **علماء البلاغة** فقد عالجوها من ناحية دلالتها المختلفة وأوجه استعمالها حسب مقتضى الحال، وآثارها في تغيّر دلالة الكلام، ويشاركهم في هذه النّاحية من دراسة الحروف، **علماء التّفسير وعلماء الأصول**، حيث استفادوا من دراسة أولئك العلماء.

1- ينظر: الخصائص، 273/2.

*** دراسة (أحكام الجار والمجرور) في المتن قواعد الإعراب:**

قال (الشّيخ ابن هشام)[1]: ((يسْتَثْنى من حُرُوف الْجَرّ أَرْبَعَة فَلَا تتَعَلَّق بِشَيْء: **أَحدهَا:** الْحَرْف الزَّائِد كالباء الزَّائِدَة فِي الْفَاعِل نَحْو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ **النّساء:79** [2] وَنَحْو (أحسن بزيد) عِنْد **الْجُمْهُور** وَ (كَمن) نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ **فاطر:3**))[3].

والثَّانِي :(لَعَلَّ) الجارة فِي لُغَة من يجر بهَا الْمُبْتَدَأ وهم (عقيل) بِالتَّصْغِيرِ وَلَهُم فِي (لامها) الأولى الْإِثْبَات والحذف فهاتان لُغَتَانِ وَلَهُم فِي (لامها) الْأَخِيرَة الْفَتْح وَالْكَسْر.

قال شاعرهم: لَعَلَّ أبي المغوار مِنْك قريبُ[4].

والثّالث: (لولا) في قول بعضهم[5]: لولاي، ولولاك، ولولاه، فذهب **سيبويه** إلى أنّ لولا في ذلك جارة، ولا تتعلّق بشيء، والأكثرُ أن يُقالُ : لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، كما قال الله تعالى:﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ **سبأ:31**.

والرّابع: كاف التّشبيه زيدٌ كعمرٍ، فزعم **الأخفش، وابن عصفور** أنّها لا تتعلّق بشيء، وفي ذلك بحثٌ)).

1- ينظر: قواعد الإعراب، ص 56 ،57، 58.

2- وردت الآية عدّة مرّات، النّساء:79،، والفتح:28، والرّعد:43، والإسراء: 96.

3- وقد علل ابن هشام في كتابه المغني 44/2، لعدم حاجة الحرف الزّائد للتّعلق ((وذلك لأنّ معنى التّعلق الارتباط المعنوي، والأصل أنّ أفعالًا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزّائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدًا، ولم يدخل للرّبط)).

4- كَعْب بن سعد الغنوي، وهو من الطويل، والبيت بتمامه: فَقلت ادْع أُخْرَى وارفع الصَّوْت جهرة ... لَعَلَّ أبي المغوار مِنْك قريب ، وهو من قصيدة طويلة الأصمعيات، للأصمعي، ص93-99، بلغت أربعة وعشرين بيت.

5- هو يزيد بن الحكم ،قال المبرد: إنّ النّحاة أحد ذلك القول من شعر يزيد بن الحكم، فلا يكون مقبولًا لأنّه لحانًا في شعره ينظر: شرح الكافيجي ق 67 أ، و قد عقب هذا الشّارح على ذلك بقوله: ((اتفاق النّحاة على صحة رواية :لولاك ، دليل في الجملة على صحة لولاه وقد وقع في شعر غيره)).

وبيت بن الحكم هو: وكم من موطن لولا طِحتَ كما هوى *** بأجرامه من قُلّة النّيق منهوى

طحت: سقطت، القلة : مثل القنة وزنًا ومعنى، وهما أعلى الجبل ، والمنهوى: الهاوي السّاقط.

ينظر: الكتاب 388/1،والخصائص 259/2، وأمالي الشّجري212/2، أما ما ورد في شعر غيره من هذا الاستعمال فهو: قول الرّاجز: لولا كما لخرجتْ نفسا كما ، ينظر: رصف المباني296،295، وقول الآخر: لولاك فِي ذَا الْعَام لم أحجج، وقد نسب للعرجي أو لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: معجم الشّواهد، لعبد السلام هارون، ص 79، وهناك بعض شواهد أخرى ينظر: الهمع 33/2، وقد عقد الشّجري فصلًا في الأمالي 182،180/1 أورد فيه آراء النّحاة في هذه المسألة قال في صدره وللنّحويين في ذلك ثلاثة مذاهب.

*** دراسة (أحكام الجار والمجرور) في الشّرح (موصل الطّلاب):**

شرح الشّيخ الأزهري[1]:((**أَحدهَا:** الْحَرْف الزَّائِد كالباء الزَّائِدَة فِي الْفَاعِل نَحْو:﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، ونحو: (أحسن بزيدٍ).

الثّاني: زيادة الباء في المفعول نحو:﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ **البقرة:195.**

الثّالث: زيادة الباء في المبتدأ (بحسبكَ درهمٌ).

الرّابع: زيادة الباء في خبر النّاسخ المنفي نحو:﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ **الزّمر:36.**

الخامس: من حروف الجرّ الّتي لا تتعلّق بشيء(كالباء الزّائدة) (مِن الزّائدة).

السّادس: وقوع مِنْ الزّائدة في المبتدأ ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ **فاطر:3.**

واستفيد من الْأَمْثِلَة أَن (الْبَاء) تزاد فِي الْإِثْبَات وَالنَّفْي وَتدْخل على المعارف والنكرات وَأَن (من) لَا تزاد فِي الْأَثْبَات وَلَا تدخل على المعارف على الصَّحِيح، وَإِنَّمَا لم يتَعَلَّق الزَّائِد بِشَيْء لِأَن التَّعَلُّق هُوَ الارتباط الْمَعْنَوِيّ وَالزَّائِد لَا معنى لَهُ يرتبط بِمَعْنى مدخوله وَإِنَّمَا يُؤْتى بِهِ فِي الْكَلَام تَقْوِيَة وتوكيدا)).

<u>والحرف الثَّاني مِمَّا لَا يتَعَلَّق بِشَيْء</u>: (لَعَلَّ) الجارة فِي لُغَة من يجر بهَا الْمُبْتَدَأ وهم (عقيل) بِالتَّصْغِيرِ وَلَهُم فِي (لامها) الأولى الْإِثْبَات والحذف فهاتان لُغَتَانِ وَلَهُم فِي (لامها) الْأَخِيرَة الْفَتْح وَالْكَسْر فهاتان لُغَتَانِ أَيْضا وَإِذا ضربت اثْنَيْنِ فِي مثلهمَا يحصل من ذَلِك أَربع لُغَات وَهِي لَعَلَّ وَلَعَلَّ وعل بِفَتْح الْأَخِيرَة وَكسرهَا فِيهِنّ اشتهر أَن عقيلا يجرونَ ب(لَعَلّ) قَالَ شَاعِرهمْ وَهُوَ كَعْب بن سعد الغنوي:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّـــدَى *** فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاك مُجِيــبُ

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً *** لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيــبُ[2]

1- ينظر: موصل الطّلاب، 76-80.

2- بيتٍ من الطّويل لكعب بن سعد الغنويّ، الشاهد فيه جر بـ (لعلّ) (أبي المغوار)، وهو على لغة عقيل، ينظر: شرح الرضى 373/4، وشرح ابن عقيل، 3/3.

فجر بهَا(أبي المغوار) تَنْبِيها على أَنّ الأَصْل فِي الْحُرُوف المختصة بِالِاسْمِ أَن تعْمل الْعَمَل الْخَاص بِهِ وَهُوَ الْجَرّ وَإِنَّمَا قيل بِعَدَمِ التَّعَلُّق فِيهَا لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَة الْحَرْف الزَّائِد الدَّاخِل على الْمُبْتَدَأ.

<u>والحرف الثَّالِث مِمَّا لَا يتَعَلَّق بِشَيْء:</u> (لَوْلَا الامتناعية)، إِذا وَليهَا ضمير مُتَّصِل لمتكلم أَو مخاطب أو غائب، (في قول بعضهم: لولاي، ولولاك، ولولاه)، كقول زيد بن الحكيم: وكم موطنٍ لولاي طحت .

كقول الآخر: لولاك فِي ذَا الْعَام لم أحجج.

وكقول جحدر: ولولاه مَا قلت لدي الدَّرَاهِم.

فذهب سيبويه إِلَى أَنّ(لَوْلَا) فِي ذَلِك كُله جَارة للضمير، وَأَنَّهَا لَا تتَعَلَّق بِشَيْء وَأَنَّهَا بِمَنْزِلَة(لَعَلَّ) الجارة، فِي أَنّ مَا بعْدهَا مَرْفُوع الْمحل بِالِابْتِدَاءِ، وَذهب الْأَخْفَش إِلَى أَنّ(لَوْلَا) فِي ذَلِك غير جَارة، وَأَن الضَّمِير بعْدهَا مَرْفُوع الْمحل على الِابْتِدَاء، وَلَكنهُمْ استعاروا ضمير الْجَرّ مَكَان ضمير الرّفْع (وَالْأَكْثَر أَن يُقَال: لَوْلَا أَنا، وَلَوْلَا أَنْت، وَلَوْلَا هُوَ) بانفصال الضَّمِير فِيهِنَّ، كَمَا قَالَ الله تَعَالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ **سبأ:31.**

<u>والحرف الرَّابِع (كَاف التَّشْبِيه):</u> ((نحو قولك: (زيد كعمرو)، فَزعم الْأَخْفَش الْأَوْسَط، وَهُوَ سعيد بن مسْعدَة، وَأَبُو الْحسن بن عُصْفُور أَنَّهَا أَي: كَاف التَّشْبِيه؛ لَا تتَعَلَّق بِشَيْء محتجِّين بِأَنّ الْمُتَعَلّق بِهِ إِن كَانَ اسْتَقر (فالكاف) لَا تدل عَلَيْهِ وَإِن كَانَ فعلا مناسبا للكاف، وَهُوَ أشبه فَهُوَ مُتَعَذٍّ لَا بالحرف، وَفِي ذَلِك بحث وَفِي بعض النّسخ: نظر، وَبَينه المُصَنّف فِي المغنى بِمَنْع انْتِفَاء دلَالَة (الْكَاف) على (اسْتَقر) فَقَالَ: وَالْحق إِنّ جَمِيع الْحُرُوف الجارة الْوَاقِعَة فِي مَوضِع الْخَبَر وَنَحْوه؛ تدل على الِاسْتِقْرَار، وَهُوَ فِي ذَلِك تَابع لأبي حَيَّان)).

*** دراسة(أحكام الجار والمجرور) في الحاشية (اعتراضات الشّيخ العطّار):**

قوله: (﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ النّساء:79)[1]: ((كفى: فعلٌ ماضٍ مبنيّ على فتحٍ مقدّرٍ للتّعذّر، والباء صلة، والله: مجرورها في محلّ رفعٍ على الفاعليّة[2]، هكذا أعربوا، وهو لا يظهر؛ – **ذكر (المدابغيّ) هذا الإعراب، ولم يفرّق بينه وبين الإعراب الأوّل؛ فاستدرك عليه (الشّيخ العطّار)، وحسّن الإعراب الثّاني**– لأنّ الإعراب المحلّيّ للمبني، والجمل، وهاهنا المانع من ظهور الإعراب؛ أثر الحرف الزّائد بحيث لو أزيل لظهر الإعراب، ألا ترى أنّ المحرَّكَ بحركة الإتباع يقدّر عليه الإعراب تعذّرًا؛ فكذا هنا، فالأحسن أنّه مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ منع من ظهورها حركة الحرف الزّائد، وعليك بالاعتبار في نظائره)).

قوله (عند الجمهور)[3]: ((راجع للمثالَين[4]، ومقابله في الأوّل: أنّ (كفى) بمعنى: اكتفى، أو يكتف، فالباء للتّعدية[5]، وقيل: الفاعل ضمير الاكتفاء[6]، ومقابله في الثّاني: أنّ الفاعل مستتر أي: أحسن أنت، فالباء للتّعدية داخلة على المفعول))[7].

قوله: (﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ البقرة:195)[8]: ((قال **ابن يعيش** المعنى: ولا تلقوا أَيْدِيَكم، قال: والّذي يدلّ على زيادتها هنا؛ قوله تعالى:﴿ وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾ **النّحل:15**، فإنّ الفعل هنا تعدّى بنفسه انتهى))[9].

1- ينظر: حاشية العطار، ص414.

2- ينظر: حاشية المدابغيّ ل/34 (ب) .

3- ينظر: حاشية العطّار، ص415.

4- يقصد: قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، ونحو: (أحسن بزيدٍ).

5- ذكر في المغني 6/ 144 أنّه قول الزّجّاج، ثم حسّنه وقال:((وهو من الحُسن بمكان))، وينظر: حاشية الشّنّواني 266/1.

6- ينظر: التّصريح 288/1، 289.

7- ينظر: المغني، 144/6، حيث نسبه إلى الفرّاء، والزّجّاج، والزّمخشريّ، وابن كيسان، وابن خروف، وينظر: حاشية الزّرقاني ل/42 (ب)، وحاشية الشّنّواني 266/1، وحاشية المدابغيّ ل/35 (أ).

8- ينظر: حاشية العطّار، ص415، 416، 417 .

9- شرح المفصّل لابن يعيش 25/8 بتصرّف.

لكن **قال الأندلسيّ**: إنّ زيادتها ههنا غيرُ مقيس، وفي تفسير **السّمين** ثلاثة أوجه فيها:

فقيل: إنّها زائدة؛ لأنّ (ألقى) يتعدّى بنفسه، كقوله تعالى:﴿ فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ﴾ **الشّعراء:45**، وهذا قول **أبي عبيدة**، وإليه مَيْل **الزّمخشريّ**[1]؛ إلاّ أنّه مردودٌ بأنّ زيادة الباء في المفعول به لا تنقاس؛ إنّما جاءت في الضّرورة.

الثّاني: أنّها متعلّقةً بالفعل غيرُ زائدةٍ، والمفعولُ محذوفٌ تقديره: ولا تلقوا أنْفُسَكُم بأيديكم إلى التّهلكة، ويكون معناها: السّبب، كقوله: (لا تُفْسِد[2] حالكَ برأيك).

الثّالث: أنّه يضَمَّن (ألقى) معنى ما يتعدّى بالباء؛ فيُعدّى تعديَتَهُ، فيكون المفعول به في الحقيقة هو المجرور بالباء، والتّقدير: ولا تفضوا[3] بأيديكم إلى التّهلكة، كقولك: (أفضيتُ بجنبي إلى الأرض)، أي: طرحته على الأرض، ويكون قد عبّر بالأيدي عن الأنفس؛ لأنّ بها البطش والحركة.

وظاهر كلام **أبي البقاء** فيما حكاه عن **المبرّد**؛ أنّ (ألقى) يتعدّى بالباء أصلًا من غير تضمين فإنّه قال[4]: وقال **المبرّد**: ليست بزائدة؛ بل هي متعلّقة بالفعل كمررتُ بزيدٍ **انتهى ملخّصًا من السّيوطيّ في حواشي المغني))**[5].

قوله:﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[6] الزّمر:**36**، ((أي: هو كافٍ[7]؛ لأنّ الاستفهام تقريريّ[8].

1- ينظر: الكشّاف 343/1.
2- ينظر: المغني 148/6 .
3- ينظر: المغني 147/6 .
4- التّبيان في إعراب القرآن159/1 بتصرّف .
5- من قوله: (قال ابن يعيش) إلى هنا من حاشية السّيوطي على المغني ل/ 179(أ).
6- ينظر: حاشية العطّار، ص418، 419.
7- فالهمزة الدّاخلة على النّفي للتّقرير أي: هو كافٍ عبده، ينظر: البحر المحيط 427/7.
8- ينظر: حاشية المدابغيّ ل/35 (أ).

قال **أبو حيّان:** واختُلف في فائدة زيادة الباء في خبر (ليس)، و(ما)؛ فقال **البصريّون:** فائدتُها أنّه يجوز أن لا يسمع المخاطب كلمة النّفي؛ فيتوهّم أنّ الكلام موجب، فإذا جيء بالباء؛ ارتفع الوهم، وقال **الكوفيّون:** هذا نفيٌ لقول القائل: (إنّ زيدًا لمنطلقٌ)؛ فالباء بمنزلة اللّام[1].

قال في **اللّباب**[2]: إنّما أُكِّد خبر (ليس) بالباء؛ لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ الكلام إذا زيدَ فيه قَوِيَ، ولهذا زيدت(مِنْ) في قولك: (ما جاءني مِنْ أحدٍ)، والثّاني: أنّها بإزاء اللّام في خبر إنّ، والثّالث: أنّ دخول حرف الجرّ؛ يؤذن بتعلّق الكلمة بما قبلها من فعلٍ، أو ما أُقيمَ مقامه، ولو حذَفهُ لكان مرفوعًا، أو منصوبًا، وكلاهما قد يُحذف عاملُهُ، ويبقى هو، بخلاف حرف الجرّ، وإنّما اختيرت الباء دون غيرها؛ لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ أصلها الإلصاق، والإلصاق يوجب شدّة اتّصال أحد الشّيئين بالآخر، و**الثّاني:** أنّها من حروف الشّفتين؛ فهي أقوى من اللّام، وغيرها من حروف الجرّ، و**الثّالث:** أنّ حروف الجرّ كلّها توجب مع تعدّيها الفعل؛ معنًى كالتّبعيض، والملك، والتّشبيه، وغير ذلك، والباء لا توجب أكثر من تعدية الفعل، ولذلك استعملت في القَسَم، وهو باب تأكيد)).

قوله (وكمِن الزّائدة)[3]: ((سمّيت مزيدةً مع إفادتها الاستغراق؛ لأنّها لا تغيّر أصل المعنى بإسقاطها[4]، ومنه يُعلم ضعف ما(قاله المبرّد) [5]: (لا ينبغي أن يقال: إنّها زائدة؛ إذا أفادت استغراق الجنس).

1- ينظر: ارتشاف الضّرب 117/2.

2- اللّباب للعكبري 173/1، 174بتصرّف.

3- ينظر: حاشية العطّار، ص420 .

4- ينظر: رصف المباني، ص 389، 390.

5- اضطرب كلام المبرّد في (مِنْ) الجارّة، فصرّح في الجزء الأوّل بعدم زيادتها، وفي الجزء الرّابع أثبت زيادتها حيث قال في 45/1 ((وأمّا قولهم: إنّها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أنّ كلّ كلمةٍ إذا وقعت وقع معها معنىً فإنّما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة))، وينظر: 136/4، 137، و420 من المقتضب.

واعلم أنّ مجرور (مِن) المزيدة؛ إذا كان من الأسماء المقصورة على العموم، كـ(أحد)، و(ديّار)؛ تكون لمجرد التّأكيد، فإنّ معنى: (ما ضربتُ أحدًا)، و(ما ضربتُ من أحدٍ) سواء في التّنصيص على العموم.

وإذا لم يكن من الأسماء المقصورة على العموم؛ كانت(مِنْ) للاستغراق، فإنّك إذا قلت: (ما جاءني مِن رجلٍ)؛ يكون المعنى: نفي إتيان هذا الجنس من واحدٍ إلى مالا يتناهى، بخلاف: (ما جاءني رجل)؛ فإنّ معناه: نفي إتيان رجلٍ، فيحتمل اثنين، أو أكثر))[1].

**** اعتراضاته في الحرف الثّاني (لعلّ) الجارة:**

قوله (لعلّ أبي المغوار)[2]: أورد (الشّيخ العطّار) رأي **الرّضي** القائل: ((واستشكل الرّضيّ الجرّ بها قائلاً: إنّ الجرّ عملٌ مختصٌّ بالحروف، والرّفع لمشابهة الأفعال، وكون حرفٍ عاملاً عمل الحروف، والأفعال في حالةٍ واحدة؛ لم يثبُت، وأيضًا الجارُّ لا بدّ له من متعلّق، ولا متعلّق لـ(لعل)[3])).

واستدرك (الشّيخ العطّار) على **الرّضي** بما نقاله من **الشّيخ الرّومي:** ((ونوقش[4]: بأنّ هذا مبنيّ على أنّ الرّفع بعدها بها، وهو غير معلوم، ولأنّ استدعاء جميع الجارّ متعلّقًا ممنوع)).

**** اعتراضاته في الحرف الثّالث لولا الجارة:**

أخذ (الشّيخ العطّار) يشرح عبارات الشّارح ويبسط القول فيها نقلًا عن أصحاب الشّروح والحواشي: **قوله (الثّالث: لولا)**[5] فقال: ((مذهب **البصريّين:** أنّ الاسم الواقع بعدها مبتدأ[6]، وعند **الكسائيّ:** فاعل فعلٍ محذوف، أو مرفوعٌ بـ(لولا)، وهو مذهب **الفرّاء**[7].

1- من قوله: (سمّيت مزيدة) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: 89 بتصرّف .
2- ينظر: حاشية العطّار، ص424 ،425.
3- الرّضي 361/2 بتصرّف .
4-هذا النّقاش من الرّومي، ص 91 .
5- ينظر: حاشية العطّار، ص426.
6- ينظر: الإنصاف 70/1.
7- ينظر: الرّضي على الكافية 104/1، والمغني 359/6، والتّصريح 262/2، والهمع 105/1 .

فعلى هذه المذاهب؛ يجب الانفصال، فلمّا وقع من ثقات العرب استعمال ضمير المجرور بعد (لولا)؛ احتيج لأن يكون له محلٌّ باعتبار (لولا)؛ لكونها جارّة، ومحلٌّ باعتبار أنّ الأصل أن يكون هذا مبتدأ، فله محلاّن باعتبارَيْن.

وحكي عن **الخليل ويونس**؛ أنّ الضمير بعد (لولا) مجرورٌ بتقدير المضاف، أي: لولا وجودك، **فتأمّل**))[1].

قوله (﴿لَوْلَا أَنتُمْ﴾ سبأ:31)[2]: ((هذا دليلٌ بحسب الظّاهر على ما قاله الأكثرون، ولكنّ الدّليل حقيقةً؛ عدم وقوع خلافه في كلام الله، ف﴿أَنتُمْ﴾ على رأي **البصريّين**؛ مبتدأ، وخبره محذوف، وهو حاضرٌ، أو موجودٌ ؛ لقيام العلم به بجواب﴿ لَوْلَا﴾ ظاهرًا، و﴿لَكُنَّا﴾ جوابها؛ لأنّ جواب﴿ لَوْلَا﴾ الّتي لغير(التّحضيض)[3] (يكون) باللاّم، وأمّا على رأي **الكسائي**[4] ف﴿ أَنتُمْ﴾ فاعل فعلٍ محذوف، و﴿لَكُنَّا﴾ جوابها، وعلى رأي الفرّاء[5]﴿أَنتُمْ﴾ فاعل﴿ لَوْلَا﴾ وجوابها﴿ لَكُنَّا﴾)).

*** اعتراضاته في الحرف الرّابع: (كاف التّشبيه):**

قوله: (كاف التّشبيه)[6] ((هي حرفٌ عند الجميع[7]، وذهب **أبو جعفر**: إلى أنّها اسمٌ أبدًا؛ لأنّها بمعنى: مثل[8]، وما هو بمعنى الاسم؛ فهو اسم، واحتجّ **الجمهور** بأنّها لو كانت اسمًا؛ لما استقلّت بها

1- من قوله: (مذهب البصريّين) إلى هذا الموضع من الرّومي ص: 91 بتصرّف، وفي المسألة أقوالٌ أخرى، ينظر: الكتاب 373/2، 375، والمقتضب 73/3، والإنصاف 687/2، وأمالي ابن الشجري 181/1، والرّضيّ على الكافية 20/2، والمغني، 359/6–361، وشرح الكافيجي، ص 231– 235، وشرح الرّوميّ، ص 91 – 93، وحاشية الشّنواني 273/1–276 .

2- ينظر: حاشية العطّار، ص427.

3- أحد أوجه (لولا).

4- ينظر: الارتشاف 825/2 ، والرّضي على الكافية 104/1، والمغني 359/6.

5- ينظر: الارتشاف 825/2، والرّضي على الكافية 104/1، والمغني، ص359، والتّصريح 263/2، والهمع 105/1.

6- ينظر: حاشية العطّار، 428، 429.

7- ينظر: رصف المباني ص: 272، والمغني6/ 233، 234، والجنى ص: 132، والهمع 31/2 .

8- ينظر: الهمع 31/2، وذكر سيبويه في الكتاب 408/1: أنّ الكاف تكون اسمًا إلاّ في الضّرورة، وينظر: الجنى الدّاني ص 132، والرّضي على الكافية 343/2 .

الصّلة؛ لأنّها تكون مضافةً لما بعدها، والمضاف مع المضاف إليه ليس جملة، والصّلة لا بدّ أن تكون جملة؛ فتعيّن أن تطلب متعلِّقًا، والطّالب للمتعلِّق هو الحرف[1].

ثمّ المتعلِّق لا بدّ أن يكون فعلاً؛ لما سيأتي أنّ الجارّ والمجرور الواقع صلة؛ يتعيّن أن يقدّر متعلِّقه فعلًا[2]، فيكون ذلك المتعلّقُ؛ وهو الفعل مع فاعله جملةً فتتمّ الصّلة، وهذا بعينه واردٌ على منع تعلّقها[3]، فيقال له: على تقدير أنّها لا تتعلّق؛ ما صلة قولك: (جاء الّذي كعمرو)؛ فإنّ الكاف على مذهبه حرفٌ جارّ، والجارّ والمجرور لا يصلح للصّلة بدون متعلّق؟

فيضطّر حينئذٍ إلى أن يقدّر متعلّقًا يكون صلة؛ وإذا احتاجت في بعض المواضع إلى متعلّق؛ فليكن ذلك في الجميع)).

قوله: (وفي ذلك بحثٌ)[4]: ((أي: في هذا الاحتجاج، ومحصّله: منع قولهما[5] أنّ التعلُّق إن كان استقرّ؛ فالكاف لا تدلّ عليه؛ لأنّ الحقّ أنّ جميع الحروف الجارّة إلخ[6]، وهذه الكاف من أفرادها، فتمّ ما قاله **الجمهور** من الاحتياج إلى المتعلّق .

وبيّن **الرّوميّ** النّظر بغير ما ذُكر، فقال ما ملخّصه بإيضاح: إنّ كاف التّشبيه إن جُعلت اسمًا تكون في محلّ رفعٍ على الخبريّة، وما بعدها مضافٌ إليها، والاسم لا يحتاج لمتعلّق، فهذا مسلّم؛ لكن لا تكون من الحروف حينئذٍ؛ والغرض أنّها حرف، وإن جعلت حرفًا فلا يخلو؛ إمّا أن تكون زائدة، أو لا؛ فإن كانت زائدةً تدخل في القسم الأوّل[7]، وإن لم تكن زائدةً؛ فلا بدّ لها من متعلِّق انتهى[8].

1- ينظر: شرح الرّومي، ص 93، 94، وفصّل المالقيّ المسألة في رصف المباني، ص273-276، وذكرها الكافيجي ص236، 237 .

2- ينظر: موصّل الطلاّب، المسألة الثّالثة من هذا الباب ص82، حيث قال:((إلاّ الواقع صلة فيتعيّن فيه تقدير: استقرّ)).

3- قال به: الأخفش، وابن عصفور ينظر: المغني ص: 577، 578، وشرح الجمل لابن عصفور 162/3، 163.

4- ينظر: حاشية العطّار، ص 429، 430.

5- أي: الأخفش، وابن عصفور.

6- تمامه من موصّل الطلاّب ص:80 ((والحقّ أنّ جميع هذه الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلّ على الاستقرار))، وينظر: المغني 578/6.

7- يعني: أنّها حرف فالزّيادة لا تكون إلاّ في الحروف .

8- ينظر: شرح الرّوميّ ، ص 95.

ولا يذهب عليك[1] أنّ الخصم[2] يسلّم كونها زائدة؛ بل هو موضوع المسألة إذ عَدُّ **المصنّف** لها في الزّائد؛ مبنيّ على مذهب ذلك الخصم، وإلاّ فمذهب **الجمهور**: أنّها ليست زائدة[3]، **فالأحسن ما قاله شارحنا**)).

1- الوجه: ولا يذهب عنك؛ لأنّ ذهب يتعدّى بـ(عن)، أو بالباء.
2- أي: القائل بالزّيادة .
3- ينظر: تفصيل المسألة في المغني 6/237- 240.

الخاتمة

﴿الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ﴾ **الأعراف:43**

﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ **الأحزاب:56**

الحمد لله الذي أعانني على إكمال هذا البحث ، الذي بذلت فيه ما في وسعي من جهد ، وحاولت من خلاله التّعريف بمنهج الشّيخ العطّار في حاشيته على شرح موصل الطّلاب للأزهري ، (دراسة نحوية وصفية تحليلية) ومن خلال دراسة هذا الموضوع والرّحلة الشّائقة فيه ، ومعه حددت طريقة عرضه للمادة العلمية ، وبمصادره وشواهده ،واعتراضاته على النّحاة.

وقد توصلت إلى النّتائج الآتية:

1- كان الشّيخ العطّار طاقات متعددة وهو من الشّخصيات العلمية النّادرة ، فقد كان فقيهًا ، ومفسرًا ثقة، وكاتبًا مجدًا ، ونحويًا عالمًا بالعربية وآدابها ، عارفًا بدروبها ورحابها.

2- وفرة مصادر الحاشية، وتنوّعها من مصادر نحويّة متخصّصة، ومصادر أخرى مساعدة، واهتمامه بتوثيقها، واختيارها من الكتب النّافعة.

3- اتسمت شواهد الشّيخ العطّار في القرآن الكريم بالوفرة الوافرة ، وتقدمت كثيرًا – في عددها – على باقي شواهده الأخرى مقتفيًا أثر المصنف [ابن هشام].

4- اهتم كثيرًا بالتّنبيه على وجوه القراءات مع نسبتها إلى أصحابها في أكثر الأحيان.

5- رغم حضور الأحاديث كشواهد إلا أنّها كانت قليلة، كماأورد بعضها بشيء من التّصرف في ألفاظها.

6- احتجّ الشّيخ العطّار –رحمه الله– لكثيرٍ من المسائل النّحويّة بالشّعر والرّجز سالكًا مسلك مَنْ سبقه من النّحويّين في عزو بعض الشّواهد وترك بعضٍ لفطنة القارئ الباحث وجلّ شواهده لشعراء الاحتجاج، وقلّة أوردها تمثيلًا لشعراء محدثين كأبي نواس، ومعظم شواهده متداولة في كتب النّحو، وبعضها غير متداول، وتارةً يورد البيت كاملًا، وقد يكتفي بشطر الشّاهد وهو في شواهده لا يُبيِّنُ وجه الاستشهاد من البيت الّذي أورده؛ معتمدًا على فهم القارئ من خلال السّياق، وتارةً نجده يتمّ البيت إن كان ناقصًا، وذكر بيتٍ قبله، أو بعده إن احتاج الأمر إلى ذلك.

7- تحتلّ أقوال العرب النَّثريّة من مثلٍ سائرٍ، أو قولٍ مأثورٍ مكانةً في الاستشهاد عند النّحاة، وقد أورد الشّيخ العطّار طائفةً من هذه الشّواهد جرى فيها على سَنَن مَنْ قبله في عرض هذه الشّواهد دون مناقشةٍ لها، أو توجيهٍ لموطن الشّاهد نظرًا لوضوح المراد منها.

8- إن منهجه النّحوي هو منهج الجمع بين المذهبين البصري والكوفي ، والخلط بينهما ، انعكس بوضوح على منهج الشّيخ العطّار النّحوي ، إذ يكثر في حاشيته ذكر الآراء النّحوية بصرية كانت أو كوفية ولكن النّظر في الحاشية يثبت ميله إلى مذهب الموازنة والتّرجيح والخلط بين المذهبين البصري والكوفي، ويُستفاد من أسلوب الشّيخ العطّار في الآراء النّحوية عدم تعصبه لأي المذهبين إذ أنّه تارةً يُقدِّمُ الآراء البصرية ، وتارة يُقدِّم الآراء الكوفية ، كما أنّ مناقشته ورده – في بعض الأحيان – لبعضٍ من أعلام المذهبين الذين تحظى آراؤهم – عنده – باحترام كبير يدل على أنّ المتأخرين من النّحويين يجمعون مختلف آراء النّحويين ، وإن مالوا إلى أحد المذهبين.

9- تنوّع مادّته؛ حيث حوت إلى جانب المادّة النّحويّة مادّة لغويّة، وبلاغيّة، وأدبيّة، وأصوليّة، ومنطقيّة، ونحوها، وجاءت كلّها مسخّرة لخدمة المادّة النّحويّة.

10- أورد الشّيخ العطّار في حاشيته ألغازًا نحويّة في مواضع متفرّقة منها، وكان أحيانًا يورد اللّغز منسوبًا لصاحبه، وأحيانًا يورده غير منسوبٍ، وأحيانًا يورده ثم يُتْبِعُه بحَلِّه، وأحيانًا يتركُه دون حَلّ.

11- أورد الشّيخ العطّار نظمًا لبعض المسائل والقضايا النّحويّة، وهي من صنعه، وقليلًا ما يورد نظمًا لغيره.

12- ومن الملاحظ مما سبق في شرح الحد أو التّعريف والمثال المأخوذ [الاعتراض] وجدنا كثيرًا من الشّراح يستطردون في الشّرح وأحيانًا يكون التّركيز على مفردة داخل التّعريف حتى أن بعضهم يخرج كثيرًا عن المطلوب المراد من تعريف الحد وهذه هي عادة مميزة لأصحاب الحواشي والشّروح والله أعلم.

13- عدم وضوح حدود النّصوص المنقولة عن العلماء (بدايتها ونهايتها) وهذا أدى إلى خلط النّصوص ببعضها.

14- الاستطراد في الشّرح والإطالة في النّقول والخروج عن المطلوب أحيانًا بذكر تعريفات لا تخصّ المسائل النّحوية، اكثار من التّعريفات التي لا تخصُّ علم النّحو وإنما تندرج تحت الفقه أو علم المنطق أو الهندسة ، والاهتمام بالفلسفة ومحاولة ادماجها في أبواب النّحو ، وكما ذكر مصلحات غريبة وغير متعارف عليها في كتب النّحو مثل : (النّفي السّادج) و(رائحة التّنكير) و(الجملة الوسطى) و(تنجيزي أزلي) .

15- إسناد الأقوال إلى قائليها ؛ حيث تحرّى الدّقة والأمانة فيها في الأعمِّ الأغلب ، فكان يصدّر القول ب(قال) ، ويختمه ب(انتهى) والأمثلة على ذلك كثيرة... [1]

16- نقله النّص بالمعنى أحيانًا، وعدم التّقيّد باللّفظ؛ حيث يلخّص القول المنقول ، ويتصرّف في العبارة أمّا بالزّيادة أو بالحذف ، ويشير أحيانًا في نهاية النّص أنّه باختصار أو تصرّف[2]

17- وأحيانًا لا يشير إلى ذلك[3].

18- إحالته تكون تارةً إلى المصدر وصاحبه[4]، وتارةً يقتصر على المصدر[5]، وتارةً يذكر صاحب القول دون المصدر[6]، وتارةً يأتي بالحاصل ولا يذكر شيئًا عن المصدر أو صاحبه[7].

1- ينظر : مثلًا: ص 92، 97 ، 129 ،140 ،141.
2- ينظر: مثلًا : ص 106 ،217،216،202،201،131.
3- ينظر: مثلًا: ص 103-109، 126.
4- ينظر: مثلًا : ص 92 ،93 ،94 ،96 ،100، 101، 105، 194.
5- ينظر: مثلًا: ص 108 ،116 ،123 ،135 ،136.
6- ينظر: مثلًا: ص 95 ،107 ،111 ،112 ،117 ،118 ،132 ،133 ،134 .
7- ينظر: مثلًا: ص 153 ،189 ،190 ،220 ،221.

19- التّوضيح والشّرح لكلام السّابقين بعقد الموازنة بين الشّروح والحواشي ، وبيان الحاصل من ذلك وهو أسلوب تميّز به (الشّيخ العطّار) في حاشيته؛ حيث يعقد الموازنة بين ما ذُكِر في شروح (قواعد الإعراب)، وحواشي (موصل الطّلاب)[1]، ثم يذكر الخلاصة ؛ممّا يدل على دقة فهمه ، وإدراكه ،واستيعابه للمسائل التي يتعرّض لها ، وقلّما أورد نقلًا دون توجيه.

20- تكميل ما نقص في (قواعد الإعراب)، و(موصل الطّلاب) من شروحهما وحواشيهما؛ حيث اعتمد (الشّيخ العطّار) في تأليف حاشيته على ثلاثة شروح (لقواعد الإعراب) هي :شرح الكافيجي، وشرح الشُّمُني، وشرح زادة (الرّومي)[2]، وثلاث حواشٍ على (موصل الطّلاب) هي: حاشية الشّنواني، وحاشية الزّرقاني، وحاشية المدابغي[3].

21- مناقشته لكثير من المسائل التي ينقلها ؛حيث موقف النّاقد البصير[4].

22- استدراكاته لكثير ممّا سقط عند بعض شرّاح (قواعد الإعراب)، و(موصل الطّلاب) ، وفي ذلك دلالةٌ على استيعابه متن (قواعد الإعراب) وإدراك ما يحدثه السّقط من خلل[5].

23- تميّز (الشّيخ العطّار) في حاشيته بالتّحقيق ومقابلة النّسخ الخطيّة ل(قواعد الإعراب) ، و(موصل الطّلاب)[6].

24- ذكره لمسائل خلافيّة كثيرة دون ترجيح ، وإنّما ينهجُ في ذلك منهجَ العرض فقط[7] ، وقد ينصّ على الاختيار ويصرّح به[8]، وقد لا يصرّح باختياره ،ولكنّه يُعرف من خلال عرضه للمسألة ، ومناقشته لأدلّة المخالفين[9].

1- ينظر: مثلًا: ص79-82، في حديثه عن البسملة والحمد في شروح قواعد الإعراب، وحواشي موصل الطّلاب، وموازنته بينهما، وص150-153 في موازنته لفظة (تقتفي)بين شروح قواعد الإعراب ،وحواشي موصل الطّلاب .

2- ينظر: ص77 ، 78.

3- ينظر: ص77 ، 78.

4- ينظر: مثلًا: ص 220 ،221 ،222 ،225 ،282.

5- ينظر: مثلًا: ص 304 ،305 ،358 ،359 ،360.

6- ينظر: مثلًا: ص 242 ،243.

7- ينظر: مثلًا: ص235-238 ،249 ،250 ،254 ،255 ،269 ،270.

8- ينظر : مثلًا: ص 330،329،287،286،256،255،233،232.

9- ينظر: مثلًا : ص 342،341،339،278،277،276،244،243،242.

25- اعتماده على كتاب (المغني، لابن هشام)، حيث وضّح كلام المصنّف فيه، وفي قواعد الإعراب، وربط بينهما، ورجع إلى شروح المغني وحواشيه.

26- اعتمد (الشّيخ العطّار) على كتب المتأخِّرين، وبالأخصّ أصحاب الحواشي على (قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب)، وكذلك رجوعه إلى كتبٍ أخرى في البلاغة، والمنطق، والأصول، وغيرها، ومن ذلك:

- الفاضل اللاّريّ في حواشي الفوائد الضيائيّة
- الدّوّانيّ في حواشي التّهذيب
- المعتصم بلطف الحق في شرح العضديّة
- السّمرقنديّ في حواشي المطوّل
- القطب الإيجيّ في حاشيته على الشّمسيّة
- الغنيميّ في شرح الشّعراويّة
- الفاضل الرّودانيّ في حواشي التّصريح
- حواشي عصام على السّمرقنديّة

27- أنّ السِّمة الغالبة على أسلوبه في الشّرح هي الجمع والتّحقيق ؛ المتمثّل في حشد أقوال النّحاة ومذاهبهم حتى غدت حاشيته موسوعة نحوية.

28- لم يخرج في حاشيته عن لغة الحواشي القائمة على الشّرح والتّبسيط وإزالة الغموض عمَّا يَكْتَنِفُ بعضَ التّعابير الواردة في المتن من غموض أو إبهام.

29- فاللغة التي كتبت بها الحاشية هي اللغة التعليمية الواضحة ذات العبارات المفهومة، ومما يدعم هذا القول ميله الشّديد إلى شرح الكلمات الواردة في الشّرح شرحًا وافيًا معتمدًا في أغلب الأحيان على كتب العلماء، وبعامة نستطيع القول إنّ لغةَ الشّيخ العطّار في حاشيته لغةٌ علميةٌ

تُعلِنُ عن فهم ناضج للّغة – نحوِها وصرفِها – فألفاظه سهلة عميقة ، وعباراته جزلة دقيقة ، ومعلوماته غنية ثرية ، وتقسيماته لماحة ذكية.

30- أنّ الحاشية ضمّت عددًا من شروح قواعد الإعراب ، وحواشي موصل الطّلاب ممّا عززّ من قيمتها، ومن خلال الحصر السّابق تبين أنّه اعتمد في الشّروح أكثر على شرح الكافيجي (45) مرة ، ثم شرح الرّومي (شرح زادة) (29) مرة، ثم شرح الشّمني (20) مرة، ثم حاشية الشّنواني (19) مرة، ثم حاشية المدابغي (16) مرة ، ثم حاشية الزّرقاني (11) مرة، وهو بالإضافة إلى هذه الحواشي والشروح فإنه نقل من حاشية سويدان على شرح موصل الطلاب في مقدمته (11) مرة دون التسريح بها مكتفيًا بقوله: (بعض الحواشي)، وتعد آراء الشّيخ الكافيجي ، وأما الشّيخ المدابغي فمعظم ما نقله عنه لم يكن في منأى عن الانتقاد والاعتراض، أو الرّد والتّعليق.

31- تظهر شخصية الشّيخ العطّار واضحة ؛ من خلال مناقشته ؛ لكثير من آراء العلماء، ومن خلال الحصر السّابق تبين أنه اعتمد على رأي الجمهور (16) مرة، ثم رأي الكوفيين (12) مرة، ثم رأي البصريين (10) مرة، وهو بالإضافة إلى اعتماده على رأي الزمخشري إذ نقل منه على ما يزيد (15) مرة، والردّ عليها وترجيح ما يراه مناسبًا، أو استقباح وجه واستحسان آخر، وكل هذا بالدليل والتّعليل ؛ فأنبأت ترجيحاته وردوده عن شخصية نحوي؛ مجتهد في الرّأي، آخذ بالدّليل والبرهان.

ولا يسعني في ختام هذا البحث إلّا التّرحم على كل عالم من علماء المسلمين الذين سطّرت أسماءهم في بحثي هذا ...

وفي نهاية المطاف لا أزعم أني وفيت البحث حقّه ، ولكن أرجوا أني قاربت ، وعزائي أني قد بذلت وسعي متحريةً الصّواب ، فما كان من صواب فمن الله تعالى ، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشّيطان ، وأسأل الله الغفران ، **ورحم الله القائل :**

والكاملُ اللهُ في ذاتٍ وفي صفةٍ * وناقصُ الذات لم يكملْ له عملُ**

وأسأل الله الكريم أن يكلل هذا العمل بالتّوفيق والسّداد ، ويحقق فيه الفائدة والنّفع العميم، وينفعني به في الأولى والآخرة ، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم ، إنّه خير مرجو، وأكرم مسئول .

والحمد لله رب العالمين ، وصلّى الله وسلّم على سيد المرسلين ، وعلى صحبه الطّاهرين.

العبدة الفقيرة إلى الله

الباحثة

نعيمة محمّــد ميلاد

الفهارس الفنيّة

أولًا : فهرس الآيات القرآنية .

ثانيًا : فهرس الأحاديث والآثار .

ثالثاً : فهرس الأبيات الشِّعرية .

رابعًا : فهرس أنصاف الأبيات الشِّعرية .

خامسًا : فهرس الأمثال والأقوال .

سادساً: فهرس المصادر والمراجع.

سابعاً : فهرس الموضوعات

(01) فهرس الآيات القرآنية

ت	اسم السُّورة	نص الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
1	سورة الفاتحة	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	5	48
2	سورة البقرة	﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾	24	72
3	سورة البقرة	﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾	36	76
4	سورة البقرة	﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ ﴾	87	73
5	سورة البقرة	﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ ﴾	195	181،179،59
6	سورة البقرة	﴿ مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء ﴾	214	174،173
8	سورة البقرة	﴿ لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ ﴾	233	76
9	سورة آل عمران	﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ ﴾	59	174
10	سورة النّساء	﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾	79	35
11	سورة النّساء	﴿وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا﴾	79	181،178
12	سورة النّساء	﴿لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾	43	89
13	سورة المائدة	﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	119	82،165
13	سورة الأعراف	﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾	184	75
14	سورة يونس	﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى﴾	37	77
15	سورة هود	﴿ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾	76	81
16	سورة يوسف	أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾	9	72
17	سورة يوسف	﴿وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ﴾	16	87،72
18	سورة يوسف	﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾	35	74
19	سورة الرّعد	﴿ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ ﴾ ﴿لاَ يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلاَ ضَرًّا﴾	31 16	79 47
20	سورة إبراهيم	﴿أَفِي اللّهِ شَكٌّ﴾	10	71
21	سورة إبراهيم	﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾	45	78
22	سور الحجر	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾	9	70

ت	اسم السُّورة	نص الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
23	سورة النّحل	﴿ وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ ﴾	15	181
24	سورة الإسراء	﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾	1	65
25	سورة الكهف	﴿ لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾	38 12 19	158 58 74
26	سورة مريم	﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾	30 95	73 81
27	سورة طه	﴿ لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ ﴾	58	76
28	سورة الأنبياء	﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾	3	174،173،90
29	سورة النّور	﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾	1	171
30	سورة الفرقان	﴿فَقَدْ جَاؤُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾	4	74
31	سورة الشّعراء	﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾	135،132	76
32	سورة الشّعراء	﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ﴾	45	182
33	سورة النمل	﴿﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾	40	81
34	سورة سبأ	﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	31	185،180،178
35	سورة فاطر	﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾	3	179،178،59
36	سورة يس	﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾	76	56
37	سورة الصّافات	﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى ﴾	8	32
38	سورة الزّمر	﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾	36	182،179
39	سورة غافر	﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾	16	165
40	سورة غافر	﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾	81	74
41	سورة فصلت	﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾	43	70

ت	اسم السُّورة	نص الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
42	سورة الجاثية	﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾	25	78
43	سورة القمر	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾	49	173،83،170
44	سورة الواقعة	﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾	75	80
45	سورة الصّف	﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	10،11	174،92
46	سورة المدثر	﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾	6	81
47	سورة المطففين	﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾	17	77
48	سورة العلق	﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾	1	86
49	سورة الكوثر	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	1	91 ،89

(02) فهرس الأحاديث النّبوية والآثار

ت	نص الحديث	رقم الصفحة
1	((لكن قولوا عبدُ اللهِ ورسُولُه))	85
2	((أنا سيّد ولد آدم ولا فخر))	86
3	((بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي))	86
4	((لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُم باعًا فباعًا))	87
5	((أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهُو سَاجد))	88
6	((على الصّراط، فإن لم تَجِدُوني فَعَلى الميزان، فإن لم تَجِدُوني فعلى الحوض))	89
7	((يتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَّلَائِكَةٌ))	90
8	((أنّ الكوثر على ظهر المَلَكِ، يأتي به حيث يأتي النّبي- صلّى الله عليه وسلّم))	91
9	((أنّهم قالوا: لو نعلم أحبّ الأعمال إلى الله لعملناها))	92

(03) فهرس الأبيات الشّعرية

ت	البيت الشعري	قائله / بحره	رقم الصفحة
1	كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ	أبي نواس / البسيط	96
2	وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ	سعد الغنوي / الطّويل	179
3	تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمُدَامَتِـــــي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِيَ تَسْكُبُ فَوَ اللهِ مَا أَدْرِي أَبِالْخَمْرِ أُرْسِلَـــــتْ جُفُونِي أَمْ مِنْ عَبْرَتِي كُنْتُ أَشْـــرَبُ	أبي اسحاق الصّابي / الطّويل	100
4	وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ	كثيِّر عزَة / الطّويل	96
5	وإِنَّ رِجَالًا يَكْرَهُـــونَ بَنَاتِهِـــــم وفيهِنَّ لَا تَكْــذِبُ نِســاءٌ صَوالِــحُ	معن بن أوس / الطّويل	100
6	وفيهِنَّ والأيـــامُ يَعْتُرْنَ بالفتـــى نَـــــوادِبُ لا يَمَلَلْنَـــهُ ونوائِـــحُ	معن بن أوس / الطّويل	100
7	عاضَها اللهُ غُلَامًا بَعْدَمَا شَابَتِ الْأَصْدَاغُ والضِّرْسُ نَفَد	لم يعلم قائله / الرّمل	37
8	فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَا مُرَوَّعَا	هشام المري / الطّويل	83، 147، 171
9	أين الشبـــــابُ وأَيَّـــةٌ سَلَكَـــا لَا أَيْنَ يُطْلَبُ ضَلَّ بَلْ هَلَكَـــــــا لَا تَعْجَبِـــي يَا سَلْـــمُ مِنْ رَجُـــلٍ ضَحِك الْمَشِيـبُ بِرَأْسِـــهِ فَبَكَـــــا	دعبل الخزاعي / الكامل	99
10	وَبُدِلتْ وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدَلِ هَيْفًا دبُورًا بالصِّبَا والشَّمـــأْلِ	أبو نجم العجلي / الرّجز	27

ت	البيت الشعري	قائله / بحره	رقم الصفحة
11	وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالحَوَادِثُ جُمَّةٌ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٌ وَلَا عُزْلُ	جويرة بن زيد / الطّويل	27
12	فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاؤُهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَــلُ	جرير / الطّويل	32
13	أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِ وَالْجَهْلِ مُسْلِمًا	لم يعلم قائله / الطّويل	76
14	إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدَ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ	الفرزدق / الطّويل	96
15	حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ	لم يعلم قائله / الخفيف	97
16	وَكَفَى بِنَا فَضْـــلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَـــا حُـــبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ إِيَّانَـــا	حسان بن ثابت / الكامل	100
17	تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ	الفرزدق / الطّويل	142
18	إِنَّ سُلَيْمَى وَاللهُ يَكْلُؤُهَا ضَنَنَتْ بِشَيءٍ مَا كَانَ يَرْزُؤُهَا	إبراهيم بن هرمة / المنسرح	98
19	وَاشْتَعَلَ الْمَبِيضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلُ اشْتِعَالُ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى	ابن دريد / الرّجز	140،98
20	إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكَى لَوْنُهُ طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى	ابن دريد / الرّجز	99
21	كفاكَ مِنْ ذِلّتِي لِلشَّيْبِ حِينَ بَـــــدَا أَنِّي تَوَلَّيْتُ نَتْفِي لِحْيَتِـــي بِيَـدِي	ابن الرّومي / البسيط	100

(04) فهرس أنصاف الأبيات الشّعرية

ت	نصف البيت الشّعري	قائله / بحره	رقم الصّفحة
1	هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ	جرير / الطّويل	106
2	أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا	لم يعرف قائله / الرّجز المشطور	97
3	وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي	ابن مالك	103
4	لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ	سعد الغنوي / الطّويل	178

(05) فهرس الأمثال والأقوال

ت	المثل	رقم الصفحة
1	1- اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يُثب عليه 2- أنجزَ حرٌّ ما وعد 3- أشهرُ من نارٍ على عَلَم 4- رُبّ صدقةٍ من قلبك خيرٌ مِنْ صدقةٍ من بين كفّيك 5- سيفُ خشبٍ يُحَلَّى بحليةٍ من الذّهب 6- طعم الآلاء أَحْلَى من المنّ، وهو أمرُّ من الآلاء عند المنّ 7- ما أجَلَّنِي ولا أدقَّنِي 8- النّاسُ أجناس، وأكثرهم أنجاس	104
2	1- الحكم على الشّيء فرعٌ عن تصوّره 2- أشهرُ من نارٍ على عَلَم 3- رُبَّ كلامٍ يمكنُ السّكوتُ عليه، ولا يَحْسُن 4- لا ربيئةَ قومٍ يجيئُنِي بخبر 5- النّكاتُ لا تتزاحم 6- وعد الكريم لا يتخلّف 7- من يَسْمَع يَخَلْ 8- الميسور لا يسقطُ بالمعسور 9- تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه 10- ما قارب الشّيء يُعْطى حكمَه 11- تَمْرَةٌ خيرٌ من جرادة 12- إذا جاء نهر الله بطل نهر مَعْقِل	105

(06) فهرس المصادر والمراجع

أولًا : القرآن الكريم : (رواية حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي لقراءة عاصم بن أبي النّجود الكوفي التّابعي) .

ثانيًا : الكتب المطبوعة :

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمّد البناء** ، تحقيق: أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطّبعة: الثّالثة / سنة: **2006 م** .
- **أدب الكاتب، أبو محمّد بن قتيبة الكوفي الدّينوري**، تحقيق: محمّد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التّجارية، مصر ، الطّبعة: الرّابعة/ سنة: **1963م**.
- **ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي**، تحقيق وتعليق: الدّكتور: مصطفى أحمد النّماس، مطبعة المدني، القاهرة، الطّبعة: الأولى/ سنة:**1404 هـ**.
- **الأزهر في ألف عام ، الدّكتور : محمّد عبد المنعم خفاجي ، والدّكتور: علي صبح** ، المكتبة الأزهرية ، القاهرة ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **2011 م** .
- **أسرار العربية ، الأنباري** ، دار الأرقم أبي الأرقم ، الطّبعة: الأولى، سنة:**1999م**.
- **أسرار النّحو، ابن كمال باشا**، تحقيق: الدّكتور: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، الطّبعة: بدون، سنة: **بدون**.
- **الأشباه والنّظائر ، للسّيوطي** ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1987 م** .
- **إصلاح المنطق، لابن السّكّيت**، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السّلام هارون، دار المعارف مصر، الطّبعة: الثّانية / سنة : **1375هـ** .
- **الأصمعيات ، الأصمعي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ،دار المعارف ، مصر، الطّبعة: السّابعة/ سنة: **1993م**.
- **أصول النّحو العربي ، محمود أحمد نخلة** ، دار العلوم العربية ، بيروت ، الطّبعة: الأولى / سنة:**1987م**.
- **أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية العربية، محمّد الشّاوش**، المؤسسة العربية للتّوزيع، بيروت، الطّبعة: الأولى/ سنة: **2001م**.

- **الأصول في النّحو، لابن السّراج،** تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطّبعة: الثّالثة/ سنة: **1996م.**
- **إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة،** دار الأوزاعي، بيروت، الطّبعة: التّاسعة/ سنة: **بدون.**
- **إعراب القراءات الشّواذّ، للعكبريّ،** تحقيق: محمّد السيّد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، الطّبعة: الأولى / سنة:**1417هـ.**
- **الإعراب عن قواعد الإعراب ، لابن هشام** ، تحقيق : علي فودة نبيل ، عمادة شؤون المكتبات ، الرّياض ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1981 م** .
- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطّبعة : الأولى / سنة: **1992 م** .
- **أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث ، أحمد تيمور باشا** ، تحقيق : محمد عبد المغني ، دار الأفاق الغربية ، القاهرة ، الطبعة بدون / سنة **2003 م** .
- **الاقتراح في علم أصول النّحو ، للسّيوطي** ، قرأه وعلق عليه ، الدّكتور : محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، الطّبعة: بدون / سنة: **2006 م** .
- **الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألغاز) ، السّيوطي** ،المكتبة الأزهرية للتراث ، الطّبعة: الأولى / سنة: **2003 م.**
- **ألفية ابن مالك** ، تأليف :غريب عبد المجيد نافع ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطّبعة: بدون/ سنة: **بدون.**
- **أمالي ابن الشّجري،** تحقيق: محمود الطّناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1992م.**
- **أمالي، ابن الحاجب** ، تحقيق : الدّكتور : فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار ، الأردن، ودار الجيل ، بيروت ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1406 هـ** .
- **أنباه الرّواة على أنباه النّحاة ، للقفطي** ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر، القاهرة ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **بدون** .

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين ، والكوفيين ، لأبي بركات الأنباري** ، تحقيق : محمّد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التّجارية ، مصر ، الطّبعة: الرّابعة / سنة: **1961 م** .
- **أوضح المسالك ، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي،** دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة: الأولى ، سنة: **بدون.**
- **أوضخ المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري،** تأليف: محمّد محي الدين عبدالحميد، دار النّدوة الجديدة، بيروت، الطّبعة: السّادسة/ سنة: **1980م.**
- **الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي** ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، جامعة الرياض، الطّبعة الأولى / سنة **1981 م** .
- **إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون ، إسماعيل باشا بن محمّد أمين** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطّبعة: الرّابعة / سنة: **1992 م** .
- **الإيضاح في شرح المفصل ،لابن الحاجب** ، تحقيق: إبراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين ، الطّبعة: الأولى / سنة: **بدون.**
- **الإيضاح في علل النّحو،** للزّجاجي، تحقيق: الدّكتور: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، الطّبعة: بدون/ سنة: **1983م.**
- **الإيضاح، للخطيب القزويني،** تحقيق: عبد المتعال الصّعيدي، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة، الطّبعة :الأولى/ سنة: **بدون.**
- **البحث النّحوي عند الأصوليين، الدّكتور مصطفى جمال الدين،** دار الرّشيد للنّشر، القاهرة، الطّبعة :الأولى/ سنة: **1980م.**
- **البحر المحيط ، لأبي حيّان** ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، الطّبعة: بدون / سنة: **1402 هـ** .
- **بدائع الزّهور في وقائع الدّهور، محمّد بن أحمد ابن إياس** ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ، الطّبعة: بدون / سنة :**1961 م** .
- **البرهان في علوم القرآن ، للزّركشي** ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **1972 م** .

- **بغية الوعاة ، للسّيوطي** ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1965 م** .
- **البيان والتّبيان، عمرو بن بحر الجاحظ،** تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1968م**.
- **تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمّد مرتضى الزّبيدي** ، تحقيق : عبد السّتار أحمد فراج ، التّراث العربي ، الكويت ، الطّبعة: بدون / سنة: **1965** .
- **التّبيان في إعراب القرآن ، للعكبري** ، تحقيق : علي محمّد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطّبعة: بدون / سنة: **بدون** .
- **التّبيان في تفسير القرآن ، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطّوسي** ، العلمية في النّجف الأشرف ، الطّبعة: بدون / سنة: **1957 م** .
- **تبين الحقائق /شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان الحنفي،** دار الكتب العلمية ، بيروت، الطّبعة: الأولى / سنة: **2000 م** .
- **تجديد النّحو، شوقي ضيف،** دار المعارف، القاهرة، الطّبعة: بدون/ سنة: **بدون.**
- **التّحرير والتّنوير، محمّد الطّاهر بن عاشور،** الدّار التّونسية للنّشر، تونس، الطّبعة: بدون/ سنة: **1984م.**
- **تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي ، السّيوطي** ، تحقيق : أبو قتيبة محمد الفارابي ، مكتبة الكوثر ، مصر، الطّبعة: الأولى / **سنة :1414 هـ** .
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك** ، تحقيق : محمّد كامل بركات ، نشر دار الكاتب العربي ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1387 هـ** .
- **التّصريح على التّوضيح ، خالد الأزهري** ، تحقيق : محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطّبعة: الأولى / سنة: **2000 م** .
- **التّطبيق النّحوي، الدّكتور: عبده الرّاجحي،** مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، مصر، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1999م.**
- **التّعريفات: للشّريف الجرجاني،** ضبطه وصححه: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة: الأولى / سنة: **1983م.**

- **جامع البيان على تأويل آي القرآن**، تفسير ابن جرير الطّبري، قدّم له الشّيخ: خليل الميس، ضبطه: صدقي جميل العطّار، دار الفكر، بيروت، الطّبعة: بدون/سنة: **1415هـ**.
- **أنوار التّنْزِيل وأسرار التّأويل**، تفسير البيضاويّ، مكتبة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، الطّبعة: الثّانية / سنة: **1388هـ**.
- **الكبير ومفاتيح الغيب**، تفسير الفخر الرّازيّ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الثّالثة / سنة: **1985م**.
- **تهذيب اللُّغة، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري**، تحقيق: الدّكتور : رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، الطّبعة: الأولى، سنة :**2001م**.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، للمرادي** ، تحقيق : الدّكتور: عبد الرّحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **بدون**.
- **الجاسوس على القاموس، لأحمد بن فارس الشّدياق**، مطبعة الجوائب، الطّبعة: بدون/ سنة: **1299هـ**.
- **الجمل، الزّجاجي**، تحقيق: الدّكتور: علي توفيق الحمد، دار الأمل، أربد، الطّبعة: الرّابعة/ سنة: **1988م**.
- **الجملة العربية، نشأةً وتطورًا وإعرابًا، الدّكتور: فتحي عبد الفتاح الدّجني**، مكتبة الفلاح، الكويت، الطّبعة: الأولى / سنة: **1978م**.
- **جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري**، دار الفكر ، بيروت ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **بدون**.
- **الجني الدّاني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي**، تحقيق: الدّكتور: فخر الدين قباوة، الأستاذ: محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة: الأولى، سنة: **1992م**.
- **حاشية ابن حمدون على شرح المكودّيّ**، طبعة جديدة بتصحيح: محمّد صدقي، دار الفكر، بيروت ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **بدون**.
- **حاشية الخضري عل شرح ابن عقيل**، مصلحة دار إحياء الكتب العلمية، الطّبعة: الثّانية/ سنة: **بدون**.

- **حاشية السّيد الشّريف الجرجانيّ على المطوّل**، بهامش المطوّل، مطبعة أحمد كامل، الطّبعة: بدون / سنة: **1330هـ**.
- **حاشية الشّهاب الخفاجيّ على تفسير البيضاويّ، المسمّاة: (عناية القاضي وكفاية الرّاضي)**،المطبعة الأميريّة بالقاهرة، الطّبعة : بدون / سنة: **1283هـ**.
- **حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك**، ومعه شرح الشّواهد للعينيّ، نشر إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه ، الطّبعة: الأولى / سنة: **بدون**.
- **حاشية العطّار على جمع الجوامع ،حسن العطّار**، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطّبعة: بدون / سنة: **بدون** .
- **حاشية شيخي زادة على تفسير البيضاوي**، المطبعة العثمانية، الأستانة، الطّبعة: بدون/ سنة: **1306 هـ**.
- **حاشية ياسين على شرح التّصريح** ، دار الفكر، بيروت ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **بدون**.
- **الحجة للقراءات السبعة ، أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي** ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويحاتي ، راجعه ودققه : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدّقاق ، دار المأمون للتّراث ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **1993 م** .
- **الحدود في النّحو ، الرماني**، وزارة الثّقافة والإعلام ، بغداد، الطّبعة: الأولى / **سنة: 1995م**.
- **الحديث النّبوي وأثره في الدّراسات اللّغوية ، محمّد ضاري حمادي** ، الجمهور العراقية ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1982 م** .
- **حروف الجر وأثرها في الدلالات ، محمّد طيب الفاغوري** ، كلية الدّعوة الإسلامية، طرابلس ، ليبيا ، الطّبعة: الأولى / سنة: **2002 م** .
- **حروف المعاني والصّفات ، الزجاجي**، تحقيق: علي توفيق ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1984م**.
- **حسن العطّار، للأستاذ : محمّد عبد الغني حسن** ، ضمن سلسلة نوابغ الفكر العربي ، رقم : 40 ، دار المعارف ، مصر ، سنة: **1986 م** .
- **حسن المحاضرة ، السّيوطي** ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى الحلبي ، مصر ، الطّبعة :الأولى / سنة :**1978 م**.

- **حلية البشر في تاريخ القرن الثّالث عشر** ، الشّيخ عبد الرّزاق البيطار ، تحقيق : محمّد بهجة البيطار ، دار صادر ، بيروت ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **1993 م** .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي** ، تحقيق وشرح : عبد السّلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطّبعة: الرّابعة / سنة :**1997 م** .
- **الخصائص ، لابن جني** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطّبعة: الرّابعة / **سنة: بدون.**
- **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي** ، تحقيق : الدّكتور : أحمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1406 هـ.**
- **دراسات في علم المعاني والبديع، الدّكتور عبدالفتاح عثمان،** مكتبة الشّباب، المنيرة، الطّبعة: بدون/ سنة: **1983م.**
- **دراسات في فقه اللّغة، الدّكتور: صبحي الصّالح،** دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة: الثّالثة/ سنة: **1968م.**
- **دروس في المذاهب النّحوية، الدّكتور: عبده الرّاجحي،** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطّبعة: بدون/ سنة: **1988م.**
- **دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني،** علّق عليه: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطّبعة: الخامسة/ سنة: **2004م.**
- **ديوان أبي نواس** ، شرح وضبط: إيليا الحاويّ، الشّركة العالميّة للكتاب، بيروت، الطّبعة: بدون/ سنة:**1987م.**
- **ديوان الفرزدق (همّام بن غالب بن صعصعة)،** تقديم وشرح: مجيد طراد، دار الكتاب العربيّ، بيروت ، الطّبعة: بدون / سنة: **1421هـ.**
- **ديوان جرير بن عطيّة الكلبيّ اليربوعيّ،** شرح : محمّد بن حبيب البغداديّ، تحقيق: نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، الطّبعة: بدون / سنة:**1969م.**
- **ديوان حسّان بن ثابت الأنصاريّ،** تحقيق وتعليق: وليد عرفات، دار صادر، بيروت،
- **ديوان كثير عزة** ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الثّقافة ، بيروت ، الطّبعة: الأولى / سنة :**1971 م** .

- **ديوان كثيّر عزّة**، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الثّقافة، بيروت، الطّبعة: الأولى/ سنة:**1971م**.
- **ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ**، تحقيق ودراسة: سامي مكيّ العانيّ، منشورات مكتبة النّهضة، بغداد، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1966م**.
- **ديوان معن بن أوس**، تحقيق: نوري القيسي وحاتم الضّامن، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد، الطّبعة: بدون / سنة: **1977م**.
- **الرّواية والاستشهاد باللّغة ، دراسة في ضوء علم اللّغة الحديث ، محمّد عيد** ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطّبعة: بدون / سنة: **1972 م** .
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، للعلاّمة الألوسيّ البغداديّ**، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت– لبنان ، الطّبعة: بدون / سنة: بدون.
- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسّادات ، الخوانساري الأصبهاني** ، تحقيق : أسد الله إسماعيليان ، دار المعرفة ، بيروت ، الطّبعة: الثّالثة / سنة: **بدون** .
- **سنن ابن ماجة**، حقّق نصوصه، ورقمّ كتبه وأبوابه وأحاديثه، وعلّق عليه: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، الطّبعة: بدون / سنة: **بدون**.
- **سنن أبي داوود ، ومعه كتاب معالم السّنن، للخطابي** ، إعداد وتعليق: عزت عبيد ، وعادل السّيد ، دار الحديث ، بيروت ،الطّبعة: الأولى ، سنة:**1388هـ**.
- **سنن الدّارميّ**، طبع بعناية محمّد أحمد دهمان، نشر دار إحياء السنّة النّبويّة، ودار الكتب العلميّة، بيروت ، الطّبعة: بدون / سنة: **بدون**.
- **سنن النّسائي بشرح جلال الدين السّيوطي ، وحاشية الإمام السّندي** ، دار الفكر ، بيروت، الطّبعة: الأولى / سنة: **1348 هـ** .
- **شذرات الذّهب، شهاب الدين أبي الفلاح** ، تحقيق : محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير، بيروت ، الطّبعة: السّادسة / سنة: **بدون** .
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة، الطّبعة: الرّابعة / سنة: **1980 م**.
- **شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل**، تأليف: محمّد محي الدين عبدالحميد، دار التّراث ، القاهرة، الطّبعة: العشرون، الجزء: الثّالث، سنة: **1980م**.

- **شرح أبيات المغني ، لعبد القادر بن عمر البغدادي،** تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتّراث، دمشق، الطّبعة: الثّالثة/ سنة :**بدون.**
- **شرح الإشارات، للطّوسيّ، المسمَّى (حلّ مشكلات الإشارات)،** طبعة قديمة بالمطبعة النّامية المملوكة لمنشي نور لكشور، لكناؤ– الهند، بخطّ اليد (فارسيّ)، الطّبعة: بدون/ سنة: **1297هـ.**
- **شرح التّسهيل، لابن مالك،** تحقيق: الدّكتور: عبدالرّحمن السّيد، والدّكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة: بدون/ سنة: **بدون.**
- **شرح الحدود في النّحو، الفاكهي،** تحقيق: المتولي رمضان ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطّبعة: الثّانية /سنة: **1993م.**
- **شرح الرّضي عل كافية بن الحاجب، للرّضي الإستراباذي،** شرح وتحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، الطّبعة: الأولى، سنة: **2000م.**
- **شرح اللّحمة البدرية ، لابن هشام** ، تحقيق : الدّكتور : هادي نهر ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1977 م** .
- **شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التّخمير)، لصدر الأفاضل الخوارزميّ،** تحقيق: عبدالرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1990م.**
- **شرح المفصل، لابن يعيش،** المطبعة المنيرية، القاهرة، الطّبعة: الأولى/ سنة: **بدون.**
- **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري،** تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1988م.**
- **شرح قطر النّدى وبل الصّدى، لابن هشام الأنصاري،** تأليف: محمّد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التّجارية، الإسكندرية، الطّبعة: الحادية عشر، سنة: **1963م.**
- **شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف: محمّد محيى الدين الكافيجي،** تحقيق: فخر الدين قباوة، الطّبعة: الثّانية، سنة: **1993م.**
- **شرح مقصورة ابن دريد، لعليّ** ، المطبعة المحموديّة التّجاريّة بمصر، الطّبعة : بدون/ سنة: **1936م.**

- **الشّرط في القرآن عل نهج اللّسانيات الوصفية، الدّكتور: عبد السّلام المسدي، محمّد الهادي الطّرابلسي،** الدّار العربية للكتاب، ليبيا، الطّبعة: بدون/ سنة: **1985م.**
- **الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية ، أبو نصر الجوهري الفارابي** ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطّار ، دار العلم والملايين ، بيروت ، الطّبعة: الرّابعة / سنة: **1987** .
- **صحيح الإمام مسلم بشرح النّووي** ، دار الريّان للتّراث ، القاهرة ، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1987 م** .
- **صحيح البخاري ، لأبي عبد الله بن إسماعيل البخاري** ، تحقيق : محمّد زهير النّاصر ، دار طوق النّجاة ، بيروت ، الطّبعة :الأولى / سنة: **1422 هـ** .
- **الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع ، شمس الدين محمّد السّخاوي** ، دار الخليل ، بيروت ، الطّبعة: الثّالثة / سنة: **بدون** .
- **عجائب الأثار في التّراجم والأخبار، عبد الرّحمن الجبرتي،** مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، الطّبعة: بدون / سنة: **بدون.**
- **العربية ولهجاتها، الدّكتور: عبدالرّحمن أيوب،** نشر معهد البحوث والدّراسات العربية، الطّبعة: بدون، سنة: **1986م.**
- **عظماء من مصر ، عبد المنعم شميس** ، دار المعارف ، القاهرة ، الطّبعة: بدون / سنة: **1985 م** .
- **العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، الدّكتور: محمّد حماسة عبداللّطيف،** دار غريب، القاهرة، الطّبعة: بدون/ سنة: **2001م.**
- **العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي،** تحقيق: الدّكتور: مهدي المخزومي، والدّكتور: إبراهيم السّامرائي، الطّبعة: بدون / سنة: **1985م.**
- **غاية النّهاية في طبقة القراء ، شمس الدين أبي الخير الجزري** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **1982م** .
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للجاحظ بن حجر العسقلاني** ، راجعه : قصي محب الدين الخطيب ، دار الريّان للتراث ، القاهرة ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1407هـ.**
- **فتح ربّ البريّة بتلخيص الحمويّة لشيخ الإسلام ابن تيميّة،** تأليف: الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين، مطبوعات جامعة الإمام، الطّبعة : الرّابعة / سنة: **1410هـ.**

- **الفروق اللّغوية، لأبو هلال العسكري،** حققه وعلّق عليه: محمّد إبراهيم سليم، دار العلم والثّقافة للنّشر والتّوزيع، القاهرة ، الطّبعة: الأولى / سنة: **بدون.**
- **الفهرست ، لابن النّديم** ، تحقيق : إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **1997 م** .
- **في أصول النّحو العربي ، سعيد الأفغاني،** جامعة دمشق، الطّبعة: الثّالثة / سنة: **1964م.**
- **في النّحو العربي قواعد وتطبيق، الدّكتور: مهدي المخزومي،** مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطّبعة: الأولى/ سنة: **بدون.**
- **القاموس المحيط، للفيروز آبادي،** تصحيح الشّيخ: نصر الهورنيي، دار الجيل ، بيروت، الطّبعة: الأولى/ سنة: **بدون.**
- **الكافي في العَروض والقوافي، للخطيب التّبريزيّ،** تحقيق: الحسّانيّ حسن عبد الله، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطّبعة: الثّالثة / سنة:**1415هـ.**
- **الكتاب، لسيبويه،** تحقيق: عبدالسّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة: الثّانية/ سنة :**1977م.**
- **كشاف اصطلاحات الفنون ، محمّد علي التّهانوي** ، تحقيق : علي دحروج ، مكتبة لبنان، بيروت : الطّبعة: الأولى /سنة :**1966** .
- **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، لأبي القاسم دار الله محمود الزّمخشري،** تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، مكتبة العبيكان، الرّياض، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1998م.**
- **كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة** ، مكتبة المثنى ، بغداد ، الطبعة الأولى / سنة: **بدون** .
- **الكلم النّوابغ، للزّمخشري،** مطبعة وادي النّيل، القاهرة، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1286 هـ.**
- **الكليات ، أبو البقاء الحنفي** ، تحقيق : عدنان درويش ، محمّد المصري ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، الطّبعة : الأولى / سنة : **بدون** .
- **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، نجم الدين الغزي** ، تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطّبعة: الأولى / سنة: **بدون** .

- **لباب الإعراب ،الإسفرائيني،** تحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب، دار الرفاعي ، الرياض، الطّبعة: الأولى / سنة: **1405هـ.**
- **اللّباب في علل البناء والإعراب، للعكبري** ، تحقيق : غازي مختار ، والدّكتور: عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، دمشق ، الطّبعة: الأولى / سنة :**1416 هـ** .
- **لسان العرب، لابن منظور**، دار صادر، بيروت، الطّبعة: الثّالثة/ سنة: **1414 هـ.**
- **اللُّغة العربية معناها ومبناها، الدّكتور: تمام حسان،** الهيئة المصرية للكتاب، الطّبعة: الثّالثة/ سنة: **1985م.**
- **اللُّمع في العربية، لابن جني،** تحقيق: فائز فارس، مكتبة الكندي، الأردن، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1983م.**
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير،** تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة ، الطّبعة: الرّابعة / سنة: **بدون.**
- **مجمع الأمثال، أحمد بن محمّد أبو الفضل الميداني،** تحقيق: قصي الحسن، دار الهلال، بيروت، الطّبعة: الأولى/ سنة: **2003م.**
- **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها مجمع اللّغة العربية** ، مصطلحات الرياضة والهندسة ، القاهرة ، سنة: **1380 – 1395 هـ** .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني** ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **1999 م** .
- **مختار الصّحاح ، زين الدين محمّد بن أبي بكر الحنفي الرّازي** ، تحقيق : يوسف الشّيخ محمّد ، المكتبة العصرية ، الدّار النّموذجية ، بيروت ، صيدا ، الطّبعة: الخامسة / سنة: **1999 م** .
- **مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه،** مكتبة المتنبي، القاهرة، الطّبعة: بدون / سنة: **بدون.**
- **المدارس النّحوية ، خديجة الحديثي** ، مطبعة جامعة بغداد ، الطّبعة: الثّانية / سنة: **1990 م** .

- **المدارس النّحوية، شوقي ضيف** ، دار المعارف ، مصر ، الطّبعة: السّادسة / سنة: **بدون.**
- **المدخل إلى دراسة النّحو العربي، الدّكتور: علي أبو المكارم،** الطّبعة: الثّانية/ سنة: **1982م.**
- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو ، مهدي المخزومي** ، منشورات المجمع الثقافي أبو ظبي ، الطبعة بدون / **سنة 2002 م.**
- **مراتب النّحويين ، أبو الطّيب اللّغوي** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، بيروت ، الطّبعة: بدون / سنة: **بدون** .
- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفيّ الدّين عبد المؤمن البغداديّ،** تحقيق: عليّ محمدّ البجاويّ، نشر دار المعرفة، بيروت، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1373هـ.**
- **المرتجل، لابن الخشّاب،** تحقيق: الدّكتور علي حيدر، دمشق، الطّبعة: بدون/ سنة: **1972م.**
- **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ، للسّيوطي** ، شرح : محمّد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار إحياء الكتب العالمية ، بيروت ، الطّبعة: الرّابعة / سنة: **1985 م** .
- **المساعد عل تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل،** تحقيق: محمّد كمال بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطّبعة: الثّانية/ سنة: **2001م.**
- **المسائل الشّيرازيّات، لأبي عليّ الفارسيّ،** تحقيق: حسن بن محمود هنداويّ، كنوز إشبيلية للنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الأولى/ سنة:**1424هـ.**
- **المسائل العضديات ، أبو علي الفارسي** ، تحقيق : علي جابر المنصوري ، مكتبة النّهضة العربية ، بيروت ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1986 م** .
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** عمل فهارسه المحدِّث الشّيخ: محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، ودار صادر، بيروت ، الطّبعة: بدون / سنة: **بدون.**
- **مشكل إعراب القرآن، أبو محمّد مكي الأندلسي القرطبي،** تحقيق: الدّكتور: حاتم صالح الضّامن، مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطّبعة: الثّانية/ سنة: **1405 هـ.**

- **المطوّل في شرح تلخيص المفتاح، لسعد الدّين التّفتازانيّ،** نشر المكتبة الأزهريّة للتّراث بالقاهرة، مطبعة أحمد كامل، الطّبعة: بدون / سنة:**1330هـ.**
- **معاني القرآن ، للفراء** ، تحقيق : أحمد يوسف النّجاتي ، محمّد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشّلبي ، الدّار المصرية للتّأليف والتّرجمة ، مصر ، الطّبعة: الأولى / سنة: **بدون** .
- **معاني القرآن وإعرابه ، للزّجاج** ، تحقيق : الدّكتور : عبد الفتاح عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1988 م** .
- **معاني النّحو، الدّكتور: فاضل صالح السّامرائي،** دار الفكر، عمان، الطّبعة: الخامسة/ سنة :**2009م.**
- **معجم البلدان، لياقوت الحمويّ،** دار صادر، بيروت، الطّبعة: الأولى / سنة:**1404هـ.**
- **معجم الشّواهد، عبدالسلام هارون، دار المعارف ، مصر**، الطّبعة: بدون / سنة: **بدون.**
- **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، أحمد مختار عمر**، عالم الكتب، القاهرة، الطّبعة :الأولى/ سنة: **2008 م.**
- **المعجم الفلسفي ، الدّكتور : جميل صليبا** ، دار الكتاب اللّبناني ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1971 م** .
- **معجم القراءات القرآنية ، الدّكتور : عبد اللّطيف الخطيب** ، دار سعد الدين ، دمشق، الطّبعة: الأولى / سنة: **2002 م** .
- **معجم المؤلفين ، رضا عمر كحالة** ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، الطّبعة: الأولى / سنة: **بدون** .
- **المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمّد علي النّجار**، دار الدّعوة، الطّبعة: بدون/ سنة: **بدون.**
- **معجم مصطلحات الأدب ، مهدي وهبة** ، مكتبة لبنان، بيروت ، الطّبعة: بدون / سنة: **1947 م** .
- **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام** ، تحقيق : الدّكتور: مازن المبارك ، محمّد علي حمد الله ، دارا لفكر ، دمشق ، الطّبعة: السّادسة / سنة: **1985 م** .
- **مفتاح العلوم ، السّكاكي،** دار الكتب العلمية، بيروت ،الطّبعة :الثّانية / **سنة: 1987م.**

- **المفردات في غريب القرآن، الرّاغب الأصفهاني،** تحقيق: محمد سيد الكيلاني، مطبعة البابي الحلبي، الطّبعة: بدون / سنة: **بدون.**
- **المفصل في صنعة الإعراب، للزّمخشري،** تحقيق: الدّكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطّبعة :الأولى/ سنة: **1993م.**
- **مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني،** تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الرّابعة/ سنة: **1979م.**
- **المقتضب، للمبرد،** تحقيق: محمّد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية، القاهرة، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1994م.**
- **مقدمة ابن خلدون ،لابن خلدون،** دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطّبعة، الثّالثة / سنة: **1900 م .**
- **المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار، عبدالله الجبوري** ،دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة: الأولى / سنة: **بدون.**
- **من أسرار العربية، الدّكتور: إبراهيم أنيس،** مكتبة الأنجلو المصرية، الطّبعة: بدون/ سنة: **بدون.**
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، لأحمد بن محمّد الشُّمني، وبهامشه شرح الدّماميني عل مغني اللّبيب لابن هشام، نسخة مصوّرة عن المطبعة البهية، بمصر، الطّبعة: بدون/ سنة: **1305 هـ.**
- **المنهاج الواضح للبلاغة، تأليف: حامد عونيّ،** نشر مكتبة الجامعة الأزهريّة، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوّرة ، الطّبعة: بدون/ سنة: **بدون.**
- **منهج البحث وتحقيق النّصوص، الدّكتور: يحيى وهيب الجبّوري،** دار الغرب الإسلامي، تونس، الطّبعة: الثّانية/ سنة: **2008م.**
- **موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري،** تحقيق: عبدالكريم مجاهد، الرّسالة، بيروت، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1996م.**
- **الموطّأ، لمالك بن أنس،** دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة: الأولى/ سنة: **1405هـ.**
- **موقف النُّحاة في الاحتجاج بالحـديث الشّريف، خديجة الحديثي** ، دار الرّشيد ، منشورات وزارة الثّقافة ، بغداد ، الطّبعة: بدون / سنة: **1981 م .**

- النّجوم الزّاهرة ، جمال الدين بن تغري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطّبعة :العاشرة سنة :**1992م** .
- **النّحاة والحديث النّبوي الشّريف ، حسن الشّاعر** ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1980 م** .
- **النّحو العربي والدّرس الحديث، الدّكتور: عبده الرّاجحي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطّبعة: بدون/ سنة :**1988م**.
- **النّحو الوافي، عباس حسن**، دار المعارف، مصر، الطّبعة: الثّالثة/ سنة: **بدون**.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري**، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النّهضة، القاهرة ، الطّبعة: بدون / سنة: **بدون**.
- **النّشر في القراءات العشر، لابن الجزريّ**، تصحيح الأستاذ: عليّ محمّد الصبّاغ، دار الكتب العلميّة، بيروت ، الطّبعة: الثّانية/ سنة: **بدون**.
- **النّور الأبهر ، محيي الدين الطُّعمي** ، دار الخيل ، بيروت ، الطّبعة: الأولى / سنة: **1992 م** .
- **هدية العارفين ، لإسماعيل باشا** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطّبعة: بلا / سنة: **1992 م** .
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسّيوطي** ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التّوفيقية ، مصر ، الطّبعة: الثّالثة / سنة: **بدون** .
- **الوافي في شرح الشّاطبيّة في القراءات السّبع ، لعبد الفتّاح بن عبد الغنيّ القاضيّ**، مكتبة الدّار، المدينة المنوّرة، الطّبعة :الأولى / سنة: **1983م**.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي**، تحقيق: أحمد محمّد الخراط، مجمع اللّغة العربية، دمشق، الطّبعة: بدون: سنة: **بدون**.

ثالثًا: الكتب المخطوطة:

- **حاشية الزّرقاني على شرح الشّيخ خالد الأزهري على قواعد الإعراب**، مخطوط في دار الكتب القومية المصرية بالقاهرة، رقم الحفظ: (**60 نحو تيمور**).
- **حاشية السّيوطي على المغني المسماة (الفتح القريب)**، مخطوط، نسخة مصوّرة عن المكتبة الأحمدية في حلب، رقم الحفظ: (**910**).

- **حاشية المدابغي على موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب**، مخطوط، نسخة مصوّرة عن درا الكتب القومية المصرية بالقاهرة، رقم الحفظ :(**5231 هـ**).
- **حاشية عبد الحكيم على الخيالي** ، مخطوط في مكتبة عارف حكمت برقم: **(240/98)**.
- **شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، للكافيجي**، مخطوط، نسخة مصوّرة عن دار الكتب القومية المصرية ، رقم الحفظ: **(1126 هـ)**.
- **شرح لُبّ الألباب، للسيّد عبد الله المشهور بالنُّقركار**، مخطوط في دار الكتب القوميّة المصريّة بالقاهرة، برقم: **(27)** .

رابعًا: الرّسائل الجامعية:

- **أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب** ، تحقيق ودراسة: نادي حسين عبد الجواد ، رسالة ماجستير ، سنة:1984م ، جامعة الأزهر.
- **الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم، (دراسة نحوية)**، طلال يحيى إبراهيم ، أطروحة دكتوراه، سنة:2000م، جامعة الموصول.
- **حاشية السّيوطي علي المغني المسماة (الفتح القريب)**، تحقيق: عبدالله بن أحمد محمود الشّنقيطي (إلى نهاية باب (أمّا)) ، رسالة ماجستير ، سنة:1418 هـ، الجامعة الإسلامية.
- **حاشية العطّار على شرح الأزهرية** ، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي ،رسالة ماجستير،سنة:1410 هـ، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة .
- **حاشية العطّار على شرح موصل الطّلاب**، تحقيق: محمّد علي عبيد، رسالة ماجستير، سنة: 2018م، جامعة مصراتة.
- **الضّوء شرح المصباح، للاسفرائينيّ**، تحقيق: حسين البدريّ النّاديّ، رسالة دكتوراه، مصوّرة عن مركز صالح كامل للتّراث والاقتصاد الإسلاميّ بالقاهرة، **برقم: 2/70/1(2)**.
- **كاشف القناع والنّقاب لإزالة الشّبه عن وجوه الإعراب، محمّد بن عبدالكريم الرّومي (شرح زادة)**، تحقيق ودراسة: محمّد إبراهيم عبدالله، رسالة ماجستير، سنة:1401 هـ، جامعة الأزهر.

- **هداية أولي الألباب إلى موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب، لأبي بكر بن إسماعيل الشّنواني**، تحقيق ودراسة: محمّد عاشور محمّد حسن، وماهر عبد الغني كريم، رسالة ماجستير، 1402 هـ، جامعة الأزهر، وبتحقيق: الشّيخ محمّد شمام، المدرس في جامع الزّيتونة لسنة :1373 هـ.

(07) فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهـــــداء	ب
الشّكر والتّقدير	ت
المقدمة	ث- ع
التّمهيد	1-20
أولًا: التّعريف بالمصطلحات التي تتمحور عليها الدّراسة:	1-4
1- المتن	2
2- الشّرح	3،4
3- الحاشية	4
ثانيًا: التّعريف بأصحاب الدّراسة:	5-20
1- ابن هشام ومتنه (الإعراب عن قواعد الإعراب)	5-10
2- الأزهري وشرحه (موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب)	10-13
3- العطّار وحاشيته على (شرح موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب)	14-18
ثالثًا: أهم النّقاط الجوهرية التي تميز بها كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، عن كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)	18-20
الفصل الأول: طريقة عرض الشّيخ العطّار لمادته العلمية في شرح الحاشية	21-66
المبحث الأول: أهم الأسس التي اعتمد عليها الشيخ العطار في حاشيته	22-38
* اهتمامه بالحدود أو التّعريفات	22-30
* تفسيره للمفردات اللّغوية	30-34
* ذكر الفروق بين المفردات اللغوية	34-36
* اهتمامه بأوجه الإعراب	36-38
المبحث الثاني: موقفه من مدرستي البصرة والكوفة	39-42
المبحث الثالث: موقفه من المصنف والشارح وأصحاب الشروح والحواشي	42-48
المبحث الرابع: الاستطراد وأثره في تفسير المعنى	49-66
* استخدامه لأسلوب الحوار	49-52
* إيراده نظمًا لبعض المسائل والقضايا النحوية	52-53
* إيراده ألغازًا نحوية	54-55

الموضوع	رقم الصفحة
* ذكره مصطلحات غير متعارف عليها في كتب النحو	58-56
* تترجم ببعض الأعلام والبلدان	59-58
*** اهتمامه بالعلوم الأخرى ومحاولة ادماجها في أبواب النحو:**	66-60
* اهتمامه بعلم الصرف	61-60
* اهتمامه بعلم البلاغة	62-61
* اهتمامه بعلم الهندسة	63-62
* اهتمامه بعلم المنطق	66-63
الفصل الثّاني: أصول وشواهد الشيخ العطّار في حاشتيه	109-67
المبحث الأول: الأصول التي اعتمد عليها الشيخ العطّار	109-72
المبحث الثاني: شواهد الشيخ العطّار	78-70
الفصل الثّالث: مصادر الشيخ العطّار في حاشيته	134-110
المبحث الأول: الكتب التي اعتمد عليها الشيخ العطار	121-114
المبحث الثّاني: العلماء الذين ورد ذكرهم عند الشيخ العطار	126-122
المبحث الثّالث: المذاهب والطّوائف والجماعات واللّغات	129-127
المبحث الرّابع: طرق الإفادة من المصادر	134-130
الفصل الرّابع: اعتراضات الشيخ العطّار على النحاة في حاشيته	189-135
المبحث الأول: العبارات التي تميز بها الشيخ العطار	141-136
المبحث الثّاني: اعتراضات الشيخ العطار على الشّارح وأصحاب الشّروح والحواشي	189-142
أولًا: اعتراضاته في الباب الأول في الجملة وأحكامها وأقسامها	177-150
* اعتراضاته في الجملة وأحكامها	156-150
* اعتراضاته في الجملة وأقسامها [الجملة الاسمية]	165-157
* اعتراضاته في الجملة المضاف إليها	168-166
* اعتراضاته في الجملة التفسيرية	177-169
ثانيًا: اعتراضاته في الباب الثاني في ذكر حكم الجار والمجرور	189-178
الخاتمة	197-190

الموضوع	رقم الصفحة
الفهارس الفنيّة	198-224
فهرس الآيات القرآنية	199-201
فهرس الأحاديث النّبوية والآثار	202
فهرس الأبيات الشّعرية	203-204
فهرس أنصاف الأبيات الشِّعرية	205
فهرس الأمثال والأقوال	206
فهرس المصادر والمراجع	207-224
فهرس الموضوعات	225-227

تم بحمد الله وتوفيقه